الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

جامعة قسنطينة 3

معهد تسيير التقنيات الحضرية

UNIVERSITE CONSTANTINE3

INSTITUT DE GESTION DES TECHNIQUES URBAINES

الرقم التسلسلي:.....

السلسلـــة:.....

تأثيـــر النشـاط التجـاري علـى البيئـة الحضريـة بمدينـة عيـن فكـــرون

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في تسيير المدن و الحوكمة

من إعداد الطالب: **عبد الكريم نمر** تحت إشراف الأستاذ:**مسعود مروك**

لجنة المناقشة:

- عبد الغاني غانـــم	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 1	رئيسا
- مسعود مـــــروك	أستاذ محاضر-أ-	جامعة قسنطينة 1	مشرفا
- عبد الوهاب لكحل	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 1	ممتحنا
- عائشة جغـــــار	أستاذ محاضر-أ-	جامعة قسنطينة 3	ممتحنا

-2015-

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى أمي وأبي

إلى أساتذتي

إلى أهلي

إلى روح الصديق فيصل قادة وعائلته

إلى زملائي وزميلاتي

إلى الشموع التي تحترق لتضئ للآخرين

إلى كل من علمني حرفا

أهدي هذا البحث المتواضع راجياً من المولى

عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

شكـــر و تقديـــر

بفضل الله و عونه و بعد جهد و مثابرة تم انجاز هذا العمل المتواضع الذي اسأل الله عز و جل أن يجعله لوجهه الكريم،و في هذا الصدد لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث و على رأسهم المشرف الدكتور مروك مسعود الذي رافقني بتوجهاته و نصائحه القيمة خلال كل مراحل العمل كما أخص بالشكر الأستاذ براقدي سليم الذي لم يدخر جهدا للنصح و التوجيه و التشجيع،كما أقدم شكري إلى موظفي بلدية عين فكرون.

و في الأخير أشكر أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

مقدمــة عامــة:

النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي انتهجته الدولة الجزائرية إلى غاية أواخر الثمانينيات جعل السوق الجزائرية تقتصر على المبادلات الداخلية ، أما المبادلات الخارجية فكانت حكرا عليها ، لكن انخفاض المداخيل من قطاع المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول سنة 1986 جعل الدولة تدخل في أزمة اقتصادية ،وتجلى ذلك من خلال عجز في الموازنة العامة، و ارتفاع المديونية الخارجية ،كما صاحب هذه الفترة الصعبة نموا ديموغرافيا كبيرا، مما زاد من حدة الأزمة ،فبادرت الدولة إلى انتهاج مسار نظام اقتصاد السوق ،و كرس دستور 1989 هذا النظام ،حيث اعتر ف بحق الملكية الفردية و استقلالية المؤسسات الاقتصادية ،كما شجع القطاع الخاص وفتح حق الاستثمار للخواص و الأجانب مع الحفاظ على بعض القطاعات الاقتصادية الحيوية، فأدى ذلك إلى ظهور مبادرات فردية في استثمار أموال ضخمة خاصة في مجال استيراد مختلف المواد و السلع لتلبية الطلب المحلي، الشيء الذي أضفى على بعض المدن حركة تجارية أصبحت تشكل الوظيفة الرئيسية بها واهم قطاع عرف هذا النوع من الاستثمار هو الصناعة و التجارة.

التجارة من بين القطاعات الاقتصادية التي فتح لها باب اقتصاد السوق مبكرا نظر لأهميته ومساهمته الكبيرة في بناء و تفعيل وتيرة الاقتصاد الوطنيالأمر الذي شجع الكثير للاستثمار في استيراد سلع و مواد مختلفة ،و توزيع عدد المستوردين عبر الوطن يختلف من ولاية إلى أخرى، و يتركز أساسا في خمس ولايات تحتوي على 68 % من مجموع المستوردين عبر الوطن،أم البواقي من ولايات الوطن الأقل كثافة سكانيا إلا أنها تحتل المرتبة الخامسة بعدد مستوردين بلغت نسبتهم 4.7% ،و تأتي بعد العاصمة 40 % ،وهران9.2% ،سطيف 7.3% ،قسنطينة 6.7%.[1]

و تأتي مدينة عين فكرون أولا من حيث عدد المستوردين بولاية ام البواقي ،بلغت نسبتهم 47.84% ، بعدها عين مليلة بنسبة 35% ،فأصبحت المدينة ذات سمعة واسعة ، و توسع مجال تعاملاتها التجارية إلى المستوى الوطني و حتى الدولي (الدولة التونسية)، و قد تطورت هذه الوظيفة الاقتصادية من خلال التزايد الكبير لعدد المؤسسات التجارية و عدد العاملين بها ،

[1] Le dynamisme des nouvelles places marchandes de l'Est algérien :reconfiguration urbain et nouvelles donnes sociales ,Said Belguidoum,sociologue ,Aix-Marseille Université ,IREMAM ,Aix en provence.2014 HAL Id :halshs-00936444. https// hlshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00936444,

حيث تمثل الآن قطبا تجاريا مهم خاصة فيما يتعلق بتموين السوق الوطنية بمختلف السلع المستوردة بأسعار معقولة، سيما الألبسة الجاهزة للأطفال و النساء ، و لقد ساعدها موقعه ا في احتلال هذه المكانة؛ لكن في غياب سياسة تخطيطية للبنية التجارية من طرف الدولة بدا النشاط ينمو بشكل عشوائي، و بالرغم من الايجابيات التي قدمها خاصة من ناحية تفعيل الديناميكية الاقتصادية للمدينة و توظيف يد عاملة معتبرة، إلا انه طرح عدة مشاكل أثرت على البيئة الحضرية.

أسباب اختيار الموضوع:

تعتبر مدينة عين فكرون من المدن المتوسطة و اختيارها بالدراسة راجع إلى كونها من الأقطاب التجارية بالشرق الجزائري التي تعرف نشاطا تجاريا كثيف الذي كان باعثا ايجابيا لنمو المدينة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية ،من خلال رفع في مستوى معيشة سكان المدينة، امتصاص البطالة ، تموين السوق الوطنية بمختلف السلع و المواد خاصة الألبسة الجاهزة و بأسعار معقولة ، لكن يعتبر في الوقت نفسه دافعا لسلسلة من المشكلات التي أثرت سلبا على البيئة الحضرية.

الإشكالية:

امتداد النشاط التجاري بالمدينة على طول الشوارع الرئيسية (الطرق الوطنية رقم 10 و رقم 100)، و توغله مع مرور الوقت إلى داخل المناطق السكنية المجاورة،و منطقة النشاطات و التخزين،هذه الأخيرة تعتبر أمكان غير مخصصة لاحتوائه، و تفتقر للتهيئة الضرورية المبنية على أسس تقنية لذلك، و هذا كان سببا لإحداث خللين، الأول في تشويه المظهر العام للمدينة،حيث بينت الإحصائيات أن حي كحي السلام حوالي 96 % من المساكن فيها مزدوجة الوظيفة(سكنية و تجارية)،أما الخلل الثاني فيتمثل في خلق ازدحام مروري لضيق الطرق و عدم توفر مواقف السيارات بالعدد الكافي ،و ما زاد المشكل حدة تعدي أصحاب المحلات التجارية على الأرصفة و الطرقات بعرض سلعهم عليها ،مما فرض على المارة السير في قارعة الطريق ،ما ترتب عنه عرقلة في حركة المرور،ناهيك عن خطر حوادث السيارات.

كما أن لهذا النشاط التجاري تداعيات أخرى على البيئة الحضرية ،كانتشار النفايات التجارية (علب الكارتو ن و الأكياس البلاستيكية) بالإضافة إلى التلوث البصري خاصة للشوارع التجارية،التي تتسم بالاكتظاظ ،الفوضى،الازدحام . . .

شهد العقار هو الآخر تحولا معتبرا في قيمته، فالنمو السريع للنشاط التجاري بالمدينة أدى إلى نمو عمراني سريع نتج عنه استغلال عشوائي للمجال بالإضافة إلى ظهور مناطق سكنية فوضوية، خاصة أن قيمة العقار عرف ارتفاعا مذهلا يضاهي به المراكز العمرانية الكبرى ،فأصبح الكثير من السكان عاجز عن شراء قطعة ارض أو مسكن.

كل هذه التحولات التي يشهدها مجال مدينة عين فكرون الناتجة أساسا من النمو المتسارع للنشاط التجاري نلاحظ غياب سياسة تعمير مناسبة و فعالة تأخذ بعين الاعتبار تنظيم هذا النشاط بطريقة تحافظ على المنفعة الاقتصادية للمدينة دون إهمال سلامة البيئة الحضرية.

من هذا المنطلق تم طرح تساؤل رئيسي و الذي تتمحور حوله إشكالية الموضوع و هو: تأثير التطور السريع للنشاط التجاري على البيئة الحضرية؟

و من خلال التساؤل الرئيسي تبرز لدينا التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي الوضعية الراهنة لمدينة عين فكرون؟
- ما مدى أهمية النشاط التجاري للمدينة ؟و أين يتركز؟
- كيف أدت التجارة إلى خلق مشاكل بالبيئة الحضرية ؟

الفرضيات:من خلال هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: التحولات التجارية التي حدث بالبيئة الحضرية لمدينة عين فكرون و رغم ايجابياتها الكثيرة خاصة من الناحية تفعيل الديناميكية الاقتصادية للمدينة ، نتج عنها أيضا سلبيات سببها الأول تقصير الهيئات و المصالح المخولة قانونا في أداء مهامها.

الفرضية الثانية: النمو السريع للنشاط التجاري بالمدينة، أدى إلى عجز هياكل الدولة في التحكم فيه و توجيهه بشكل مدروس، الأمر الذي جعل التجارة تخلق مشاكل عديدة للمدينة بتوغلها داخل مناطق مخصصة للسكن ، جعلت السكان يشركون الوظيفة السكنية مع الوظيفة التجارية التي غالبا ما تحتل الطابق الأرضي للبنايات.

منهجية البحث:

لكل بحث علمي منهجية يتبعها من اجل الوصول إلى الأهداف و الغايات المسطرة له و من اجل هذا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و الذي يقوم على ملاحظة الظواهر وصف الحالة للوصول إلى النتائج التي يتم توظيفها في المشروع و تعتمد منهجية البحث على جانبين اثنين هما مرحلة البحث النظري و مرحلة البحث الميداني:

- **مرحل البحث النظري:** تم خلال هذه المرحلة الاطلاع على مختلف المراجع و الوثائق التي لها صلة بموضوع الدراسة باستعمال الكتب، الرسائل، المذكرات ، المقلات، الجرائد الرسمية(القوانين) و المواقع الكترونية...الخ، من اجل الإلمام بموضوع الدراسة.
- **مرحلة البحث الميداني:** و تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل البحث بصفتها المادة الخام التي ينطلق منها الباحث لرسم إطار بحثه ،و لقد تمت على ثلاث مرحل:

- **مرحلة الاتصال بمختلف المصالح و المديريات التنفيذية للولاية:**

تعتبر كخطوة أولى في مشوار العمل الميداني و كانت الانطلاقة من:

- مديرية التعمير و البناء لولاية أم البواقي.
- مديرية البرمجة و مراقبة الميزانية لولاية أم البواقي.
- المصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون.
- مديرية التجارة لولاية أم البواقـي.
- مديرية التربية لولاية أم البواقـي.
- مديرية الأمن لولاية أم البواقـي.
- الديوان الوطني للإحصاء بقسنطينة.

- **مرحلة التحقيقات الميدانية:**

قمنا من خلال العمل الميداني بمسح شامل لمجال الدراسة،بهدف جمع المعطيات والقيام بعمليات الإحصاء،التقاط الصور الفوتوغرافي ة،واعتمدنا أيضا على 3 أنواع من استمارات البحث ميداني،الأول ى موزعة على السكان عن طريق توزيعها على تلاميذ المدارس الابتدائية،وتم اختيار المدار س بصفة عشوائية في كل قطاع حضري حيث تم توزيع 4650 استمارة،و الثانية توزيع 290 استمارة على التجار أصحاب المحلات وتم ملؤها ميدانيا مع صاحب المحل، و الثالثة توزيع 25 استمارة على تجار السوق الأسبوعية و قد تم من خلال هذا العمل استكمال المعلومات الناقصة التي تخص موضوع البحث.

مرحلة التحليل و التفسير:

في هذه المرحلة تم جمع مجموع النتائج المتحصل عليها في الميدان و تحويلها إلى جداول، بيانات أو خرائط للحصول على قراءة سهلة للمعطيات و منه إيجاد العلاقة بين مختلف النتائج. و لقد قدمنا هذا البحث في ستة فصول كل فصل يحتوى على مبحثين:

- **الفصل الأول:** تناولنا من خلاله المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البحث .

الفصل الثاني: خصص لعرض الإطار القانوني و المؤسساتي المنظم للنشاط التجاري و حماية البيئة الحضرية بالجزائر.

- **الفصل الثالث:**حاولنا التعرف على مدينة عين فكرون من خلال دراسة خصائصها العمرانية.

الفصل الرابع: تم التطرق من خلاله إلى دراسة المجال من الناحية الديموغرافية والاقتصادية.

الفصل الخامس: تم التطرق إلى دراسة البنية التجارية بالمدينة .

الفصل السادس: من خلاله تعرفنا على أهم المشاكـل الناجمة عن النمو السريـع للنشاط التي أدت إلى تدهور البيئة الحضرية.

الفصـــــــــل الأول

مفاهيـــم مرتبطة بالتجـــارة ، و البيئــة الحضريــة

تمهيد:

التطور الاقتصادي الذي حدث مع مطلع ستينيات القرن الماضي صاحبه تطور في مفهوم حماية البيئة، حيث لما كان هدف التنمية يرتكز أساسا على الجانب الاقتصادي و يهمل الجانب البيئي،بدأت تظهر أشكالا مختلفة من التلوث، و يعزى ذلك إلى عدم وجود سياسة واضحة و جدية تراعي التوازن بين الأنشطة الاقتصادية و البيئة .

يعرض محتوى الفصل مفاهيم حول التجارة، وأهم أسس تصنيفها ، بالإضافة إلى العلاقات الرابطة بين مناطق التجارة و السكن ، كما سنتطرق في المبحث الثاني منه إلى مفاهيم حول البيئة الحضرية و ملوثاتها.

المبحث الأول:مفاهيم أساسية حــول التجــارة

سيتم خلال هذا المبحث التطرق إلى بنية التجارة بالمدينة و أسس تصنيف النشاطات التجارية ، كما سيتم التعرف على العلاقة الرابطة بين مناطق التجارة و السكن.

1 - مفهوم التجارة:

1-1 - لغــة: [1]

من أصل فعل تاجر أي باع و اشترى، ومنه فان التجارة تعني البيع و الشراء.

1-2 - قانونا: يمكن تعريف التجارة قانونا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(1): تعريف التجارة في القانون الجزائري حسب الموضوع،الشكل و التبعية

مفهوم التجارة في القانون الجزائري-الأمر رقم75-59 مؤرخ في سبتمبر1975		
الموضوع	**الشكل**	**التبعية**
-شراء للعقارا ت لإعادة بيعها أو المنقولات لإعادة بيعها بعينها،أو بعد تحويلها و تشغيلها. -مقاولة لتأجير العقارات أو المنقولات. -مقاولة للإنتاج أو التحويل أو الإصلاح. -مقاولة للبناء أو الحفر أو تمهيد الأرض. -مقاولة للتوريد أو الخدمات. -مقاولة لاستغلال المناجم أو المناجم السطحية أو مقالع الحجارة أو منتجات الأرض الأخرى. -مقاولات استغلال النقل أو الانتقال. -مقاولة لاستغلال الملاهي العمومية أو الإنتاج الفكري. -مقاولة للتأمينات. -مقاولات استغلال السلع الجديدة بالمزاد العلني ،بالجملة أو بالأشياء المستعملة بالتجزئة. -عملية مصرفية أو عملية صرف أو سمسرة أو خاصة بالعملة أو عملية توسط لشراء و بيع العقارات أو المحلات التجارية و القيم العقارية	-التعامل بالسفتجة بين الأشخاص. -الشركات التجارية. -وكالات و مكاتب الأعمال مهما كان هدفها . -العمليات المتعلقة بالمحلات التجارية. -كل عقد تجاري يتعلق بالتجارة البحرية و الجوية	-الأعمال التي يقوم بها التاجر و المتعلقة بممارسة تجارته أو حاجات متجره. -الالتزامات بين التجار.

[1] لويس معلوف :المنجد في اللغة و الأدب و العلوم . المطبعة الكاثوليكية.بيروت 1965.ص 53

1 3 -التعريف حسب مفهوم التهيئة و التعمير:[1]

التجارة نشاط اقتصادي لشراء و بيع الممتلكات أو الخدمات و هي تضم:

- جميع المواد و تكييفها ثم إعادة توزيعها.
- تموين تجارة التجزئة(تجارة الجملة).
- التوزيع على الزبائن(تجارة التجزئة)من اجل الاستهلاك النهائي و كذلك النشاطات الأقل ارتباطا بالتوزيع.
- النشاطات التجارية للخدمات(فنادق،مقاهي، مطاعم. . .)
- خدمات تجارية مقدمة للإفراد و المؤسسات.

1 4 -التعريف حسب الجغرافيا التجارية:[2]

هي انتقال الملكية بطريقة مباشرة،حيث أن الانتقال هو التحول من مالك إلى آخر و هو ما يؤدي إلى التساؤل عن الطبيعة القانونية(شخصية مادية ، معنوية)والاقتصادية (منتج،مستهلك،وسائط) للمتدخلين و طريقة التبادل(مباشرة أو غير مباشرة)هذه العملية يتبعها في غالب الأحيان إلى جانب التغيير في الأشخاص،تغيير في الملكية التجارية ،يقصد به كل ما يمكن الاحتفاظ به كملكية أساسها النشاط التجاري،و هي قابلة للتحول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

1 5 - تعريف التعمير التجاري:[3]

هو مجموعة من الإجراءات التقنية و الإدارية و المالية التي تتضمن التطور المتزن على الإقليم و خدمة المستهلكين ، و تسمح برقي النشطات التجارية حيث تكون منسجمة و فعالة و مترابطة في الوقت نفسه مع الاختيارات العمرانية الأخرى (استعمال الأرض تجزئة الأحياء السكنية ،التنقل،التجهيزات العمومية. . .)،هو علم يهتم بتهيئة المجال التجاري للمدن من خلال مجموعة من المعايير و الإجراءات الإدارية ، التقنية ،الاقتصادية و الاجتماعية بهدف تنمية و تطوير التجهيزات التجارية سواء على مستوى المجالات المركزية(مركز المدينة) و حتى الضواحي(مراكز ثانوية)،حيث يعمل على ملائمة النشاطات التجارية فيما بينها حتى تكون فعالة ، مترابطة و كذلك مع ما تتطلبه التحولات المعيشية للسكان.

---

1 P. Merlin et F. Choay: Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement. PUF1988 3em édition p 152.
2 J. Beaujeu-Garnier et A. Delobez: Géographie du commerce. Masson. Paris1977.p 9
3 P. Merlin et F. choay Dictionnaire de l'urbanisme et d'aménagement .PUF 1988 3em édition p 86

2 أشكال العمران التجاري:[1]

تعتبر مساحة البيع للمحل التجاري المنطلق الأساسي للتمييز بين أشكال العمران التجاري ، و يمكن تصنيفها إلى صنفين أساسيين هما:

2 1- أشكال تقليدية للمحلات التجارية:

- النصبة:و هي مساحة تجارية صغيرة جدا، تتراوح مساحتها بين 3.5 م^2 و 8م^2 ،وهي بسيطة في شكلها لا تملك واجهة تجارية تشبه إلى حد بعيد باعة الأرصفة.
- الحانوت: هذا الشكل التجاري مرتبط بالبناء الفردي الاستعماري، يتميز بواجهة متواضعة عرضها يتراوح بين 3 و 4 م، و متوسط مساحتها يتراوح بين 10 و 20 م^2.

2 2- أشكال حديثة للمحلات التجارية:

- الدكان: هو مساحة تجارية أكثر تهيئة و تنظيم لعرض السلع و بيعها يرتبط وجودها بالطوابق الأرضية للبنايات السكنية الفردية الحديثة على وجه الخصوص،مساحته تتراوح بين 15م^2 إلى 40م^2 ،و تقسم المساحة العقارية للدكان عادة إلى جزئين:مساحة البيع و مساحة التخزين التي لا تمثل سوى 30% من مساحة البيع.
- كشك:محل تجاري يكون إطاره المبني مفصول مجاليا عما يحيط به ،وهو موجه في الأساس موجه لبيع الهواتف النقالة ،التبغ ،الجرائد و بعض السلع الأخرى.
- المتجر:محل تجاري واسع ،تتراوح مساحته بين 100 م^2 إلى 200 م^2 ،كلها مخصصة للبيع و لا يملك أي مساحة للتخزين ، كما يتم عرض السلع بطريقة عصرية مما يسمح للزبائن بالتجول بين الرفوف و جلب مقتنياتهم بأنفسهم ، يضم عدد كبير من أصناف السلع تتراوح بين 750 إلى 1200 صنف تندرج ضمن الاحتياجات اليومية للسكان.
- البازار: عبارة عن تراكم و تكتل أفقي و عمودي على ملكية عقارية واحدة لمجموعة من المحلات لا تقل عن 6 ، اغلبها عبارة عن تحول المساكن ذات النمط الفردي إلى استخدام تجاري.

---

[1] نور الدين عنون،دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية- حالة مدينة باتنة- ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،معهد علوم الارض،2012، ص ص182-183

-الشقق:هي في الأصل مساحات سطحية موجهة بصورة أساسية إلى الاستخدام السكني ضمن نمط المساكن الاجتماعية الجماعية أو النصف جماعية تتراوح مساحتها بين 65م^2 و 110م^2 تستغل كمساحة لممارسة النشاطات التجارية خاصة الخدمات مثل العيادات الطبية، مكاتب المحاماة أو الدراسات التقنية. . .كما تستغل الشقق الواقعة في الطابق الأرضي كمحلات للانترنيت، مواد غذائية، ملابس، مطاعم.

3 - تعريف التاجر:[1]

شخصية مادية(فرد) أو معنوية(مؤسسة أو شركة)، تقوم بالعمل التجاري و تجعل منه مهنته الدائمة، يجب أن يكون مدونا في السجل التجاري،الذي يتحكم في نظامه الاجتماعي و القانوني و الضرائبي.

4 المحل التجاري:

1-4 تعريف المحل التجاري :[2] هو المكان المخصص للنشاط التجاري،يتم فيه كل أو بعض مراحل التبادل المتمثلة في التخزين،التنظيم، التوزيع،تقديم الخدمات، الإنتاج . . .

يمثل المحل التجاري القاعدة الأساسية لتمييز المظاهر العمرانية التجارية حسب الشكل و الحجم ، الذي يتحكم فيه الموقع ،الوظيفة و المساحة ،بحيث نميز عدة أشكال تقليدية و أخرى حديثة.

2-4- عناصر المحل التجاري:[3]

يضم عناصر ظاهرة و عناصر خفية:

أ - العناصر الظاهرة:

- مساحة البيع.
- مساحة تخزين البضائع.
- الواجهة.
- عنوان المحل.

ب -العناصر الخفية:

[1] امزيان فلة،المركزية التجارية بمدينة عين فكرون و أثرها على المجال،رسالة ماجستير ،معهد علوم الأرض جامعة قسنطينة 2012،ص64

[2] P. Merlin et F. choay Dictionnaire de l'urbanisme et d'aménagement .PUF 1988 p 690

[3] ن.بوشاكر و إ.بوطغان،منطقة سيدي مبروك-ظاهرة التعمير التجاري و تأثيرها على البيئة الحضرية، مذكرة تخرج معهد علوم الأرض، ،جامعة قسنطينة 2000، ص 77

- السجل التجاري.
- الشهرة.
- الأموال المنقولة المخصصة لممارسة النشاط التجاري.

5 ـ تصنيف النشطات التجارية:

5 1ـ - تصنيف على أساس المواد المباعة: [1] لهذا التصنيف عدة فئات نلخصها فيما يلي:

- مواد غذائية.
- لوازم شخصية.
- تجهيز منزل.
- خدمات.
- مهن حرة . . الخ

5 2ـ تصنيف على أساس غذائي/ غير غذائي: يمكننا هذا التصنيف من حساب قوة الجذب التجاري داخل الأحياء السكنية.

5 3ـ تصنيف على أساس طبيعة البيع: يستعمل هذا التصنيف في حساب وزن الأحياء و يمكننا من حساب التجارة السائدة سواء تجزئة، جملة. . .

5 4 - تصنيف على أساس التردد: [2] نجد فيه ثلاث فئات رئيسية هي:

- ذات اقتناء يومي كالمواد الغذائية العامة، خضر و فواكه و التنقل إليها يكون مشيا على الأرجل.
- ذات اقتناء موسمي كالملابس، بريد و تتواجد في الأحياء الكبيرة.
- ذات اقتناء نادر كالمجوهرات ،أثريات و نجدها في التجمعات السكنية الضخمة.

5 5ـ تصنيف حسب مدونة النشاط الاقتصادي N E A: تقسم التجارة فيه إلى (06) فئات هي:

- الإنتاج.
- الاستيراد و التصدير.
- تجارة التجزئة.
- الحرف.
- الخدمات.

[1] SM..structures commerciales et hiérarchie urbaine dans la wilaya de Tlemcen université d'Oron 1991. p183

[2] P. Merlin et F. choay,idem,p 153

- تجارة الجملة.

هذا التصنيف يعتمد على عامل اقتصادي محض و هو معمول به من طرف الهيئة الرسمية الجزائرية(الغرفة الجهوية للتجارة و مديرية المنافسة و الأسعار)

5 6 - -تصنيف سبورك J.S.Porck :[1]

يقوم سبــورك على تقسيم الوظائف التجارية إلى ستة فئات رئيسية هي كما يلي:

مواد غذائية ،ملابس،تجهيز،فنادق و مطاعم و مقاهي ، ترفيه و ثقافية و كماليات ،خدمات.

5 7 - تصنيف عل أساس جغرافي:[2] تصنف فيه إلى مجموعتين رئيسيتين:

- وظائف تجارية ليس لها علاقة بتمركز السكان و تضم فيها:

- تجارة ذات خصوصيات قوية في الإقليم.
- تجارة ذات خصوصيات عامة.

- وظائف مرتبطة بالسكان و تضم فيها:

- وظائف جذب مرتبطة بالتركز الديموغرافي(معدات رياضية).
- وظائف مرتبطة بحجم السكان(مواد غذائية).
- وظائف تغطية حاجيات الناس(محطة بنزين).

5 8 - تصنيف حسب الفروع التجارية:نجد فيه ثلاث فروع رئيسية:

- تجارة صافية.
- تجارة حرفية.
- تجارة خدماتية.

6 البنية التجارية:[3]

"هي الهياكل المكونة و الخاصة بالجانب التجاري المكملة للأنشطة الأخرى بالمدينة ، و تقسم الدراسات التي تختص بالبنية التجارية إلى عدة أصناف:

- دراسة التركيب الداخلي لمؤسسات بيع التجزئة و بيع الجملة من حيث موقعها و توزيعها في المدينة.
- دراسة المنطقة التجارية المركزية أو المناطق التجارية الثانوية.

---

[1] نور الدين عنون ،مصدر سبق ذكره،ص 92.

[2] Lakhal abdelwahab ; Essai méthodologique du définition des petites villes algériennes exemple des petites villes de l'est thèse de 3 cycles. université de Strasbourg I 1982 P 51

[3] تم اقتباس هذا العنصر من كتاب عبد الله عطوي: جغرافيا المدن، الجزء 03 لبنان ، ص ص 165-197.

- دراسة المؤسسات أو المحلات التجارية الفردية الموزعة في المناطق السكنية.

6 -1 تصنيف Proud Foot :

يمكن اعتبار تصنيف Proud Foot كمعيار إذ قسم المدن إلى خمسة مناطق تجارية هي:

- المنطقة التجارية المركزية.
- المناطق التجارية الخارجية الثانوية.
- الطرق التجارية الرئيسية.
- شوارع الأحياء التجارية.
- تجمعات المخازن المعزولة.

إن توسع المدن و ابتعاد السكان عن المنطقة التجارية بسبب توفر المواصلات أدى إلى ظهور التخصص الوظيفي.

6-1-1- المنطقة التجارية المركزية(C.B.D) :

هي النواة و ملتقى الشوارع الرئيسية حيث ترتفع فيها أسعار الأرض و إيجارات المحلات التجارية و يشتد بها الازدحام و كذا تتميز بمبانيها العالية، تتركب من: **البؤرة التجارية أو القلب التجاري**: و هي المنطقة التي تتصف بأعلى كثافة للاستعمال التجاري في المنطقة التجارية المركزية ،حيث تتركز بها المؤسسات التجارية الرئيسية ذات المستوى العالي و المعارض الكبرى و البنوك و أيضا من خصائصها غلاء أرضياتها.

أ - **مناطق تقاطع الشوارع الفرعية مع الشارع الرئيسي:**تميزها المؤسسات ذات الدخل العالي و تتصف بازدحام حركة المرور.

ب - **الشوارع الرئيسية في المنطقة التجارية المركزية:**تعتبر العمود الفقري التي تتفرع منه شوارع ثانوية ذات أهمية تجارية اقل من الشوارع الرئيسية.

ج - **المناطق المتخصصة في الخدمات التجارية:**و هي التي تتركز فيها البنوك و مناطق تجمع لبيع الألبسة.

د - **التدرج الأفقي و الرأسي:** و هو تدرج المؤسسات التجارية من حيث أهميتها كلما ابتعدنا عن قلب المركز و أيضا هناك تدرج عمودي فالطابق الأرضي نجد به تجارة السفر و المطاعم و نجد المكاتب و العيادات الطبية في الطوابق العليا.

ه ـ **حافة المنطقة التجارية و إطارها:** تتصف هذه المنطقة بكثافة عالية لاستعمالات الأرض كمؤسسات بيع الجملة و الخدمات، حافة المنطقة التجارية نفسها غير متجانسة في جميع اتجاهاتها إذ أن بعضها ينمو و الآخر يتدهور.

و ـ **عدم تجانس حافة المنطقة التجارية**:تتكون هذه المؤسسات على الأكثر من محلات من المستوى العالي كمحلات الأثاث و المجوهرات و هناك نوعان مهمان هي:

- المراكز التجارية التقليدية غير المخططة و تنمو عند تقاطع الطرق الرئيسية.
- المراكز التجارية المخططة و توجد خارج المنطقة التجارية المركزية، و لقد ظهرت هذه المراكز بسبب الازدحام الشديد و ارتفاع سعر العقار داخل المركز.

6-1-2- الشوارع التجارية الرئيسية:

تستعمل هذه الشوارع للمرور و تعتمد تجارتها على ركاب وسائل النقل بصفة خاصة وسكان المنطقة بصفة عامة،و تعرف أيضا بالأنشطة التجارية.

6-1-3- الشوارع التجارية المحلية:

تعتمد في تجارتها على سكان المنطقة السكنية التي تقع بها و تعرض الحاجيات اليومية للسكان.

6-1-4- تجمعات المحلات المعزولة:

و تكون من محلات محدودة العدد تتكامل مع بعضها.

6-1-5- المحلات المنفردة و المعزولة:

هناك محلات معزولة و مبعثرة بصفة غير منتظمة في المناطق السكنية.

6 ـ2 - تصنيف Berry:

مع ظهور التخصص التجاري يبين التصنيف الذي وضعه العالم Berry توزيع و مستويات المراكز التجارية داخل المدن.

6-2-1- المراكز التجارية:

- المخازن المعزولة و مناطق الأركان.
- المراكز التجارية المحلية.
- المراكز التجارية في الأحياء.
- مراكز التسوق الإقليمية.
- المنطقة التجارية المركزية.

6-2-2- الأشرطة التجارية:

- الشوارع التجارية التقليدية.
- الطرق لتجارية الرئيسية.
- أشرطة الضواحي الجديدة.
- الأشرطة الممتدة على طول الطرق العامة .

6-2-3- المناطق التجارية المتخصصة:

- معرض السيارات.
- مناطق الطباعة.
- مناطق التسلية.
- معارض الموبيليات.
- المراكز الطبية."

7 - العلاقات الرابطة بين مناطق التجارة و مناطق السكن:[1]تحدد العلاقة بين المناطق التجارية و السكن كونها تمثل إحدى العلاقات بين العام و الخاص و التي تقود نحو إيجاد علاقة بينهما و ما يحقق التوازن في البيئة الحضرية بصورتها الشمولية ،و يشار إلى أن تنظيم الفضاءات الحضرية و مسالك الحركة في البيئة الحضرية ، يلعب دورا أساسيا في التنظيم الشمولي للبيئة الحضرية.

إن آلية الترابط يمكن أن تأخذ إحدى الصيغ التالية:

7-1- ارتباط مباشر بين الأجزاء المجاورة:فلكل جزء من الأجزاء يمتاز بالاستقلالية إلى جانب تعريف حد الترابط مع الجزء المجاور له.

7 ـ2 - ارتباط بواسطة مفصل أو جزء انتقالي محايد: إذ يستعان بعنصر أو فضاء أو غيرها يؤكد استقلالية الأجزاء و انفصالها إلى جانب ترابطها على وفق صيغ شمولية.

7 ـ3 - تداخل ما بين الأجزاء:إذ تزال حدود الالتقاء و كل ما من شانه تحديد استقلالية الأجزاء، بهدف تحديد أي الصيغ أعلاه هي الأفضل في تحقيق التوازن البيئي المطلوبة و بتحديد ذلك بثلاث محاور رئيسية لنقارن من خلالها بين الأجزاء المتقابلة و هي:

7-3-1-المحور الأول:العلاقات الوظيفية ما بين الأجزاء المتقابلة و تشمل المفردات التالية:

---

[1] د.هاشم عبود الموسوي،د.حيدر صلاح يعقوب،التخطيط و التصميم الحضرية،دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية،عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى 2006،ص180.

- الاستعمال الحضري للأجزاء المتجاورة ،أو ما يطلق عليه منظومة الفعاليات الحضرية
- علاقات التنظيم الفضائي و أنماط الحركة فيها.
- التكوين الكتلي و العمراني لتلك الأجزاء.

7-3-2-المحور الثاني:الأبعاد الاقتصادية لعملية التجاوز ما بين الأجزاء:وتربط بقيم العقارات و بالمردود المادي للاستثمار في الاستعمالات الحضرية المتجاورة ،وتاثير التجاور على طبيعة عمل الأجزاء.

7-3-3-المحور الثالث: الأبعاد الاجتماعية للترابط ما بين الأجزاء المتجاورة :تأثير التجاور على طبيعة التفاعل و الترابط الاجتماعي بين ساكني و مستخدمي تلك البيئة الحضرية

المبحث الثاني :مفاهيم أساسية حـــول البيئــة الحضرية

مع تقدم الإنسان و سعيه لتحقيق التنمية تطور مفهوم البيئة حسب الفترات الزمنية و مدى الوعي بأهميته،استخدم مصطلح البيئة أول مرة عام 1960، و تدل على الإطار الشامل الذي توجد فيه المجتمعات البشرية ضمن أوضاع فعل متبادلة تشغل كل عناصر المحيط الطبيعي و لأجل ذلك شاع استخدام مصطلح البيئة البشرية خلال تلك الفترة.[1]

من خلال هذا المبحث سنتعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالبيئة الحضرية و الملوثات التي يمكن أن تخل بتوازنها و استقرارها.

1 -البيئة الحضرية:

1-1 تعريف البيئة: يمكن تعريف البيئة على أنها عبارة عن نسيج من التفاعلات المختلفة بين الكائنات العضوية الحية (إنسان، حيوان، نبات ...)، وبينها وبين العناصر الطبيعية غير الحية(الهواء، الحرارة، الضوء ...) ويتم هذا التفاعل وفق نظام دقيق، متوازن ومتكامل يعبر عنه بالنظام البيئي أو المنظومة البيئية[2].

كما تعرف البيئة أيضا : بأنها الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان والكائنات الحية الأخرى و يمارس فيها نشاطاته المختلفة الإنتاجية و الاجتماعية.[3]

1-2 تعريف البيئة الحضرية:

البيئة الحضرية يصعب إيجاد تعريف شامل ومتفق عليه بالنسبة لها وهذا يرجع إلى عدة عوامل منها صعوبة تقديم تعريف دقيق للمدينة في حد ذاتها، واختلاف هذه التعاريف من تخصص علمي إلى آخر، ومن بلد إلى آخر.[4]

و ربما نستطيع أن نصف البيئة بأنها مجموعة من النظم المتنوعة و التي تعمل جنبا إلى جنب مع بعضها ،و باعتبار أن المدينة تمثل بيئة لها خصوصياتها فهي بالتالي ستكون مؤلفة من عدد من الأنظمة البيئية الحضرية،و التي تعمل كدالة لأسلوب معيشة سكانها و أفكارهم و تقاليدهم وأعرافهم الرمزية،فالبيئة الحضرية تتكون من مجموعة من النظم المتداخلة مع بعضها، و بعلاقات مرتبة وفق صيغ هرمية و متلائمة مع بعضها البعض و ذات طابع تنظيمي شامل.[1]

---

[1] مصباح الصمد معجم الانثولوجيا و الانثروبولوجيا ،لبنان مجد المؤسسة الجامعية للدراسات مع المعهد العربي العالي للترجمة، 2006، ص824

[2] د .نور الدين صادق، عوامل-تلوث-البيئة-الحضرية بالمغرب، ص 1 http://mostadama.wordpress.com/2011/02/21/ ،

[3] علي أبو طاحون ،علم الاجتماع الريفي المكتب الجامعي الحديث،1997،ص 302

[4] د .نور الدين صادق، مرجع سبق ذكره، ص1

1 3 مكونات البيئة الحضرية:[2]

أعطى بعض المنظرين تصوراتهم عن البيئة الحضرية و مكوناتها بأنها تمثل تشكيلا بنيويا يكون انطباعا ذهنيا لدى المتلقي حول عناصر المظهر الفيزيائي ،و المكونات الحضرية لتلك للبيئة فهم يحددون بذلك مكونات البيئة الحضرية بالآتي:

1-3-1- مكونات فيزيائية:متمثلة في الموقع الحضري و المظهر الفيزيائي و العمراني للبيئة الحضرية.

2-3-1- مكونات حضارية:ممثلة في الثقافات و الأعراف و التقاليد و الأمور الدينية و التاريخية و غيرها.

و من الصفات البارزة جدا في البيئة الحضرية هي كونها تمتاز بالاستمرارية و النمو و التطور لمفرداتها و في مراحل متتابعة ، و على العكس ، فهي لا تمتلك و لا حتى يشترط امتلاكها في أي مرحلة من مراحلها صفة الثبات ،و يعود السبب في ذلك إلى التطور المستمر في المفردات و القيم الحضارية و الاجتماعية و الحياتية ، و ما للتقدم التكنولوجي السريع في تغيير صيغ التعامل مع البيئة الحضرية المحيطة ،لذلك يمكن القول بان البيئة الحضرية تمتلك صفة المرونة و المطاوعة الكافية لمواكبة المستجدات في طبيعة عمل الأنظمة البيئية.

2 -مشكلة التلــــوث في البيئة الحضرية:

1-2- تعريف التلوث:

1-1-2- لغة: التلوث من اللوث ، و من معانيه الشر و التلطخ.[3]

2-1-2- اصطلاحا: التلوث هو تلك الأضرار التي تلحق بالنظام البيئي و تنقص من قدرته على توفير حياة صحية من الناحية البدنية و النفسية و الاجتماعية و الأخلاقية للإنسان.تلك الإضرار عادة ما تنتج عن سلوك الإنسان في سعيه لإشباع حاجاته بأقل جهد ممكن.[4]

كما يعتبر التلوث بأنه عبارة عن خلل في النظام الايكولوجي ينجم عن تحرك مدخلات النفايات الخاصة بالإنتاج و الاستهلاك الايكولوجي بحجم و نوعية تفوق قدرة التقنية الخاصة الذاتية في النظام على استيعابها ،مما يؤدي إلى الإخلال بالحركة التوافقية بين عناصره و ما يصاحب ذلك

---

[1] هاشم عبود الموسوي، بدر صلاح يعقوب، مرجع يبق ذكره، ص93

[2] هاشم عبود الموسوي، بدر صلاح يعقوب، مرجع سبق ذكره، ص 94

[3] قاموس المنجد العربي، عربي- عربي، بيروت، دار المشرق للنشر، 1998، ص 281

[4] بالي حمزة و موساوي عمر ، مداخلة إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والموارد الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 07-08-افريل 2008 سطيف،ص03

من أخطار عديدة تهدد و تضر بالأحياء و غير الأحياء ،أو بمعنى آخر، إفساد لمكونات البيئة حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر ضارة (ملوثات) بما يفقدها دورها في صنع الحياة.[1]

2-2- أقسام التلوث: يمكن تقسيم مظاهر التلوث البيئي إلى:[2]

-تلــوث مــادي: و يشمل هذا النوع من التلوث، تلوث الماء، الهواء والتربة بالنفايات.

-تلوث غير مادي: كالضوضاء بسبب ضجيج السيارات و الآلات و التلوث البصري و ذلك بانعدام مظاهر الجمال و اعتياد القبح داخل و خارج المدن بالإضافة إلى التلوث المعنوي، النفسي، الاجتماعي و الثقافي و التلوث الأخلاقي و الإعلامي.

3-2- أنواع التلوث و مسبباته:

نظرا لتعدد الملوثات، درس العلماء التلوث من أبعاد مختلفة، منهم من ركز على الآثار، و منهم من ركز على طبيعة التلوث نفسه.

2-3-1- تلوث الهواء: هو أكثر أنواع التلوث مساسا بصحة الإنسان وقد عرف المجلس الأوروبي التلوث الهوائي كالتالي"يتلوث الهواء عندما تتواجد فيه مادة غريبة أو عندما يحدث تغيرا هاما في نسبة المواد المكونة له ،حيث يترتب عليها حدوث نتائج ضارة،تسبب مضايقات و انزعجات"[3] .

كم عرف المشرع الجزائري في القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19يوليو 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة التلوث الجوي بأنه"إدخال أي مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعثات غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزيئات دقيقة سائلة أو صلبة، من شانها التسبب في أضرار و أخطار على الإطار المعيشي.

أ -تلوث الهواء بثاني أكسيد الكربون:[4] الكميات الهائلة من الوقود التي تحرقها المنشات الصناعية و محطات الوقود و محركات الاحتراق الداخلي في وسائل النقل و المواصلات أدى إلى رفع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون و من المعلوم أن هذا الغاز بإمكانه الذوبان في الماء

---

[1] محمد فاضل بن الشيخ الحسين، الايكولوجية الحضرية في مدن الواحات،العلاقة بين المدينة و الصحراء في مدينة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة قسنطينة1995 ، ص23

[2] جابر عوض سيد حسن، الإنسان و البيئة عن منظور الخدمة الاجتماعية، الطبعة 2001، ص 33

[3] بالي حمزة و موساوي عمر ، مرجع سبق ذكره،ص04

[4] جابر عوض سيد حسن، مرجع سبق ذكره، ص 38-42

ليعطي حمضا ضعيفا يعرف باسم حمض الكربونيك و يتفاعل هذا الحمض مع بعض المكونات لقشرة الأرض كما يتفاعل مع بعض الرواسب الموجودة في البحار.

أثبتت دراسات قام بها علماء أن هناك زيادة مضطردة في نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو ،و ينسب ذلك إلى زيادة درجة حرارة الأرض بشكل واضح،و قد يكون له اثر ملموس و خطير في السنوات القليلة القادمة ينتج عن ذلك انصهار جليد القطبين و ارتفاع مستوى سطح البحر بشكل كبير، يؤدي إلى الإخلال بالتوازن الطبيعي و قد يغير التركيب الطبيعي لسطح الأرض و يسبب ضررا بالغا للإنسان و حضارته لا يمكن إصلاحه إلى الأبد.

ب ـ تلوث الهواء بثاني أكسيد الكبريت: عند احتراق الوقود تنبعث منه غازات سامة من أهمها ثاني أكسيد الكبريت ،ويعد هذا الأخير احد الأسباب الرئيسية في تكوين الأمطار الحمضية ، التي تسقط في بعض المناطق، حيث يتحد هذا الغاز في ظروف خاصة بالأكسجين في الهواء ، و ينتج عن هذا الاتحاد ثالث أكسيد الكبريت ، و عندما يذوب في بخار الماء ينتج عنه حمض تتلوث به التربة و المسطحات المائية و تتضرر به كل الكائنات الحية.[1]

ت ـ تلوث الهواء بغاز أكسيد الكربون: ينتج هذا الغاز من خلال اتحاد ذرة كربون مع ذرة أكسجين نتيجة لعدم احتراق الوقود جيدا،[2] و يكون مصدر هذا الغاز من عوادم السيارات و من أجهزة المنازل التي تستخدم الغاز الطبيعي أو غاز البوتان و هذا الغاز سام جدا لجسم الإنسان.[3]

أثبتت الدراسات الحديثة خطورة التلوث الهوائي على الإنسان و البيئة، و يمكن ذكر أهم آثار التلوث الهوائي على الإنسان و البيئة في ما يلي: [4]

- أمراض القصبات التنفسية، الأمراض القلبية.
- مخاطر الإصابة بالأمراض السرطانية(سرطان الرئة. . .).
- اضطرابات عصبية و جسمية.
- التهاب العين و القصبات التنفسية.
- ارتفاع درجة حرارة الهواء.
- إفقار و استنفاذ طبقة الأزون.
- تدهور المواقع الايكولوجية و التاريخية.

---

[1] احمد حسن اللقاني،فارعة حسن محمد،التربية البيئية بين الحاضر و المستقبل،عالم الكتب،القاهرة،الطبعة الأولى 1999 ،ص 45
[2] عائشة بشارة،دراسات في بعض مشاكل تلوث البيئة،الهيئة المصرية العامة للكتب،ط1983،ص 34.
[3] احمد حسن اللقاني، مرجع سبق ذكره، ص 45
[4] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement ,pollution de l'air, Alger sana safia, pp5-6.

- عدم كفاية ربحية الأراضي الزراعية.

2-3-2- تلوث التربة: يمكن لتلوث التربة أن يأتي من مواد سامة أو خطيرة تخلفها الصناعات إما أثناء عملية الإنتاج ، أو عن طريق التخلص من النفايات بشكل غير كاف ،كما يمنكن لتلوث التربة أن يحدث من نشاطات زراعية أو من ترسبات حمضية ،إن هذا التلوث ينجر عنه أخطار متباينة الشدة ، من آثار صحية إلى تلوث المياه الجوفية و السطحية .[1]

أما أهم أسباب استنزاف التربة هي ما يلي:

- التوسع في السحب من الموارد الناضبة.
- تجريف التربة الزراعية مع قطع الغابات و الرعي الجائر.
- الزحف العمراني على حساب الأراضي الزراعية، و التلوث بسبب النفايات الصناعية و الزراعية غير المعالجة.

مما سبق ذكره يمكن القول أن أهم ملوثات التربة هي:

- النفايات الصلبة و النفايات المنزلية.
- المبيدات الحشرية.
- المعادن الثقيلة و السامة كالزئبق و الألمنيوم.
- الأمطار الحمضية و سقوط الغبار.

2-3-3- تلوث المياه: ويعني ذلك تحول أو انحلال عنصر أو عناصر مغيرة لمكونات و خصائص الماء مما يؤثر في ذوقه و رائحته و لونه.[2]

و قد عرف القانون الجزائري رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،تلوث المياه على انه"إدخال أي مادة في الوسط المائي من شانها أن تغير في الخصائص الفيزيائية و الكيميائية و البيولوجية للماء .و تتسبب في مخاطر على صحة الإنسان،و تضر بالحيوانات و النبتات ،و تمس بجمال المواقع ،و تعرقل أي استعمال آخر للماء.

و من أهم صادر تلويث المياه:

- اختلاط مياه الشرب بالمياه المستعملة بسبب عدم الفصل بين مواقع مد أنابيب توصيل مياه الشرب و قنوات الصرف الصحي و أكثر حالات التسمم تحدث بسبب هذا الوضع.

---

[1] عادل عوض، مقال الآثار البيئية للسياسات، علم الفكر، العدد02، المجلد 29، أكتوبر-ديسمبر2000، الكويت، ص ص 298-301

[2] بن السعدي إسماعيل،مقال المجال الحضري و مشكلة التلوث البيئي،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 27 ،جوان2007 قسم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة ص ص 109-116

- التسرب من الخزانات الحاوية على مواد تصنيع أو تلك التي تحتوي على النفايات السائلة (المياه المستخدمة في الصناعة و التي يتم صرفها إلى المصادر المائية)،و تقدر كمية الماء الملفوظة في الجزائر بـ: 600 مليون متر مكعب ، و هي تأتي أساسا من التجمعات السكانية الواقعة في الأحواض الرئيسية التلية. [1]

- المطر الحمضي.

- التسرب من مواقع الطمر الصحي، كالنفايا ت الكيميائية المتسربة من مواقع الطمر و تلوث المياه الجوفية.

- مياه التبريد الساخنة، التي تسبب في حدوث تلوث مائي حراري.

- إلقاء ماء غسيل التربة و الشفط المحتوية على مواد النيترات ، الفوسفات. . . في الأودية كمصدر مهم للتلوث المائي.

2 3 4 -تلوث الغذاء: تلوث الغذاء مرتبط بغياب الطرق السليمة لحفظ المواد الغذائية، بحيث وفي ظل الرقابة الضعيفة لقوانين الاستهلاك وانتشار فوضى التسويق والتجارة، يحصل في العادة أن يتعرض المستهلكين إلى تسممات مهلكة ،ويدخ ل في ذلك استعمال المياه الملوثة في سقي الزراعات الغذائية التي تنتشر على مشارف المدن، كما يرجع ذلك أيضا إلى غياب المساحات التسويقية المستوفاة لشروط النظافة و العرض الصحي و حتى إلى التخزين الغير مكيف للسلع و المنتجات .[2]

2 3 5 -التلوث الضوضائي(الضجيج): يرتبط التلوث الضوضائي أو السمعي ، ارتباطا وثيقا بالحضر و أكثر الأماكن تقدما و خاصة الأماكن الصناعية للتوسع في استخدام الآلات و مراكز المدن أين تكثر حركة المرور و ازدحام السيارا ت و ما ينتج عنه من أصوات المحركات المزعجة خاصة مع تراكمها[3]،و التلوث الضوضائي يعتبر عنصر حديث من عناصر التلوث ، لم يكن معروفا قديما،فبالرغم أن الضوضاء ضارة بالإنسان ضررا شديدا إلا انه لا يشعر بها عادة مثل تلوث الهواء و الماء،لكن واقع الأمر أن التلوث الضوضائي لا يقل في آثاره عن غيره من مصادر التلوث التي يتعرض لها الإنسان ، و لا يلاحظها نتيجة لتعوده عليها، أو نتيجة لعدم تقديره لخطورتها ، على الرغم من إدراكه لها.[4]

---

[1] وزارة تهيئة الإقليم والبيئة و السياحة،تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2005،شراقة ،دار الحقائق،2005،ص 213

[2] بن السعدي إسماعيل،مرجع سبق ذكره،ص 114

[3] سحر امين حسين،موسوعة التلوث البيئي،دار دجلة ،عمان 2007ص169

[4] احمد حسن اللقاني،مرجع سبق ذكره،ص 59.

أ -أنواع التلوث الضوضائي(الضجيجي):[1]

تلوث مؤقت لا ينتج عنه أضرار فسيولوجية : هذا النوع من التلوث يعد اقل خطرا على الإنسان بصفة عامة ،و اقل ضررا بصحته بصفة خاصة،و هو ينتج عند التعرض لفترة محدودة لمصدر من مصادر التلوث الضوضائي المعروفة.

مثل:تلك الأصوات الناتجة عن الأماكن المزدحمة أو داخل المصانع و الورشات ،حيث ينتج عن التعرض لمثل هذا النوع من الضوضاء ضعف في السمع لفترة محدودة.

تلوث مؤقت ينتج عنه أضرار فسيولوجية: هذا النوع من التلوث الضوضائي ينتج من التعرض المباشر لمصدر أو أكثر من مصادر الضوضاء ،مثل الضوضاء الناتجة من دوي القنابل والمفرقعات، حيث تحدث أضرار فسيولوجية دائمة مثل:إصابة الأذن الوسطى بسبب موجات الضغط التي تصاحب تفجير المفرقعات ،ما قد يؤدي إلى ثقب طبلة الأذن و يسبب الصم الدائم للأذن ،أو تلف الأعضاء الحسية بها.

تلوث مزمن: هذا النوع من التلوث ينشا من التعرض الدائم و المستمر لمصدر أو أكثر من مصادر الضوضاء، و عادة يحدث ذلك للذين يتعرضون يوميا إلى ضوضاء عالية و مستمرة و من أمثلة هذا النوع من التلوث الأصوات الصادرة من عن السيارات و الشاحنات و وسائل النقل أثناء سيرها في الشوارع و الطرقات ،كذلك أعمال البناء و التشيي د،ويتعرض لهذا النوع من الضوضاء السكان المقيمين وسط المدينة ،وتطل منازلهم على الشوارع الرئيسية أو تقع بجانب الطرق السريعة التي تخترق أحيانا وسط المدينة ،و تبلغ شدة الضوضاء الصادرة عن حركة المرور في الطرق الرئيسية نفس شدة الضجيج الصادر عن المصانع ،إن لم تكن أكثر منها شدة في بعض الأحيان.

الضجيج السائد: هو الضوضاء التي تعلو جو المدينة و التي لا يمكن التعرف على مصادرها أو تحديدها بدقة و هي تشمل كل أنواع الصوت و الضجيج التي تصل إلينا،و هي تتكون من الأصوات الصادرة عن الشوارع و الطرقات ،نتيجة تكدس الناس في المدينة و صياح الباعة المتجولين.

[1] بوشفرة أسماء،خلفاوي وردة،تأثير ضجيج الحركة المرورية على البيئة الحضرية ،دراسة حالة مدينة أم البواقي ، جوان 2010 ،ص 28

ب -التأثيرات السلبية للضوضاء:[1] مع أن للضوضاء آثار خطيرة على الإنسان إلا أن أغلبية الناس لا يهتمون كثيرا بالوقاية منها و سمكن تلخيص أهم التأثيرات السلبية للضوضاء في:

- فقدان السمع.
- التوتر العصبي.
- الشعور بالضيق.
- الإصابة بالصداع و آلام الرأس.
- فقدان الشهية.
- فقد التركيز في الأعمال الذهنية.

2 3 6 -التلوث البصري:[2] يعتبر التلوث البصري في عناصر البيئة المحيطة واقعا معاشا في العلم الثالث، حيث أصبح يشكل خطرا شديدا و قد يصبح وبائيا إذا لم نعمل على إيقافه بأسرع ما يمكن ، فان انعدام مظاهر الجمال في مدننا سوف يؤدي تدريجيا إلى فساد الذوق و اعتياد القبح ،و هذا اخطر أعراض هذا النوع من التلوث ،و هو ما سيمكن أن يقضي على الآدمية يوما ما.

أ -**تأثير التلوث البصري:** إن الصورة و شكل البيئة الحضرية المحيطة هام جدا بالنسبة لساكنيها، و لهذا نجد الأطباء و علماء النفس يفسرون الانفعالات التي تنتج عن الإحساس برؤية مؤثر بصري سلبي هي عبارة عن ازدياد في افرز مادة الأدرنالين و هي المادة الهرمونية التي تفرزها الغدة النخامية مترجمة بذلك ما رأته العينان وأرسله المخ ، فتستحث الغدة النخامية لتفرز الهرمون الذي يرفع بدوره من زيادة حموضة المعدة و يرفع مستوى ضربات القلب و بالتالي سرعة الانفعال .كما قد تؤدي رؤية مؤثر بصري ايجابي بالشعور بالجمال و بالتالي ازدياد إفراز مادة الكرتزون في الجسم الذي يقلل من الإحساس بآلام الجسم أو مفاصله و لاسيما الذين يعانون من أمراض الروماتيزم و بالتالي يؤدي إلى الشعور بالراحة و الهدوء النفسي. فإحداث التغيير في البيئة الحضرية و بنيتها المكانية و العمرانية من شانه إحداث تغيير في السلوك الإنساني ،فالتطور و التغير في السلوك البشري يمكن اعتباره ناجم عن ردود أفعال البشر تجاه جملة من العوامل المادية و المعنوي

و هذا ما يفسر لماذا زادت مساحة العدوانية و السلوكيات الحادة بين مجتمعاتنا و بخاصة

---

[1] سحر أمين حسين،مرجع سبق ذكره،ص174

[2] محمد فاضل بن الشيخ الحسين،ملوثات البيئة الحضرية و الصحة، مقال ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2003، ص ص09-10

في المناطق العشوائية و الشعبية المكتظة بالسكان و بالمؤثرات السلبية عنها في المناطق المخططة و الجديدة والتي تتمتع بقدر من المؤثرات البصرية الايجابية إلي الجميلة.

و للأسف فان الأمية البصرية التي تسيطر على المسؤولين و أصحاب القرار من الجماعات المحلية و غيرها نجدهم يقومون بإسناد مهام عملية تشكيل البيئة من حولنا و تنسيق المواقع بوجه خاص للميادين و المتنزهات و الشوارع الرئيسية إلى شركات ومقاولات ليس لها علاقة بهذا الاختصاص ،و هي مسؤولية جسيمة و جريمة تسهم بقدر كبير في أمية المواطن بصريا ،و تزيد من معدل الملوثات البصرية خلال الحياة اليومية ،فهم يتبارون في استخدام المسطحات المبلطة و البلاط تارة و الإسفلت تارة أخرى، جاهلين و متجاهلين الوظائف الجميلة و المعمارية التي تقدما المساحات الخضراء، و بالأخص الأشجار للبيئة المحيطة داخل مدننا و خارجها و ما توفره من راحة نفسية للإنسان.

2 3 7 -التلوث الأخلاقي:

تعيش المدينة الحالية في جميع أنحاء العالم تلوثا اجتماعيا حادا يهدد كيانها و مستقبلها نتيجة الأمراض الاجتماعية التي تنخر أحشائها [1] ، من الأمور المعروفة أن الأخلاق مطلب أساسي للإنسان إذ أن حياته مع الآخرين لابد من أن تقوم على الاحترام و التقدير المتبادلين و الوسيلة التي يمكن أن يتحقق بها ذلك هي أن يكون الإنسان خلوقا ، بمعنى أن تكون له سلوكيات تتسم بالانضباط ،بحيث تكون مقبولة في إطار معايير اجتماعية معينة فمسالة الأخلاق تختلف من دولة إلى أخرى و من مكان إلى آخر[2].

و مشاكل البيئة في الحقيقة تنبع من أسباب أخلاقية نتيجة تدهور الذوق العام ، التغير السريع في نمط القيم و ظهور أنواع من السلوكيات التي تتناقض مع معايير المجتمع سواء في التعاملات العامة و الخاصة و التي تتمثل في الفساد و الغش و الإهمال و عدم الأمانة و الهبوط بمستوى الفن و التدهور و هبوط في الذوق العام و ما صاحبه من ظهور أنواع جديدة من الجرائم التي لم يعرفها المجتمع من قبل و ما نراه من سلوكيات الناس اكبر دليل على ذلك إذ تقع المسؤولية بالدرجة الأولى على أجهزة الإعلام .

2 3 8 -التلوث بالنفايات:

و هو احد أنواع التلوث و تشتمل على:

[1] محمد فاضل بن الشيخ الحسين،مرجع سبق ذكره،ص 11

[2] احمد حسن اللقاني و فارعة حسن محمد ،مرجع سبق ذكره،ص 66

- القمامة
- النفايات الإشعاعية

أ -القمامة: و المقصود بها هنا مخلفات النشاط الإنساني في حياته اليومية ،و نجد أن نسبتها تزداد في البلدان النامية و خاصة في ضل التضخم السكاني [1] ،و قد قسم العالم البيئي هاورد.ت.اودم HARODE.T.ODEM التلوث من القمامة بناء على طبيعة الملوثات إلى قسمين رئيسيين ،هما ملوثات من الفضلات الكيميائية و ملوثات بيولوجية متحللة من القمامة:[2]

- ملوثات من الفضلات الكيميائية:هي الفضلات التي تتحلل ببطء شديد مثل الفضلات لصلبة كعلب الألمنيوم و القصدير، وهي تنتشر خلال السلاسل الغذائية المعروفة و خلال الدورات البيولوجية.

- ملوثات بيولوجية متحللة من القمامة:حيث أن كل دورة للحياة تتولد عنها نفايات عضوية مثل المواد الغائطة و الجثث ، و التي يمكن القول عنها أنها نفايات تتولد من الطبيعة حيث ارتبط ظهور هذه النفايات مع ظهور الحياة على وجه الأرض.

النفايات بصفة عامة و خاصة في البيئة الحضرية مكونة من عناصر كثيرة نذكر منها المخلفات العضوية ،و الفضلات و رمال الحريق ،و كناسة الشوارع ،و مخلفات الحظائر ،و مخلفات الصرف الصحي ونفايات المصانع و قد تؤدي هذه النفايات في غياب الوعي الصحي إلى جانب ضعف نظم جمعها و التخلص منها إلى الأضرار الجسيمة الآتية :

- وجود النفايات على سطح التربة يؤدي إلى تلوث الهواء و انتشار الروائح الكريهة.
- اشتعال النيران و الحرائق بها مما يسبب تلوث الهواء.
- بيئة خصبة لظهور الحشرات مثل الذباب و البعوض و الفئران.
- تساعد في تكاثر الميكروبات التي تسبب أمراض عديدة كالإسهال ،الكوليرا الديزانتري الأميبي، الالتهاب الكبدي الوبائي ،الكزاز . . .

ب -النفايات الإشعاعية[3]:و بدورها تنقسم إلى قسمين:

- النفايات العسكرية: ما زال النقاش يدور حول كيفية التعامل و التخلص من النفايات الإشعاعية التي لم يتم الوصول إلى حل مرضي بصددها،على الرغم من إيقاف البرامج النووية

---
1 د.سلطان الرفاعي ،التلوث البيئي:أسباب ،أخطار ، حلول،در أسامة للنشر،الطبعة الاولى 2009 ،عمان،ص ص162
2 محمد علي سيد امبابي ،الاقتصاد و البيئة:مدخل بيئي، القاهرة ،المكتبة الأكاديمية،الطبعة الاولى 1998،ص 72
3 د.سلطان الرفاعي ،مرجع سبق ذكره، ص163

الخاصة بدول العالم ،و لم تعد هناك دولة تخفي نشاطها الإشعاعي، فالأمر لم يعد سرا ،و لكن ما زال هناك من التحديات التي نراها جميعا واضحة جد ،فالمشكلة لا تكمن في صناعة المزيد الأسلحة النووية ، و إنما في طريقة التخلص منها ،الذي يزيد الأمور تعقيدا و يضيف بعدا آخر للمشكلة ،و استخدام الطرق الصحية في تخزينها إلى جانب المشاكل المالية الضخمة المتطلبة في تغطية تكاليف إزالة التلوث التي بدأت تحدثه بالفعل هذه النفايات.

ـ نفايات المدنيين: لا تقتصر نفايات الإشعاعية على العسكريين فقط و أسلحتهم المدمرة لكنها تمتد أيضا للمدنيين حيث تتمثل في توليد الكهرباء التي تصدر نفايات إشعاعية من الصعب التعامل معها و غيرها من الوسائل السلمية التي لا تستخدم في الحروب ،كما يسيء المدنيين إلى البيئة من خلال طريقة التعامل مع النفايات الإشعاعية عن طرق الدفن و ينظرون إليها على أنها الخيار الوحيد أمامهم للتخلص منها ، لأنه بالرغم من محاولة كافة الدول لإيجاد مخرج آمن ،فقد فشلوا في تحقيقه.

و لا تقتصر حجم الكارثة على دفن هذه النفايات لأنها ستمتد إلى البيئة المحيطة بها و خاصة الأطعمة التي يتم زراعتها في الأرض الملوثة و التي ستؤثر على جودة حياة الإنسان و تدمر جيناته،أي أن آثارها ستدوم و تستمر و لا يمكن محوها ،و لن يكون ذلك حلا على الإطلاق بل إضافة مشكلة جديدة لمشاكل تلوث البيئة.

خلاصة:

النشاط التجاري عصب الاقتصاد لمدينة عين فكرون ،أما البيئة الحضرية فهي المجال الحيوي للإنسان ،و لكل منهما قوانين و أدوات تنظمها و تسيرها تهدف في النهاية إلى تحقيق مصلحة الفرد وراحته من كل الجوانب ،فالبيئة الحضرية عرضة لمشاكل التلوث ،التي يمكن أن تنتج من النشاط التجاري الغير منظم و الغير مراقب ،لذلك التخطيط لسلامتها من مختلف الملوثات مع الحفاظ على فعاليتها في أداء دورها الاقتصادي ضرورة لابد منها.

فما هي الوسائل التي لجأت من خلالها الدولة لتنظيم النشاط التجاري و حماية البيئة الحضرية؟

الفصـــــــــــل الثاني

الفصـــــــــــل الثاني

الإطـــار القانونـــي و المؤسساتـــي لتنظيـــم النشـــاط التجـــاري و حمـــاية البيئـــة بالجزائـــر

تمهيد:

ازدهار النشاط التجاري ببعض المدن يضفي عليها ديناميكية اقتصادية تجعل منها منطقة جذب للسكان ،هذا النشاط التجاري الكثيف له ايجابيات اقتصادية مهمة للمدينة و سكانها، لكن الاهتمام بالفائدة الاقتصادية فقط يمكن أن يحول النشاط إلى مصدر للعديد من المشاكل التي تؤثر سلبا على البيئة الحضرية،لذلك نجد كل الدول تخضع النشاطات الاقتصادية و التجارية منها لقوانين تنظمها لتحسن من أدائها و للتقليل من أثرها السلبي ،و تكلف هيئات و مؤسسات مختلفة من اجل العمل على تطبيق و تنفيذ القوانين و التشريعات.

لذا سنخصص هذا الفصل لنعرض أهم القوانين و المؤسسات التي بها يتم تنظيم الأنشطة التجارية، كما سيتم التطرق إلى آليات حماية البيئة بالجزائر من مختلف المشاكل و الملوثات التي يمكن أن تتضرر بها.

المبحث الأول: الإطـار القانونـي و المؤسساتـي لتنظيـم النشـاط التجـاري بالجزائر

يخضع النشاط التجاري في تنظيمه إلى قوانين و تشريعات متعددة، حيث تسهر مختلف هيئات الدولة و مؤسساتها على تطبيقها، لذلك سيتم التطرق في هذا المبحث الأول من الفصل إلى أهم ما جاءت به هذه التشريعات القانونية خاصة في ما يتعلق بالأنشطة التجارية داخل البيئة الحضرية.

1 -الشروط القانونية لممارسة النشاط التجاري:

بعد تحرير المعاملات التجارية بانتهاج البلاد سياسة اقتصاد السوق عرف القانون التجاري قفزة من الناحية النوعية و الكمية من اجل تنظيم أفضل للنشاط التجاري.

سيتم التطرق في هذا القسم الأول من هذا الفصل إلى أهم القوانين و المراسيم المنظمة للنشاط التجاري خاصة التي لها تأثير على المجال الحضري.

1 1 -القانون رقم 04-08 مؤرخ في 2004/08/14 [1]

صدر هذا القانون في 2004/08/14 ويهدف إلى تحديد شروط ممارسة الأنشطة التجارية و يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 1 1 -السجل التجاري: يعتبر مستخرج من السجل التجاري الصادر من المركز الوطني للسجل التجاري، السند الرسمي الذي يؤهل كل شخص طبيعي أو اعتباري من ممارسة النشاط التجاري بكامل الحرية باستثناء النشاطات و المهن المقننة الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري و التي تخضع ممارستها الحصول على ترخيص أو اعتماد.

1 1 2 -الإشهار القانوني:بموجب هذا القانون على كل شركة أو أية مؤسسة أخرى خاضعة للتسجيل في السجل التجاري إجراء الإشهارات القانونية المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول به، و الهدف منه بالنسبة للأشخاص الطبيعيي ن التجار ، إعلام الغير بحالة و أهلية التاجر و عنوان المؤسسة الرئيسية للاستغلال الفعلي للتجارة و ملكية القاعدة التجارية

1 1 3 -كيفية ممارسة النشاطات التجارية: صنف القانون النشاطات التجارية حسب كيفية ممارستها إلى نشاطات قـــارة و غير قـــارة.

أ -النشاط القار:يعتبر نشاطا تجاريا قارا حسب أحكام القانون،كل نشاط يمارس بصفة منتظمة في أي محل،يوطن عنوان الشخص الطبيعي الذي يمارس فيه نشاطه التجاري بصفة منتظمة.

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية عدد 52 الصادرة بتاريخ 2004/08/14

ب -النشاط التجاري غير القار:يعتبر نشاطا تجاريا غير قار في مفهوم أحكام القانون، كل نشاط تجاري يمارس عن طريق العرض و بصفة متنقلة ،في فضاءات محددة و معدة لهذا الغرض كالأسواق ، المعارض . . .

و على التاجر الذي يمارس نشاط تجاري غير قار اختيار موطنه القانوني في إقامته المعتادة.

1 1 4 -تسجيل الأنشطة التجارية: تتم عملية تسجيل الأنشطة التجارية بالرجوع إلى مدونة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري.

1 1 5 -التنظيم المجالي للنشاط: تهدف شروط مكان تواجد و تنظيم الأنشطة المنصوص عليها في هذا القانون إلى حماية المحيط و الآثار و الأماكن التاريخي ة و صحة المواطنين و سلامتهم و كذا احترام النظام العام.

و يقصد في مفهوم أحكام هذا القانون بما يأتي:

أ -الفضاء التجاري: المناطق المهيأة و المجهزة بهدف استقبال أي نشاط تجاري.

ب -التجهيز التجاري:تواجد و تنظيم الأنشطة التجارية على مستوى الفضاء التجاري.

و قد نص القانون على وجوب عدم الإخلال بأحكام القانون رقم 90-29 مؤرخ في 14 ديسمبر 1990 و المتعلق بالتهيئة و التعمير ،حيث لا يسمح بتواجد أي نشاط تجاري لإنتاج السلع و الخدمات من شانه أن يحدث أضرارا أو مخاطر بالنسبة للصحة و راحة السكان أو المحيط غير انه يمكن توطينها في مواقع محددة ضمن ضواحي المناطق الحضرية أو شبه حضرية و خارج مناطق النشاطات أو المناطق الصناعية، بناء على رخصة صريحة تسلمها المصالح المؤهلة، كما حدد أماكن تواجد أنشطة التوزيع بالجملة إلا في المناطق شبه الحضرية وضمن فضاءات مخصصة لهذا الغرض من طرف المصالح المختصة، أما فيما يخص الأنشطة التجارية بالتجزئة أو بالخدمات فقد سمح لها القانون بالتواجد في المناطق السكنية.

كما كلف بمراقبة و معاينة الجرائم المنصوص عليها في القانون أعوان الشرطة القضائية، بالإضافة إلى أعوان المراقبة التابعون لإدارات المكلفة بالتجارة و الضرائب.

1 2 -السجل التجاري: [1]

1-2-1- تعريف السجل التجاري: السجل التجاري عبارة عن دفتر خاص لكل تاجر، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا، و هو صفحة يدون فيها البيانات الخاصة بهؤلاء الأشخاص و نشاطهم

[1] http://dcw-tissemsilt.blogspot.com/2013/01/blog-post.htm

التجاري تحت رقابة و إشراف الدولة.

1-2-2- وظيفة السجل التجاري:

الوظائف المتصور أن يقوم بها السجل التجاري هي كما يلي:

أ -الوظيفة الإعلامية:أي أن السجل التجاري أداة للاستعلام و العلانية عن الأشخاص القائمين بالأعمال التجارية فيسهم بذلك في دعم الثقة في حقل المعاملات التجارية و القضاء على اشكال الغش الكثيرة ،التي قد يلجأ إليها القائمون بالنشاط التجاري تحقيقا لأغراضهم الخاصة.

ب -الوظيفة الإحصائية: يقوم السجل التجاري بوظيفة هامة في ميدان الإحصاء حيث تجمع لديه بيانات عن التجار و الشركات و المشاريع التجارية و تتعلق باستثمار رؤوس الأموال الوطنية و الأجنبية ، و بأغراض هذه الاستثمارات المختلفة.

ت -الوظيفة الاقتصادية: تكمن من خلال إعطاء صورة كاملة على الوضع الاقتصادي، بإبراز النسيج التجاري و تركيبته على أساس ما هو نشاط تجاري ، صناعي أو خدماتي، و هذا ما يمكن من توجيه الاقتصاد وفق الاحتياجات الوطنية،كما يعتبر السجل التجاري وسيلة للمراقبة والتحقيقات الاقتصادية و يساهم بذلك في تطهير الممارسات التجارية بتطبيق النصوص القانونية المعمول بها في استيفاء الشروط اللازمة لمزاولة التجارة، وهذا ما يبرز أهمية ضبط قائمة الأنشطة الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري باستمرار.

ث -الوظيفة القانونية يقصد بالوظيفة القانونية للسجل التجاري أن المشرع يرتب آثارا قانونية على القيد في السجل التجاري و عليه فإنه يقوم السجل التجاري بدور رئيسي كنظام قانوني موضوعي هام حيث يؤدي وظائف عدة يترتب عليها آثار قانونية هامة, فمستخرج السجل التجاري يعتبر سندا رسميا يثبت كامل الأهلية القانونية لممارسة التجارة ويفرض صفة التاجر ويحتج به أمام الغير إلى غاية الطعن فيه بالتزوير.

1-2-3- التسجيل في السجل التجاري:

يلزم المشرع الجزائري بالتسجيل بالسجل التجاري كل شخص طبيعي له صفة التاجر في نظر القانون الجزائري و يمارس أعمال تجارية داخل القطر الجزائري،كما يلزم أيضا كل شخص معنوي تاجر بالشكل،أو يكون موضوعه تجاريا و مقره في الجزائر كان له أو أي مؤسسة كانت.[1]

[1] زعيتر وافية،التجارة غير الشرعية: مقاربة اقتصادية و مجالية حول الأسواق الفوضوية،حالة مدينة قسنطينة،مذكرة ماجستير،معهد علوم الأرض ،قسنطينة،2011،ص129

أ- شروط التسجيل في السجل التجاري:

حتى يمنح المشرع الجزائري الحق في ممارسة النشاطات التجارية يجب أن تتوفر جملة من الشروط للراغبين في ذلك و هي: [1]

أن لا يكون من الأشخاص ذوي السوابق العدلية.

- أن لا يكون قاصرا.

- أن لا يكون من الموظفين المدنين والعسكريين أو الأشخاص المنتخبين.

- أن لا يكون من المأمورين القضائيين أو المأمورين المقالين .

- أن يمارس نشاطه بأرض الوطن.

- يؤهل مأمور الفرع المحلي للمركز الوطني للسجل التجاري كل شخص طبيعي أو اعتباري في السجل التجاري على أساس الملف المطلوب.

1 3 مرسوم تنفيذي رقم 09-182 مؤرخ في 05/12 /2009:[2]

هذا المرسوم يحدد شروط و كيفيات إنشاء و تهيئة الفضاءات التجارية و ممارسة بعض الأنشطة التجارية و حسب مفهوم أحكامه يقصد بفضاء تجاري كل حيز أو منشاة مبنية أو غير مبنية مهيأة و محددة المعالم حيث تمارس فيها مبادلات تجارية بالجملة أو التجزئة.

1-3-1- أنواع الفضاءات التجارية: حدد المرسوم الفضاءات التجارية كالتالي:

أ -الأسواق: و تضم أسواق الجملة(الخضر و الفواكه، المنتجات الصناعية. . .) ،أسواق التجزئة المغطاة و الجوارية(للخضر و الفواكه ،اللحوم ،الأسماك. . .)، الأسواق الأسبوعية و النصف أسبوعية(بيع السيارات، الحيوانات. . .)

ب - المساحات الصغرى من نوع "سوبيرات"

ت -المساحات الكبرى من نوع متجر كبير و متجر ضخم.

ث -المراكز التجارية.

1-3-2- شروط و كيفيات انجاز الفضاءات التجارية:

نص المرسوم على أن هذه الفضاءات التجارية تنجز وفق عدة شروط تتلخص فيما يلي:

- احترام توجهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي و كذا مخطط الفضاءات المينائية المعتمدة في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم المصادق عليه في إطار

[1] نور الدين عنون،مرجع سبق ذكره،ص196

[2] الجريدة الرسمية العدد 30 الصادرة بتاريخ 08 /03/ 2009

التنمية المستدامة .

- يراعى في إنشائها الأحكام المتعلقة بحماية المستهلك و سلامتهم و حماية البيئة و الحفاظ على المواقع التاريخية.

- يخضع كل مشروع لإنشاء فضاء تجاري إلى مصادقة اللجنة المكلفة بإنشاء و تنظيم الفضاءات التجارية كما تقوم هذه اللجنة بدراسة كل المسائل المتعلقة بالتعمير التجاري و معالجتها.

- يخضع انجاز الفضاء التجاري و المحلات التجارية الملحقة،عند الاقتضاء، إلى تصميمات الهندسة المعمارية و التهيئة التي تحددها المصالح المؤهلة للولاية بالرجوع إلى المقاييس المعتمدة مسبقا وفقا لطابع الفضاء التجاري و طبيعة النشاط المراد ممارسته و الخصائص المحلية.

1 4 قانون رقم 09-03- المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش:[1]

يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المطبقة على مجال الاستهلاك و قمع الغش و يطبق على كل سلعة أو خدمة معروضة للاستهلاك،بمقابل أو مجانا ،و على كل متدخل و في جميع مراحل عملية العرض للاستهلاك.

و قد جاء القانون محددا لعدة مصطلحات كالمستهلك ، المادة الغذائية،سلامة المنتوجات،المتدخل، عملية وضع المنتوج للاستهلاك، . . . الخ

الباب الثاني من القانون حدد شروط و إلزامية النظافة الصحية للمواد الغذائية و سلامتها و ذلك من خلال:

- يجب على كل متدخل في عملية وضع المواد الغذائية إلزامية سلامة المواد و السهر على أن لا تضر المستهلك.

- يمنع وضع مواد غذائية للاستهلاك تحتوي على ملوث بكمية غير مقبولة بالنظر إلى الصحة البشرية و الحيوانية و خاصة فيما يتعلق بالجانب السام منه.

[1] الجريدة الرسمية العدد15 الصادرة بتاريخ 08 /03/ 2009

- يجب على كل متدخل احترام شروط النظافة في عملية و ضع المواد الغذائية و على نظافة المستخدمين و لمحلات التصنيع أو المعالجة أو التحويل أو التخزين،و ضمان عدم تعرضها للإتلاف بواسطة عوامل بيولوجية ، كيميائية أو فيزيائية.

- يجب أن لا تحتوي التجهيزات و اللوازم و العتاد و التغليف و غيرها من الآلات المخصصة لملامسة المواد الغذائية ،إلا على اللوازم التي لا تؤدي إلى إفسادها.

كما تم التعرض في هذا الباب إلى إلزامية امن المنتوجات الموضوعة للاستهلاك بضمان الأمن و إعلام المستهلك بكل المعلومات المتعلقة بها ، إلزامية مطابقة المنتوجات للرغبات المشروعة للمستهلك، إلزامية الضمان و الخدمة ما بعد البيع بالنسبة إلى الأجهزة أو أداة أو آلة أو عتاد أو مركبة و يمتد أيضا إلى الخدمات.

و يمكن لجمعيات حماية المستهلك بموجب هذا القانون أن تساهم في ضمان حماية المستهلكين من خلال إعلامه ، تحسيسه ، توجيهه و تمثيله.

أما الباب الثالث من القانون فلقد تعرض إلى أعوان قمع الغش ، فلقد أهلوا للبحث و معاينة المخالفات لأحكام القانون.

2 -المؤسسات المشرفة على تنظيم النشاط التجاري:

إن تنفيذ النصوص التشريعية المنظمة للنشاطات التجارية يتطلب وجود هيئات تشرف و تسهر على مراقبتها و تطبيقها .

2-1- دور و مهام وزارة التجارة:[1]

- ضمان استقرار السوق من خلال تسخير الوسائل اللازم ة لضمان التموين المستمر بالمواد الضرورية.

- ترقية التجارة الخارجية خاصة مع صدور القانون 03-04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة في عمليات تصدير السلع،و هذا الإطار التشريعي يرسخ لمبادئ حرية التجارة الخارجية.

- تنظيم التجارة الداخلية خاصة مع الأحكام الجديدة التي جاء بها القانون 04-08 فمن خلاله تتضح كيفية تنظيم التجارة الداخلية بشكل أفضل،بالإضافة إلى إجراءات شروط التسجيل بالسجل التجاري.

[1] الجريدة الرسمية العدد15 الصادرة بتاريخ 08 /03/ 2009

- حماية القدرة الشرائية للمواطن.

- تطوير الهياكل القاعدية.

2-1-1-تنظيم و دور المصالح الداخلية لوزارة التجارة:[1]

الهيكل التنظيمي لوزارة التجارة ،يبين أنها تتكون من خمس مديريات عامة أهمها المديرية العامة لضبط النشاطات و تنظيمها ،و التي بدورها تضم ثلاثة عشر(13) مديرية فرعية موزعة على أربع مديريات رئيسية هي:

- مديرية المنافسة.

- مديرية الجودة و الاستهلاك.

- مديرية تنظيم الأسواق و النشاطات التجارية و المهن المقننة.

- مديرية الدراسات و الاستكشاف و الإعلام الاقتصادي.

و تتمثل مهام المديرية العامة لضبط النشاطات و تنظيمها في ما يلي:

-السهر على السير التنافسي للأسواق و اقتراح كل التدابير ذات الطابع التشريعي أو التنظيمي الرامية إلى تطوير قواعد و شروط منافسة سليمة و نزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين.

- تحديد ترتيب لملاحظة و مراقبة الأسواق ووضعها.

- اقتراح كل التدابير المتصلة بالضبط الاقتصادي، لاسيم ا في مجال التسعيرة و تنظيم الأسعار و هوامش الربح.

- المشاركة في تحديد السياسة الوطنية ،و كذا التنظيمات العامة و النوعية المتعلقة بترقية جودة السلع و الخدمات و بحماية المستهلكين و تنفيذ ذلك.

- المبادرة بكل الدراسات و اقتراح كل التدابير ذات الصلة بتحسين الشروط الأنشطة التجارية و المهن المقننة و سيرها.

- تنشيط نشاطات المؤسسات التابعة لقطاع التجارة و التي لديها مهام في مجال تنظيم السوق و ضبطه و توجيه النشاطات و ترقيتها.

- وضع بنك المعطيات و نظام الإعلام الاقتصادي و تسييره.

2-1-2- دور المصالح الخارجية لوزارة التجارة في تنظيم الوظائف التجارية:[2]

تنظم المصالح الخارجية في وزارة التجارة في شكل مديريات ولائية للتجارة و مديريات

[1] نور الدين عنون ،مصدر سبق ذكره،ص 208.

[2] الجريدة الرسمية العدد04 الصادرة بتاريخ 23 /04/ 2011

جهوية للتجارة.

أ -دور المديرية الولائية للتجارة:تكلف بمهمة تطبيق السياسة الوطنية المقررة في ميدان التجارة و الخارجية و المنافسة و الجودة،تنظيم النشاطات التجارية و المهن المقننة، المراقبة الاقتصادية و قمع الغش.

ب -دور المديرية الجهوية للتجارة:إن المديرية الجهوية للتجارة بالاتصال مع الهياكل المركزية لوزارة التجارة تقوم بمهام تنشيط و توجيه و تقييم أعمال المديريات الولائية للتجارة و التابعة لاختصاصها الإقليمي كما تقوم بتنظيم و إجراء كل التحقيقات حول المنافسة و التجارة و الجودة و سلامة المواد.

2-1-3- دور المركز الوطني للسجل التجاري: [1]

المركز الوطني للسجل التجاري مهيكل حول مديريات ،أقسام و مصالح مختصة، مفتشيات جهوية ،و كذا ملحقات محلية موجودة على مستوى كل ولاية،مما سمح بتسهيل تسيير السجل التجاري و يتمثل دوره في:

- التكفل بضبط السجل التجاري ،و الحرص على احترام الخاضعين له للواجبات المتعلقة بالقيد في السجل التجاري.
- مركز لمجمل المعلومات المتعلقة بالسجل التجاري و تسيير نظام حماية الأغراض الاجتماعية و التسميات التجارية.
- تنظيم كافة النشارات القانونية حتى يكون الغير على علم بمختلف التغيرات التي تطرأ على الحالة القانونية للتجار و المحلات التجارية.
- مسك و تسيير الدفتر العمومي للمبيعات أو رهون حيازة المحلات التجارية ،و كذا دفتر رهون حيازة الأدوات و معدات التجهيز.
- تسيير مدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري .
- مسك و تسيير دفتر الاعتراضات على القيد في السجل التجاري.
- انجاز دراسات إحصائية خاصة بالمتعاملين الاقتصاديين و النشاطات الاقتصادية.
- تسيير المعلومة التجارية و الاقتصادية.

ب- دور الملحقات المحلية:توجد على مستوى كل ولاية ،ملحقة محلية تتكفل بما يلي:

[1] الجريدة الرسمية العدد07 الصادرة بتاريخ 10 /02/ 2008

-استقبال مدى صلاحية طلبات القيد،التعديل الشطب للسجل التجاري،وكذا إيداع عقود الشركات

- تسليم مستخرجات القيد في السجل التجاري المحلي.

- مسك و تسيير السجل التجاري المحلي.

- مسك و تسيير الدفتر العمومي للمبيعات و رهون الحيازة للمحلات التجارية و رهون حيازة الأدوات و معدات التجهيز.

ت- دور المفتشيات الجهوية: المفتشيات الجهوية هي امتداد للمركز لدى كل الملحقات التبعة له ، من اجل تحقيق مبدأ لامركزية المصالح العمومية للدولة، و يضم مركز السجل التجاري أربعة مفتشيات جهوية أنشئت منذ سنة 1984:

- المفتشية الجهوية وسط كائنة مؤقتا بالمقر الرئيسي للمركز و تضم 11 و لاية .

- المفتشية الجهوية شرق الكائن مقرها على مستوى ملحقة ام البواقي و تضم 15 ولاية

- المفتشية الجهوية غرب الكائن مقرها على مستوى ملحقة تلمسان و تضم 14 ولاية.

- المفتشية جنوب الكائن مقرها على مستوى ملحقة ورقلة ،و تضم 08 ولايات.

2-2- دور المديرية العامة للضرائب: تتدخل وزارة المالية من خلال المديرية العامة للضرائب من خلال السهر على تطبيق الترتيبات القانونية و التنظيمية المتحكمة في النشاطات و الخدمات التجارية ،و هي بذلك تتقاطع مع المصالح التابعة لوزارة التجارة في تحصيل الضرائب ،فالدور التنظيمي لهذه الهيئة لا يتجاوز هذه الوظيفة.[1]

2-3- مهام شرطة العمران في تنظيم البنية التجارية : تتمثل مهام وحدات شرطة العمران و حماية البيئة في السهر بالتنسيق مع المصالح التقنية المحلية على تطبيق القوانين و التنظيمات في مجال العمران و حماية البيئة و مد يد المساعدة في إطار تطبيق و احترام النصوص المنظمة لتدخلاتها ،و عليه في هذا الصدد فهي مكلفة بما يلي: [2]

- السهر على تطبيق الأحكام التشريعية في مجال التطور العمراني و حماية البيئة.

- السهر على جمال المدن و تجمعات الأحياء.

- فرض رخص البناء لكل أشكال البناء.

- منع كل أشكال البناء الفوضوي، و تبليغ السلطات المختصة على ذلك.

- السهر على احترام الأحكام الخاصة بالاحتياطات العقارية.

[1] نور الدين عنون ،مصدر سبق ذكره،ص 213.
[2] نور الدين عنون ،مصدر سبق ذكره،ص 213.

- السهر على تطبيق الإحكام الخاصة في مجال الملصقات المنصوص عليها فيما يخص البنايات و فتح الورشات.

- محاربة الاحتلال غير الشرعي للأراضي و الطريق العمومي أو تحويل العقار ذو الاستعمال السكني أو التجاري بتوخي الحيطة و الحذر الدائم و تقديم الإعذارات للمخالفين.

2-4- دور وزارة السكن و العمران: تتدخل وزارة السكن و العمران على البنية التجارية من خلال مديرية التعمير و مديرية السكن و التجهيزات العمومية.

2-4-1-دور مديرية التعمير و البناء: دورها يتمثل في السهر على احترام قواعد البناء و التعمير للمنشئات الهندسية و حماية المواقع المصنفة تاريخي ا،ثقافيا و طبيعيا ،و حماية البيئة،و ذلك من خلال إبداء آرائها من اجل إصدار مختلف الرخص العمرانية كرخصة البناء ،التجزئة ،رخصة الهدم ،بالإضافة إلى ضمان مراقبتها[1].

2-4-2- دور مديرية السكن و التجهيزات العمومية: لعل أهمها المبادرة بدراسة المعايير في ميدان السكن و التجهيزات العمومية (المراكز و الأسواق الجوارية) و تشجيع المبادرة في ميدان البناء الذاتي عن طريق التأطير الدائم.[2]

2-5- دور البلديات في تنظيم البنية التجارية:

تقوم البلديات بدور كبير في تنمية المجتمع في المجال الاقتصادي فرئيس المجلس الشعبي البلدي هو المسؤول عن انجاز المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و مخطط شغل الأراضي و الذي من خلالهما يتم :

- تخطيط و تسيير المجال الحضري،كما يحدد مناطق التوسع للمباني السكنية و تمركز مختلف النشاطات،و موقع التجهيزات الكبرى و الهياكل الأساسية.

- كما انه يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات و يحدد الكمية الدنيا و القصوى للبناء و أنماط البنايات المسموح بها و استعمالاتها.

كما تعتبر البلدية المسؤولة على تسيير العديد من الاستخداما ت التجارية كالأسواق ، المذابح و المحلات التجارية التابعة لممتلكات البلدية و التي تقوم بكرائها للخواص، و هي مسؤولة عن

[1] مديرية التعمير و البناء لولاية أم البواقي.2013
[2] مديرية السكن و التجهيزات العمومية لولاية أم البواقي 2013

التطبيق الفعال للنظام الداخلي لأسواق التجزئة المغطاة و الأسواق الجوارية المعد من طرف الخواص،كاحترام قواعد الصحة و النظافة و الأمن ،احترام أوقات فتح و غلق السوق. [1]

2-5-1- القسم التقني البلدي: و هو مكلف بما يلي:

- الحفاظ على التجهيزات العامة و يسهر على تنظيم جمع و نقل النفايات و التخلص منها.
- الإشراف على صيانة و مراقبة و تحديث شبكات الصرف الصحي.
- مراقبة المؤسسات الإنتاجية المتواجدة بتراب البلدية،و مدى تلويثها للبيئة و إلزامها باحترام قواعد النظافة و الصحة و السلامة.

2-5-2- مكتب حفظ الصحة البلدية: الذي من واجبه الحفاظ على الصحة العامة بما يلي:

- مراقبة مدى توفر شروط الصحة في البنايات التجارية، الصناعية، المهنية و السكنية.
- دراسة تأثير النفايات الصلبة و السائلة الحضرية ، التجارية أو الصناعية على صحة السكان و بيئة المدينة و تنبيه المنتخبين إلى مختلف الأخطار الناجمة عنها.
- مراقبة المأكولات و السلع و المحلات التجارية و الخدماتية العامة كالحمامات ،قاعات السينما، و وسائل النقل العمومي. . .

2-5-3- قسم التعمير و البناء: له الدور الكبير في الحفاظ على تنظيم المجال من خلال:

- الإشراف على تنظيم المجال العمراني للمدينة و مراقبة توفر الشروط التقنية في البنايات المنجزة و مدى احترامها لقوانين التعمير و لتصاميم التهيئة تنسيق المباني و ذلك من خلال الرخص التي تمنحها عن رئيس المجلس الشعبي البلدي خاصة منها رخصة البناء.
- الحفاظ على المساحات الخضراء و الساحات العامة و المنتزهات،كما هو منصوص عليها في تصاميم التهيئة.
- التنسيق مع شرطة العمران لمنع كل أشكال البناء الفوضوي أو الاعتداء على الأماكن العامة كعرض السلع فيها كالأرصفة ، الطرقات والمساحات الخضراء. . . أو إقامة الطاولات أو المضلات المخالفة للقانون.
- تسليم رخص البناء.

[1] نور الدين عنون ،مصدر سبق ذكره،ص 215.

المبحث الثاني :آليات حمـــاية البيئـــة بالجزائـــر

تعاني البيئة الحضرية بالكثير من المدن الجزائرية كغيرها من بلدان العالم ، من مشاكل مختلفة، كالتلو ث بأنواعه ،اختناق حركة المرور،التوسع العمراني الغير مخطط خاصة على حساب الأراضي الزراعية الخصبة،بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية العديدة، و يمكن إرجاع السبب الرئيسي فيها إلى النمو الحضري السريع الغير متحكم فيه نتيجة غياب السياسات الفعالة التي لا تأخذ بعين الاعتبار خصائص المدينة و مميزاتها ،و من ثم التخطيط لها وفق نظرة استشرافية تأخذ بعين الاعتبار سلامة عناصر البيئة و البيئة الحضرية.

1 - مشاكل البيئة الحضرية بالجزائر:

يمكن إيجاز ما تعانيه البيئة الحضرية بالجزائر في العناصر التالية:

1-1- التلوث: تتعدد أشكال التلوث بالبيئة الحضرية خاصة بالمدن التي تشهد نشاطا صناعيا و تجاريا كثيفا، فتلوث الهواء بها ينتج أساسا من كثرة حركة السيارات بها خاصة النوع الثقيل منها، ومختلف الصناعات خاصة صناعة الاسمنت. . . وما تطرحه من مواد سامة ضارة بصحة السكان و النبات، و تعتبر الحركة المرورية الكثيفة بالمدن مصدرا للتلوث الضوضائي الذي له آثار فسيولوجية و نفسية على الإنسان لا يستهان بها،وتلوثت البيئة الحضرية بتكدس أكوام النفايا ت أمام الوحدات المنزلية و المحلات التجارية و الورش ،جعل المدينة مستنقعا للأمراض المزمنة و الأوبئة و تلوث مظهرها حيث أصبحت أحياء المدن تتصف بالقبح و الشذوذ و غياب التنسيق الهندسي و اعتبارات الجمال و الذوق الفني ،و يعتبر تكدس أكوام النفايات المنزلية و المخلفات الأخرى و تشوه الناحية الجمالية للمدن دليلا على مدى تدهور البيئة الحضرية ،و على افتقار السكان للحس و الوعي الحضري في المدن،و ضعف السياسات و الهيئات الوطنية و الجماعات المحلية بالقيام بدورها من خلال التسيير الجيد و المحكم للمدينة من اجل الحفاظ على نوعية جيدة للحياة الحضرية.[1]

1-2- مشكلة اختناق حركة المرور: تحولت مشكلة المرور إلى أزمة خانقة في شوارع وطرقات المدن الكبيرة و الصغيرة ،حيث أن نمو النشاط التجاري و الصناعي ببعض المدن بشكل سريع جعلها تتعرض إلى ضغوط لم تكن مؤهلة لمواجهتها، و مع غياب التهيئة الضرورية لاستقبالها،سوف يحدث الازدحام حتما، ومما يزيد مشكل الازدحام حدة في بعض المدن التي

[1] بن السعدي اسماعيل،مقال المجال الحضري و مشكلة التلوث البيئي،قسم علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة مجلة العلوم الإنسانية، عدد27جوان2007، ص،ص 109-116

تعرف نشاط تجاري كثيف الممارسات السلبية لاصطحا ب المحلات في عرض السلع التجارية على الأرصفة و حتى على قارعة الطريق،بالإضافة إلى عدم احترام القوانين المنظمة لركن السيارات من طرف المتسوقين أو المشترين و السبب يعود إلى عدم توفر أماكن مخصصة كافية ،مما يؤدي بهم إلى ركنها فوضويا.

1-3- النمو الحضري غير المخطط: أدى التوسع العمراني و النمو السكاني السريع في المدن إلى بروز مشكلات بيئية تتعلق بظهور الأحياء المتخلفة التي تعاني من عدم توفر الخدمات و المرافق العامة ،فالتزايد السكاني المستمر في المدن يضع الدولة أمام ضغط كبير من اجل توفير السكن اللائق، المرافق و الخدمات.فعدم توفر شبكة متكاملة من تصريف المياه القذرة أدى إلى تلوث المياه الجوفية،و وجود المجاري العاجزة عن استيعا ب تدفقات السكان أدى إلى فيضان المياه في الشوارع و الأحياء،و لا يخفى مدى الخطور ة و الأمراض التي تحملها هذه الملوثات[1]

1-4- المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية: بدأت تظهر خاصة في المدن الكبرى للجزائر مشاكل اجتماعية كانت فيما مضى غير موجودة و كانت تختص بها المدن الغربية،و من ابرز هذه المشاكل و التي تنخر كيانها تفكك الأسرة الحضرية ،التسول تشرد الأحداث ،انتشار المخذرات ،ظاهرة اختطاف الأطفال ،الانتحار، حتى أنها أصبحت منتشرة بين عامة الناس خاصة في مناطق الأحياء القصديرية و الأحياء الفوضوية و ضواحي المدن الكبرى. [2]

كما تعاني البيئة الحضرية من ارتفاع نسبة البطالة و كثرة الأحياء الفوضوية التي تفتقر إلى أدنى مستوى الرعاية الصحية و الاجتماعية ،هذا بالإضافة إلى أن تراجع التنمية الاقتصادية ،قد أدى تفاقم هذه المشاكل ،خاصة بعد أن أصبح النمو الحضري السنوي يفوق بنسبة كبيرة معدل التنمية الاقتصادية.[3]

2 - القوانين المتعلقة بحماية البيئة و البيئة الحضرية:

2-1- القانون 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة:

يعتبر بمثابة الانطلاقة الحقيقية لحماية للبيئة في الجزائر بعد ما تسارعت وتيرة التحضر و تطور التصنيع أين كان لها تأثير سلبي تمثل في تزايد الضغوطات المكثفة على الثروات

[1] مسعودة عطال،النمو الحضري و علاقته بمشكلة البيئة الحضرية- دراسة ميدانية بحي طريق حملة بمدينة باتنة- ،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، 2009،ص20.

[2] Bencheikh Le-Hocine Med Fadel ,LES POLUTIONS DE L'ENVIRONNEMENT URBAIN ET LA SANTE,Centre Universitaire-Oum EL-Bouaghi,Courier du Savoir-N°04,Juin2003,pp103-114.

[3] مسعودة عطال،مرجع سبق ذكره،ص23

الطبيعية و الأنظمة البيئية ،و في مزيد من الإسراف و تلويث البيئة و التجمعات الحضرية.

و يهدف القانون إلى تنفيذ السياسة الوطنية لحماية البيئة التي ترمي إلى حماية الموارد الطبيعية، استخلافه ا و تجنب القضاء عليها، و القضاء على كل شكل من أشكال التلوث و الأضرار، و تحسين إطار المعيشة و نوعيتها.

و في هذا الإطار جاء قانون حماية البيئة بمجموعة من التدابير من شانها أن تساهم في وضع سياسة وطنية لحماية البيئة من خلال:

- إدماج ضرورة حماية البيئة
- تدعيم النظام المؤسساتي
- تدعيم التشريع البيئي[1]

و قد جاء القانون من اجل تطبيق المبادئ العامة التالية و هي :

- يحتسب التخطيط الوطني لعامل البيئة التي تعد مطلبا أساسيا للسياسة الوطنية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
- تقضي التنمية الوطنية تحقيق التوازن الضروري بين متطلبات حماية البيئة و المحافظة على إطار معيشة للسكان.
- تحدد الدولة في إطار التهيئة العمرانية ،شروط إدراج المشاريع في البيئة و كذا التعليمات التقنية و التنظيمية المتعلقة بالحفاظ على التوازنات الطبيعية.
- تؤكد على دور الجماعات المحلية باعتبارها المؤسسات الرئيسية لتطبيق مقاييس و تدابير حماية البيئة.

و قد تضمن القانون أيضا:

- حماية الطبيعة(الحيوان، النبات، المحميات الطبيعية و الحظائر الوطنية)
- حماية أوساط الاستقبال(المياه، الجو، البحر)
- الحماية من المضار(المنشات المصنفة،التشعع،المواد الكيماوية،النفايات،الضجيج)
- دراسة التأثير التي تهدف إلى معرفة و تقدير الانعكاسات المباشرة و غير المباشرة للمشاريع على التوازن البيئي و كذا إطار معيشة السكان.

[1] الجريدة الرسمية ،عدد 6 ،صادرة بتاريخ 1983/02/08

2-2- المرسوم التنفيذي رقم 93-184 المؤرخ في 27 جويلية 1993 و المتضم ن تنظيم إثارة الضجيج:[1]

و أهم ما جاء به هذا المسوم :

- يهدف هذا المرسوم إلى تنظيم إثارة الضجيج و ذلك طبقا للقانون رقم 83-03 المتعلق بحماية البيئة

- يقدر مستوى الضجيج الأقصى الذي يمكن قبوله في المناطق السكنية و في الطرق و الأماكن العامة و الخاصة، 70 ديسيبل [2] في النهار (من الساعة السادسة إلى الثانية و العشرون) وبخمسة و أربعين ديسيبل في الليل (من الساعة الثانية و العشرون إلى الساعة السادسة).

- يقدر مستوى الضجيج الأقصى الذي يمكن قبوله بجوار الأقرب من المؤسسات الاستشفائية و التعليمية و في المساحات التسلية في النهار بأربعين ديسيبل في الليل

- تعتبر إثارة الضجيج التي تفوق الحدود القصوى المبينة في المواد 2 و 3 إزعاجا شديدا و إضرار بالصحة و تعريضا بطمأنينة السكان.

- يجب على كل شخص طبيعي أو معنوي يقوم بأنشطة تتطلب استعمال محركات و أدوات أو الآلات و تجهيزات أو أجهزة مولدة للضجيج يفوق مستواها الحدود المضبوطة كم هي مبينة في المرسوم أن يضع معدات لكبت الضجيج أو ديسيبال ملائمة أن تجنب إحراج السكان أو الإضرار بصحتهم.

- يؤخذ بعين الاعتبار عند بناء الهياكل القاعدية أو انجازها أو استغلالها للضجيج الجوي الذي تثيره الأعمال التي تتم داخلها.

- يمنع إصلاح السيارات ذات المحرك و الدراجات النارية و ضبط سيرها في الأماكن العامة و الخاصة إذا كانت طبيعتها تحرج صحة الجوار أو تضر بها.

3-2 قانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها:[3]

جاء هذا القانون في تسع أبواب :

الباب الأول :تناول الأحكام و الواجبات العامة،كتحديد كيفيات تسيير النفايات و مراقبتها و معالجتها ،شرح مفهوم بعض المصطلحات الخاصة بالنفايات مثل (النفاية ،النفاية الضخمة،

[1] الجريدة الرسمية العدد50 الصادرة بتاريخ 1993

[2] الديسيبل:هي وحدة لوغارتمية تعطي النسبة بين كميتين فزيائيتين مثل القدرة و الشدة،تستخدم وحدة الديسيبل في القياسات العلمية و الهندسية،و بصفة خاصة في علم الصوت و الالكترونيات.في الالكترونيات يعطي الديسيبل نسبة الإشارة إلى الضجيج و في علم الصوت النسبة بين شدتين للصوت.

[3] الجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة بتاريخ 15 /12/ 2001

نفايات خاصة،منتج النفاية،فرز النفايات طمر النفايات . . . أما من حيث الواجبات فقد بين كيفية التقليل من إنتاج النفايات بأقصى قدر ممكن.

الباب الثاني: حث على واجبات منتج النفايات و الحائزين لها، إنشا ء مخطط وطني لتسيير النفايات الخاصة يتضمن(جرد كميات النفايات الخاصة لمنتجة سنويا، المناه ج المختارة للمعالجة، إنشاء مواقع و منشات للمعالجة. . .

الباب الثالث: حث على وضع مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية و ما شابهها كآلية للتخطيط و التسيير، أين يتم جرد كميات النفايات المنزلية وما شابهها الهامدة المنتجة في البلدية مع تحديد مكوناتها و خصائصها ،تحديد مواقع و منشات المعالجة الموجودة في إقليم البلدية ،الاختيارات المتعلقة بأنظمة جمع النفايات و نقلها و فرزها مع مراعاة الإمكانيات الاقتصادية و المالية الضرورية لوضعها حيز التنفيذ . . .الخ هذا المخطط يجب أن يغطي كافة إقليم البلدية و أن يكون مطابقا للمخطط الولائي للتهيئة.

الباب الرابع:بين فيه بان المسؤولية لجمع النفايات الهامدة و فرزها و نقلها و تفريغها تقع على عاتق منتجها .

الباب الخامس: أوضح كيفية تهيئة و استغلال منشات المعالجة النفايات من اختيار المواقع، تحديد المواصفات التقنية لاستغلال منشات المعالجة إضافة إلى حراسة و مراقبة هذه المنشات

الباب السادس و السابع: هذا الباب خاص بالأحكام الجزائية و المالية.

2-4-القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة:[1]

جاء هذا القانون بعدما عرفت الجزائر إختلالات كبيرة كزيادة التحضر ،انتشار البطالة،عجز في الحظيرة السكنية،ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع،و بالتالي كان لابد من وضع سياسة جديدة للتهيئة العمرانية و هو ما تم فعلا سنة 2001 و التي جاءت في شكل جديد "قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة " الذي من خلاله:

- تم ربط التنمية المستدامة بالتهيئة حيث أن التهيئة العمرانية تراعي عمل الاستدامة ،أي الحفاظ على الموجود بأكبر قدر ممكن و البحث عن البديل.
- جاء هذا القانون لترشيد استهلاك العقار و الحد من التبذير في الأراضي و الثروات و الحفاظ

[1] الجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة بتاريخ 15 /12/ 2001

على حقوق الأجيال القادمة.

- من خلال هذا القانون تم أيضا تدعيم الجانب المؤسساتي بإنشاء المجلس الوطني لتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة.

- جاء القانون ليحدد من خلال أحكامه التوجيهات و الأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، التي من طبيعتها ضمان تنمية الفضاء الوطني تنمية منسجمة و مستدامة على أساس خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي .

القانون تضمن مبادئ و أسس السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة كما يهدف إلى :

- حماية الفضاءات و المجموعات الهشة ايكولوجيا و اقتصاديا و تثمينها

- حماية الإقليم و السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية

- الحماية و التثمين و التوظيف العقلاني للموارد التراثية و الطبيعية ة الثقافية و حفظها للأجيال القادمة

و تضمن الدولة في إطار هذه السياسة:

- تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق و الأقاليم لضمان تثمين الإقليم الوطني وتنميته، و إعماره بشكل متوازن.

- تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال نشر الخدمات العمومية و محاربة كل

- أسباب التهميش و الإقصاء الاجتماعيين في الأرياف والمدن على حد سواء.

- دعم الأنشطة الاقتصادية بحسب أماكن تواجدها وضمان توزيعها وانتشارها وتدعيمها في كافة تراب الإقليم الوطني.

- التحكم في نمو المدن وتنظيمه.

و تناول أيضا توجهات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و أدواتها.

كما شمل على المخططات التوجيهية للبنى التحتي ة و الخدمات الاجتماعية ذات المنفعة الوطنية،و تعرض لمختلف الترتيبات و الأحكام التي تساهم في تحقيق أهداف تهيئة الإقليم نميته المستدامة، وتم التركيز هنا

موضوع دراسة التأثير حيث تخص الاستثمارات و التجهيزات أو المنشات التي لم تنص عليها أدوات تهيئة الإقليم،و احتوى القسم الثالث على مخططات توجيهية كالفضاءات الساحلية

و المخطط التوجيهي لحماية الأراضي و مكافحة التصحر ،و كذلك تم فيه التأسيس لبرنامج الجهة.

2-5-القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:[1]

حدد جملة من الأهداف تتمثل في:

- تحديد المبادئ الأساسية و قواعد لتسيير المدينة.
- ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة و ضمان إطار معيشي سليم.
- الوقاية من كل أشكال التلوث و الأضرار الملحقة بالبيئة بضمان الحفاظ على مكوناتها.
- إصلاح الأوساط المتضررة.
- ترقية الاستعمال الايكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة،و كذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.
- تدعيم الإعلام و التحسيس و مشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

كما جاء القانون بالمبادئ الأساسية التالية:

- مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي
- مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية.
- مبدأ الاستبدال و الإدماج.
- مبدأ النشاط الوقائي و تصحيح الأضرار بالأولوية عند المصدر.
- مبدأ الحيطة .
- مبدأ الملوث الدافع .
- مبدأ الإعلام و المشاركة.

وقد تناول القانون أدوات تسيير البيئة و المتشكلة من هيئة الإعلام البيئي، تحديد المقاييس البيئية، تخطيط الأنشطة البيئية لمشاريع التنمية، تجدي د للأنظمة القانونية الخاصة و الهيئات الرقابية، تدخل الأفراد و الجمعيات في مجال حماية البيئة.

بالإضافة إلى مقتضيات حماية البيئة من خلال حماية التنوع البيولوجي ،الهواء

[1] الجريدة الرسمية العدد 43 الصادرة بتاريخ 20 /07/ 2003

الجو، المياه و الأوساط المائية، حماية الأرض و باطن الأرض، حماية الأوساط الصحراوية و حماية الإطار المعيشي.

و مقتضيات الحماية من المواد الكيماوية و الأضرار السمعية كما شكل أحكام خاصة، كالاستفادة من حوافز مالية و جمركية تحدد بموجب قانون المالية، بالإضافة إلى إدراج التربية البيئية في البرامج التعليمية ،الحماية من الأخطار الناجمة عن القوه القاهرة،تقييم الأخطار في المناطق الصناعية و المنشا ت الكبرى ،وتنمية المساحات الخضراء في المراكز العمرانية الكبيرة،كما شمل الأحكام الجزائية المتمثلة في العقوبات و السابع لتحديد الهيئات المكلفة بالبحث و معاينة المخالفات.

2-6- القانون 06-06 المؤرخ في 20فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة:[1]

يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.

للقانون التوجيهي للمدينة أهداف تصب كلها في هدف الرقي بالمدينة الجزائرية ومن بين هاته الأهداف ما يلي:

- يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة .
- تقليص الفوارق بين الأحياء و ترقية التماسك الاجتماعي.
- القضاء على السكنات الهشة و غير الصحية.
- التحم في مخططات النقل و التنقل و حركة المرور داخل محاور المدينة وحولها
- تدعيم الطرق والشبكات.
- ضمان توفير الخدمة العمومية و تعميمها .
- حماية البيئة.
- الوقاية من الأخطار.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.
- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية و العالمية.
- تحقيق التنمية المستدامة.

[1] الجريدة الرسمية العدد15 الصادرة بتاريخ 12 /03/ 2006

- الحافظة على البيئة الثقافية.
- ترقية الوظائف الاقتصادية للمدينة.
- إعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني و تأهيله .
- تصحيح الاختلالات الحضرية.
- المحافظة على المساحات العمومية و المساحات الخضراء و ترقيتها.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

إذا تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد و القطاعات و الأطراف و يتم تجسيدها من خلال عدة مجالات :مجال التنمية المستدامة و الاقتصاد الحضري و المجال الحضري و الثقافي و المجال الاجتماعي و مجال التسيير و المجال المؤسساتي .

2-7- قانون 06-07- المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بالمساحات الخضراء:[1]

يهدف هذا القانون إلى تحديد قواعد تسيير المساحات الخضراء و حمايتها و تنميتها في إطار التنمية المستدامة

في الباب الأول من القانون تم تحديد أهداف تسيير المساحات الخضراء و هي :

- تحسين الإطار المعيشي.
- صيانة و تحسين نوعية المساحات الخضراء الحضرية الموجودة.
- ترقية إنشاء المساحات الخضراء من كل نوع .
- ترقية توسيع المساحات الخضراء بالنسبة للمساحات المبنية.
- إلزامية إدراج المساحات الخضراء في كل مشروع بناء،تتكفل به الدراسات الحضرية و المعمارية العمومية و الخاصة.

أما الباب الثاني من القانون فقد تم من خلاله تصنيف المساحات الخضراء و هي:

- الحظائر الحضرية و المجاورة للمدينة.
- الحدائق العامة.
- الحدائق المتخصصة.
- الحدائق الجماعية أو الإقامية.

[1] الجريدة الرسمية العدد 31 الصادرة بتاريخ 13 /05/ 2007

- الحدائق الخاصة
- الغابات الحضرية
- الصفوف المشجرة.

و كان الهدف من تصنيف للمساحات الخضراء منع كل تغيير في تخصيص المساحة الخضراء المصنفة أو كل نمط شغل جزء من المساحة الخضراء،كما ترفض كل رخصة بناء إذا لم يكن الإبقاء على المساحات الخضراء مضمونا أو إذا أدى انجاز المشروع إلى تدمير الغطاء النباتي و يمنع منح شهادة المطابقة المنصوص عليها في أحكام القانون 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 بالنسبة للحدائق الخاصة و الحدائق الجماعية أو الإقامية إذا لم تحترم المساحات الخضراء المقررة في رخصة البناء و منع أيضا وضع الفضلات أو النفايات في المساحات الخضراء خارج الأماكن المخصصة و المعينة لهذا الغرض.

و قد استحداث القانون مخطط لتسيير المساحات الخضراء و هو ملف تقني يحتوي على مجموعة من التدابير للتسيير و الصيانة و الاستعمال كذا جميع التعليمات الخاصة لحماية المساحات الخضراء المعنية و المحافظة عليها قصد ضمان استدامتها.

3 - المؤسسات المشرفة على حماية البيئة و البيئة الحضرية:

3-1- وزارة تهيئة الإقليم و البيئة: [1] أنشئت سنة 2000،تعد المؤسسة المركزية في مجال حمية البيئة ،مكلفة بوضع سياسة وطنية للبيئة في إطار التنمية المستدامة ،و تتولى المهام التالية:

- تبادر بالقواعد و التدابير الخاصة بالحماية و الوقاية من كل أشكال التلوث و تدهور البيئة و الأضرار بالصحة العمومية و بإطار المعيشة و تتصور و تقترح بالاتصال مع القطاعات المعنية و تتخذ التدابير التحفظية الملائمة.
- تتولى رصد حالة البيئة و مراقبتها.
- تتصور مخططا وطنيا للإعمال البيئية و تقترحه و تنفذه.
- تتصور و تقترح و تضع أنظمة و شبكات الرصد و المراقبة و كذا مخابر التحليل و المراقبة الخاصة بالبيئة و تضمن حسن سيرها.
- تسهر في حدود اختصاصها على مطابقة المنشات المصنفة على ضوء نصوص التشريع .
- تساهم في ضبط المدونات المتعلقة بالمنشات المصنفة و بالمواد الخطيرة.

[1] وناس يحي،الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر رسالة دكتوراه في القانون العام،جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان، 2007.ص16.

- تجري الدراسات التأثير على البيئة و تبدي رأيها في مدى مطابقتها و ملائمتها للتشريع و التنظيم المعمول بهما.

- تبادر ببرامج و تنفذ أعمال التوعية و التعبئة و التربية و الإعلام في مجال البيئة ،بالاتصال مع القطاعات و الشركاء المعنيين و تشجع جمعيات حماية البيئة و تدعم أعمالها .

تتهيكل وزارة تهيئة الإقليم و البيئة في عدة مديريات من بينها المدرية العامة للبيئة و المفتشية العامة.

3 1 1 -المديرية العامة للبيئة:[1]

أنشئت المديرية العامة للبيئة وفق المرسوم التنفيذي رقم 05-107 الموافق لـ 12 افريل 1995 تتلخص مهامها في :

- تقوم بالوقاية من جميع أشكال التلوث و الأضرار
- الوقاية من جميع أشكال تدهور الوسط الطبيعي
- المحافظة على التنوع البيولوجي
- السهر على احترام و القوانين و التنظيمات المعمول بها
- تسلم التأشيرات و الرخص في ميدان البيئة
- الموافقة على دراسات التأثير على البيئة
- ترقية الأعمال المتعلقة بالإعلام و التربية و التوعية في مجال البيئة

-ترقية التعاون الدولي في مجال البيئة

3 1 2 -المفتشية العامة للبيئة:[2]

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم03-494 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27 جان في 1996 المتعلق بإحداث المفتشية العامة للبيئة في الولاية.

تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين و التنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تصل بها ،و هي مكلفة بما يلي:

- تضمن التنسيق بين المصالح الخارجية في إدارة البيئة ،و تقترح أي إجراء يرمي إلى تحسين

[1] [2] بوفنارة فاطمة،تسيير النفايات الحضرية الصلبة و التنمية المستدامة في الجزائر ،حالة مدينة لخروب،مذكرة ماجستير،معهد علوم الأرض،قسنطينة2009،ص ص62-63

فعاليتها و تعزيز عملها.

- تقوم دوريا بتدابير المراقبة ، و أعمالها التي تباشرها مصالح البيئة المؤهلة إلى هذا الغرض.

- تقترح أي تدبير قانوني أو مادي يرمي إلى تعزيز عمل الدولة في مجال حماية البيئة.

- تقوم بالزيارات التقويمية و التفتيشية و الرقابية لكل وضعية أو منشات يحتمل أن تشكل خطرا علة البيئة أو على الصحة العمومية.

- تقوم في حالة حدوث تلوث بالتحقيقات التي يكون الغرض منها تحديد الأسباب و تقويم الأضرار و تحديد المسؤوليات .

- تسهر على المراجعة الدورية لأجهزة الإنذار و الوقاية من حوادث التلوث التي يحتمل أن تصيب البيئة و الصحة العمومية.

3 1 3 -المديرية البيئية الولائية:[1]

أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم03-494 المؤرخ في 17 ديسمبر 2003 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-60 المؤرخ في 27 جان في 1996 المتعلق بإحداث متفشية للبيئة في الولاية، تعد الجهاز الرئيسي التابع للدولة في مجال تطبيق القوانين و التنظيمات المتعلقة بحماية البيئة أو التي تتصل بها و مكلفة بما يلي:

- تصور و تنفذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى للدولة و الولاية و البلدية، برنامجا لحماية البيئة في كامل تراب الولاية.

- تسلم الرخص و الإذن و التأشيرات المنصوص عليها في التشريع و التنظيم المعمول بهما في ميدان البيئة.

- تقترح كل التدابير الرامية إلى تحسين التراتيب التشريعية و التنظيمية التي لها صلة بحماية البيئة.

- تتخذ بالاتصال مع الأجهزة الأخرى في الدولة ،التدابير الرامية إلى الوقاية من كل أشكال تدهور البيئة و مكافحته (التلوث ،التصحر ،انجراف التربة، التنوع البيولوجي. . .)

- ترقي أعمال الإعلام و التربية و التوعية في مجال حماية البيئة.

- تتخذ أو تكلف من يتخذ التدابير الرامية إلى تحسين إطار الحياة و جودتها.

[1] بوفنارة فاطمة،مصدر سبق ذكره،ص65.

3 2 المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة:[1]

يكلف المرصد بالتنسيق مع المؤسسات الوطنية و الهيئات المعنية بجمع المعلومات البيئية على الصعيد العلمي و التقني و الإحصائي ومعالجتها و إعدادها و توزيعها، كما يكلف المرصد في إطار مهامه على الخصوص بما يأتي:

- وضع شبكات الرصد و قياس التلوث و حراسة الأوساط الطبيعية، وتسيير ذلك.
- جمع المعطيات و المعلومات المتصلة بالبيئة و التنمية المستدامة، لدى المؤسسات الوطنية و الهيئات المختصة و معالجتها ،قصد إعداد أدوات الإعلام.
- المبادرة بالدراسات الرامية إلى تحسين المعرفة البيئية للأوساط و الضغوط الممارسة على تلك الأوساط و إنجاز هذه الدراسات أو المشاركة في إنجازها.
- نشر المعلومة البيئية و توزيعها .

وفر المرصد لإنجاز مهامه و لاسيما في مجال رصد و قياس التلوث وحراسة الأوساط الطبيعية على مخابر جهوية و محطات و شبكات حراسة .

3-3-المركز الوطني للتكنولوجيات أكثر نقاء:[2]

في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال حماية البيئة لا سيما ميما يخص تخفيف أشكال التلوث و الأضرار الصناعية من مصدرها يكلف المركز بـ:

- ترقية مفهوم تكنولوجيات إنتاج أكثر نقاء وتعميمه و التوعية به.
- مساعدة مشاريع الاستثمار في تكنولوجيات أكثر نقاء و مساندتها.
- تزويد الصناعات بكل المعلومات المتصلة بصلاحياته في مسعاها من اجل تحسين طرق الإنتاج عبر الوصو ل إلى تكنولوجيات أكثر نقاء بالحصول على الشهادات المرتبطة بذلك تطوير التعاون الدولي في مجال تكنولوجيات أكثر نقاء.

3-4-المعهد الوطني للتكوينات البيئة:[3]

تتمثل مهامه في ضمان التكوين وترقية التربية البيئية و الحسيس.

*في مجال التكوين

- تقديم تكوينات خاصة في مجال البيئة لفائدة جميع المتدخلين العموميين أو الخواص.
- تطوير أنشطة خاصة في مجال تكوين المتكونين.

[1+2+3] بوفنارة فاطمة،مصدر سبق ذكره،ص67.

*في مجال التربية البيئية و الحسيس

- وضع برامج التربية البيئية و تنشيطها.
- القيام بأعمال تحسيسية تلاءم الجمهور.

3-5-الجماعات المحلية:[1]

يقتضي أن تكون الأجهزة المكلفة بحماية البيئة و البيئة الحضرية قريبة من الفضاءات التي تتطلب الحماية، وهو الدور الذي يفترض أن تقوم به الجماعات المحلية .

أسندت القوانين في الجزائر للجماعات المحلية صلاحيات واسعة في مجال حماية البيئة بالاستعانة بشركائها في العملية ، فمهام والي الولاية والمجلس الشعبي الولائي والبلدية واسعة في مجال حماية البيئة سواء تعلق الأمر بالبيئة الطبيعية(الهواء،الماء، التربة، التنوع البيولوجي) أو البيئة الحضرية (تخطيط وتنظيم التجمعات السكنية، الحفاظ على الصحة العمومية، تسيير النفايات، حماية المواقع الأثرية، الحد من تلوث المنشآت المصنفة، الوقاية من الكوارث الكبرى

3-5-1-اختصاصات الولاية في حماية البيئة[2]:

منح قانون الولاية صلاحيات واسعة للولاية في مجال حماية البيئة فالوالي مسؤول على:

- المحافظة على النظام والسكينة العامة والسلامة التي تشمل سلامة البيئة والمحيط العام.
- ملزم بمتابعة وتنفيذ قرارات المجلس الشعبي الولائي المتعلقة بمجال حماية البيئة وجميع الآراء والمقترحات التي تدخل في إطار المحافظة على عناصر البيئة وترقيتها.
- حماية الموارد الطبيعية كالماء والهواء والثروة النباتية والحيوانية.
- منح رخص الاستغلال للمنشآت المصنفة ومراقبتها.
- في مجال التهيئة والتعمير من حيث التخطيط والتنفيذ والمراقبة، حيث يمكن للوالي إنشاء مساحات محمية حول المناطق العمرانية، والمواقع التاريخية والأثرية، ويتولى حماية التراث الثقافي والوقاية من الكوارث الطبيعية.

3-5-2-اختصاصات البلدية في حماية البيئة[3]:

تجسد البلدية صورة حقيقية للنظام اللامركزي في الدولة ،و قد نص المشرع الجزائري في

[3+2+1] بوحنية قوي،تدابير حماية البيئة في الجزائر ،أو الفجوة و القرار و التنفيذ،مخبر العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح،ورقلة http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=147

قانون البلدية السابق 90 - 08 على تعزيز دور البلدية في حماية البيئة ويتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي بصفته ممثلا للدولة، تحت إشراف الوالي، بعدة اختصاصات تندرج في حماية البيئة مثل:

- سهر على النظام والسكينة والنظافة العمومية.
- السهر على تنفيذ إجراءات التدابير الاحتياطية والوقاية والتدخل في مجال الإسعاف.
- كما يجب على رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يتخذ، في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها، جميع الاحتياطات الضرورية وجميع التدابير الوقائية لضمان سلامة وحماية الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية التي يمكن أن تحدث فيها أية كارثة أو حادث.
- يكلف رئيس المجلس الشعبي البلدي على السهر لنظافة العمارات ،ضمان سهولة السير في الشوارع والساحات والطرق،اتخاذ الاحتياطات والتدابير الضرورية لمكافحة الأمراض المتنقلة أو المعدية والوقاية منها،السهر على احترام تعليمات نظافة المحيط وحماية البيئة.

أوكل القانون الجديد المتعلق بالبلدية رقم 11 - 10 الصادر في 22 جوان 2011 صلاحيات عديدة لهيئة البلدية، تم تحديدها في أربعة محاور منها النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية، حيث تسهر البلدية على توزيع المياه الصالحة للشرب، صرف المياه المستعملة ومعالجتها، جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها، ومكافحة الأمراض المتنقلة، والحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور، وصيانة طرقات البلدية.

3-6-دور الجمعيات في حماية البيئة :[1]

أجاز قانون البيئة لسنة1983إنشاء الجمعيات للمساهمة في حماية البيئة ، ولكن دون تبيا ن الدور الذي يمكن أن تلعبه و كيفيات،كما أن القضاء من جهته لم يعترف للجمعيات بهذا الدور، إلا أن المشرع وفي ظل قانون البيئة الجديد03-10 ، قد أتاح للجمعيات التي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسينالإطار المعيشي، أن تساهم في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة، وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة،كما أعطى الحق في رفع الدعاوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة، حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام ،كم أتاح للأشخاص الطبيعيين الذين تعرضوا لأضرار فردية، أن يفوضوا جمعيةً معتمدة قانونا لكي ترفع باسمهما دعوى تعويض أمام أية جهة قضائية.

[1] د.عمر صخري،أ.عبادي فاطمة الزهراء ،دور الدولة في دعم تطبيق إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية ،دراسة حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة،مجلة الباحث،عدد2012/11 ،ص160.

مخطط رقم(1) الاطار القانوني و المؤسساتي لتنظيم النشاط التجاري و حماية البيئة

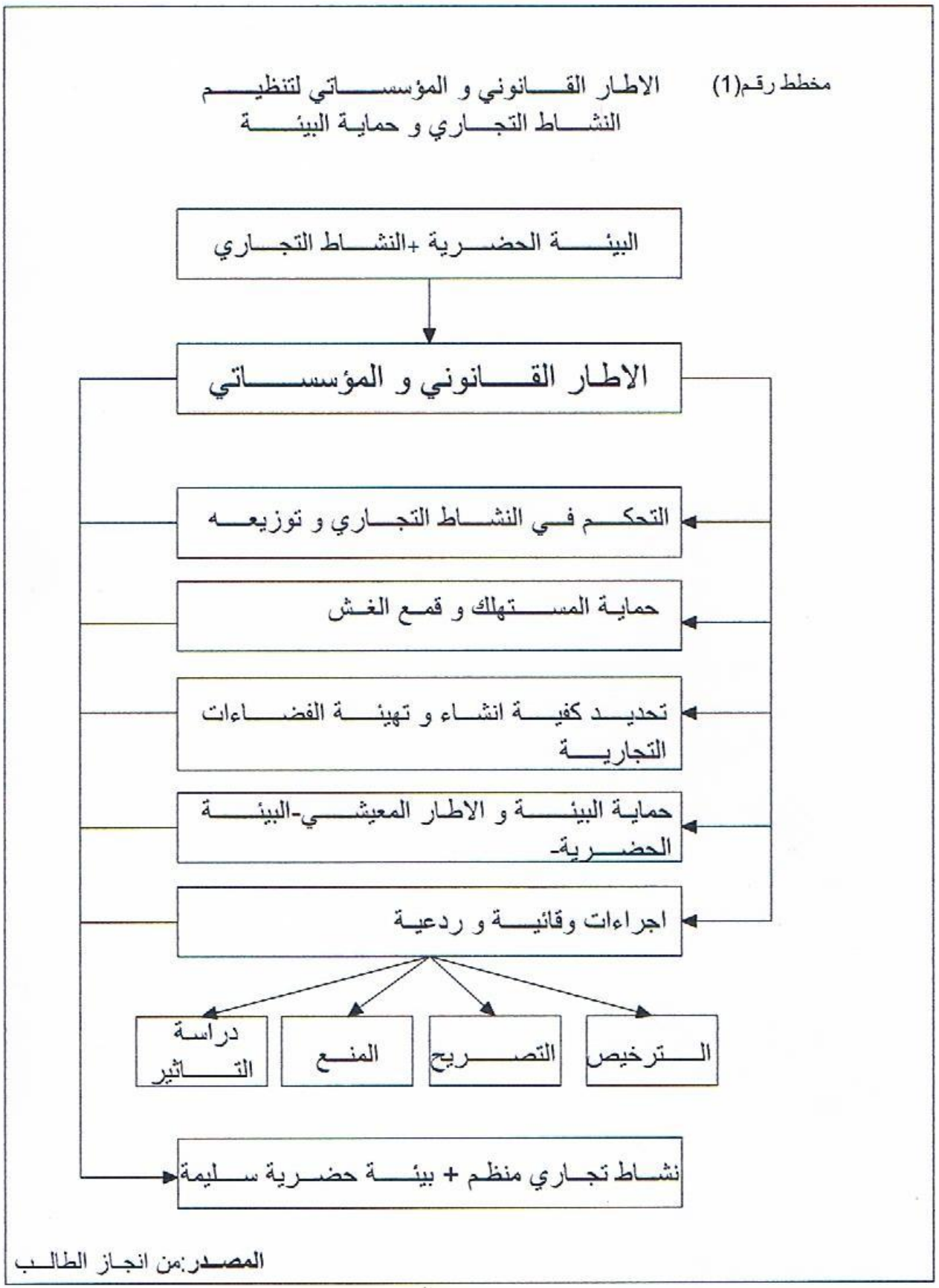

المصدر:من انجاز الطالب

خلاصة:

تدهور البيئة الحضرية بالجزائر الناجم من النشاط التجاري ، و الذي برز بشدة بعد الانفتاح نحو اقتصاد السوق ،جعل الدولة تعمل على تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لضبط النشاطات التجارية و حماية البيئة و البيئة الحضرية، بسن العديد من القوانين ، و استحداث العديد من الهيئات التي تنظم مختلف المجالات الاقتصادية،الاجتماعية، العمرانية. . .

فاغلب القوانين المتعلقة بالنشاطات التجارية ركزت أساسا على إلزام كل فرد يود ممارسة النشاط التجاري القيد في السجل التجاري من اجل التحكم في النشاطات التجارية و توزيعها، حماية الفرد كمستهلك للمواد و السلع، محاربة الغش و مراقبة نوعية السلع و مدى صلاحيتها للاستهلاك أو الاستعمال،تنظيم قواعد المنافسة و الأسعار،تصنيف النشاطات التجارية و شروط و كيفيات إنشاءها و تهيئتها ،أما في مجال حماية البيئة الحضرية فقد تطرقت إليها قوانين عديدة وكان القانون 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 القانون الإطار لحماية البيئة في الجزائر و تهدف إلى حماية البيئة بصفة عامة و الإطار المعيشي و الذي يقصد به البيئة الحضرية.

كما أن أدوات التهيئة و التعمير التي جاءت للتحكم في التهيئة و تسيير المجال الحضري ،حيث إذا تفحصنا القواعد القانونية التي جاءت بها خاصة التي تأخذ الطابع التنفيذي الذي تقوم به المؤسسات التنفيذية على مستوى المدينة (البلدية،مديرية البناء و التعمير , مديرية السكن و التجهيز , مديرية البيئة , مديرية التجارة , شرطة العمران ,...) , و الذي ينعكس في صورة إجراءات وقائية أو ردعية، تحول دون وقوع اعتداء على البيئة الحضرية, قد نسجل عدد من الوسائل التي حددها المشرع الجزائري , تساعد المؤسسات المعنية في المحافظة على التوزيع و الانتشار العقلاني , بين مختلف البناءات بما في ذلك الصنف التجاري حيث يقيد الاستغلال الأمثل للفضاءات التجارية و الاستثمار بصفة عامة وذلك من خلال الترخيص، التصريح ،المنع و دراسة التأثير.

لكن ما يعاب على هذه القوانين غياب النصوص التطبيقية التابعة لها، و التي من شانها تحديد كيفية تطبق القوانين على ارض الواقع،لذلك نلاحظ هذا الفراغ القانوني الذي لو تم معالجته مع الصرامة في تطبيق القوانين من طرف الهيئات المعنية لما انتشرت بهذا الشكل المشاكل البيئية.

الفصـــــــــل الثالث

دراسة الخصائص العمرانية
لمدينة عيــن فكــرون

تمهيد:

تم التطرق من خلال الفصل الثالث إلى دراسة خصائص المدينة و مؤهلاتها ،و ذلك من اجل اخذ نظرة شاملة عن المجال الحاضن و محيط موضوع الدراسة،حيث تم التعرض إلى دراسة الخصائص العمرانية للمجال، سنتعرف في البداية على تاريخ نشأة المدينة، بالإضافة إلى خصائصها الطبيعية من موقع ، موضع و كذلك الخصائص المناخية للمنطقة ،أما القسم الثاني فقد استعرضنا الدراسة العمرانية و تم التطرق من خلالها إلى مراحل التطور العمراني للمجال، بالإضافة إلى تقسيمه إلى قطاعات حضرية تمكننا من دراسة المجال بدقة أكثر.

المبحث الأول : الواقع العام لإقليم بلدية عين فكرون

1 المنشأة التاريخية لمركز عين فكرون:

تم إنشاء مركز عين فكرون سنة 1874 م ،و الذي جاء في إطار سياسة استعمارية رامية إلى خلق شبة مراكز تغطي اكبر مساحة من الريف الجزائري بهدف استغلال امثل لثروات هذا الأخير،زيادة على توطين اكبر عدد ممكن من المعمرين كما يتيح الفرصة لمراقبة المجال.

يتربع مركز عين فكرون على مساحة تقدر بـ 1942 هـ موزعة على 16 وحدة زراعية و 7 حصص زراعة،تم استقطاع أراضي هذا المركز من أراضي دوار حزيري و أولاد سي ونيس من بين 1942 ،ثم ترك 94 هكتار للملكية كما استقطعت 32 هكتار تابعة للدولة و عليه فان مجمل الأراضي المحولة و التي أصبحت تابعة لمركز عين فكرون تقدر بـ 3584 هكتار، و قد كلف بناء هذا المركز السلطات الفرنسية 64.100 فرك فرنسي

عند إنشاء المركز كان يحتوي على 52 مسكن تحتوي على 52 عائلة،من 14 عائلة جزائرية فقط و الباقي من المعمرين المهاجرين هذا بالنسبة للمرحلة الأولى، م تم اضافة 8 عائلة أوربية و 18 عائلة جزائرية، و سجل أيضا قدوم عائلات أوروبية من سنة 1884 و 1901.

و اعتمادا على إحصائيات قامت بها المصالح الفرنسية سنة 1901 سجل تواجد 322 ساكن بينهم 145 فرنسي و 160 جزائري و 17 وافدين،و كانت الوظيفة الأساسية للمركز تمثل في الزراعة.[1]

مع بداية حرب التحرير الوطني ،و بأمر من السلطات العسكرية تم اقتراح مجمع جديد و هو مقابل للأول، نزح إليه ما يقارب 300 ساكن ،و استقروا في الشرق حيث شكلوا حيا مهما و يسمى حي السطحة ،و هو حي شيد وفق مخطط عشوائي، الكثافة السكنية فيه كبيرة ،ويحوي العديد من مداخل للراجلين تؤدي إلى الريف، توسعت المكز سنوات التسعينيات و أصبح أكثر أهمية مع إنشاء المناطق السكنية الحضرية الجديدة (Z.H.U.N) و التحصيصات و ظهور الأحياء الفوضوية،و حدث ذلك حول النواة القديمة في الجهة الشمالية الغربية.[2]

[1] فؤاد بوزحزح ،مدى التطابق بين الهيكلة المجالية و أحواض الحياة بولاية أم البواقي دراسة نموذجية ،حالة البلديات (عين فكرون،عين كرشة،هنشير تومغني،الحرملية،اولاد زواي)مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة منتوري قسنطينة 2004،ص208

[2] تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين فكرون،سنة 2006 ،ص7

2 ـالموقع الإداري و الجغرافي:[1]

يقع إقليم بلدية عين فكرون في السهول القسنطينية شمال شرق الأوراس و شمال البحيرات المالحة على ارتفاع 956 م فوق مستوى سطح البحر ، تمتد البلدية بحوالي 11.5 كلم من الشمال إلى الجنوب،و 7كلم من الشرق إلى الغرب و تتربع على مساحة 264 كلم^2.

كانت عين فكرون سنة 1963 تنتمي الى دائرة عين مليلة التابعة إداريا لولاية قسنطينة، و بعد تقسيم الإداري لسنة 1974 أصبحت تابعة إداريا لولاية أم البواقي،ثم ظهر تقسيم سنة 1984 ، وهو آخر تقسيم،و الذي من خلاله اكتسبت بلدية عين فكرون حدودها الحالة حيث يحدها إداريا ما يلي :

شمـــالا:بلدية سيقوس و العامرية.

شرقـــا:بلدية عين الديس و أم البواقي.

غربـــا:بلدية هنشير تومغني.

جنوبـــا:بلدية بوغرارة السعودي.

و تعتبر البلدية التجمع الرئيسي للدائرة ، و تقع ضمن محورين رئيسيين على طول الطريق الوطني رقم 10 الرابط بين سكيكدة و تبسه،و الطريق الوطني رقم 100 الذي يربطها بعين مليلة ،أي يربط الطريق الوطني رقم 03 و الطريق الوطني رقم 10 ،تبعد عن مقر الولاية أم البواقي بـ 32 كلم ،وعن مدينة قسنطينة بـ 58 كلم ، و بـ36 كلم عن مدينة عين مليلة، 42 كلم عن مدينة عين البيضاء، 142 كلم عن مدينة تبسه،و 105 عن مدينة باتنة ،و تعتبر منطقة عبور رئيسية بين مدينة قسنطينة و مدينة أم البواقي.

[1] تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين فكرون،سنة 2006 ،ص7

خريطـة رقـم01

ولاية أم البواقي : بلديات ودوائرها في تقسيم 1974

خريطـة رقـم:2

ولاية أم البواقي : بلديات ودوائرها في تقسيم 1984

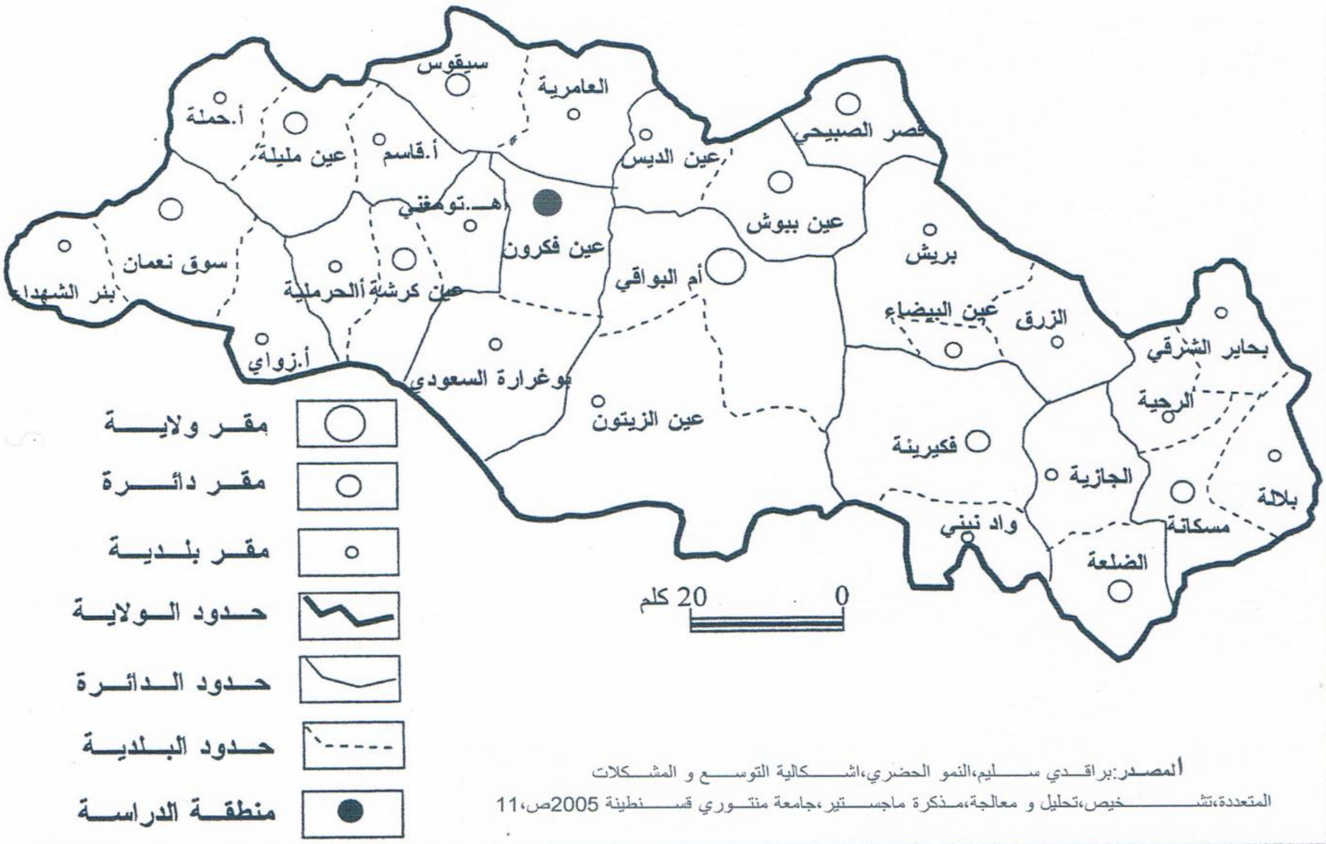

المصدر:براقدي سليم،النمو الحضري،اشكالية التوسع و المشكلات المتعددة،تشخيص،تحليل و معالجة،مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة 2005،ص11

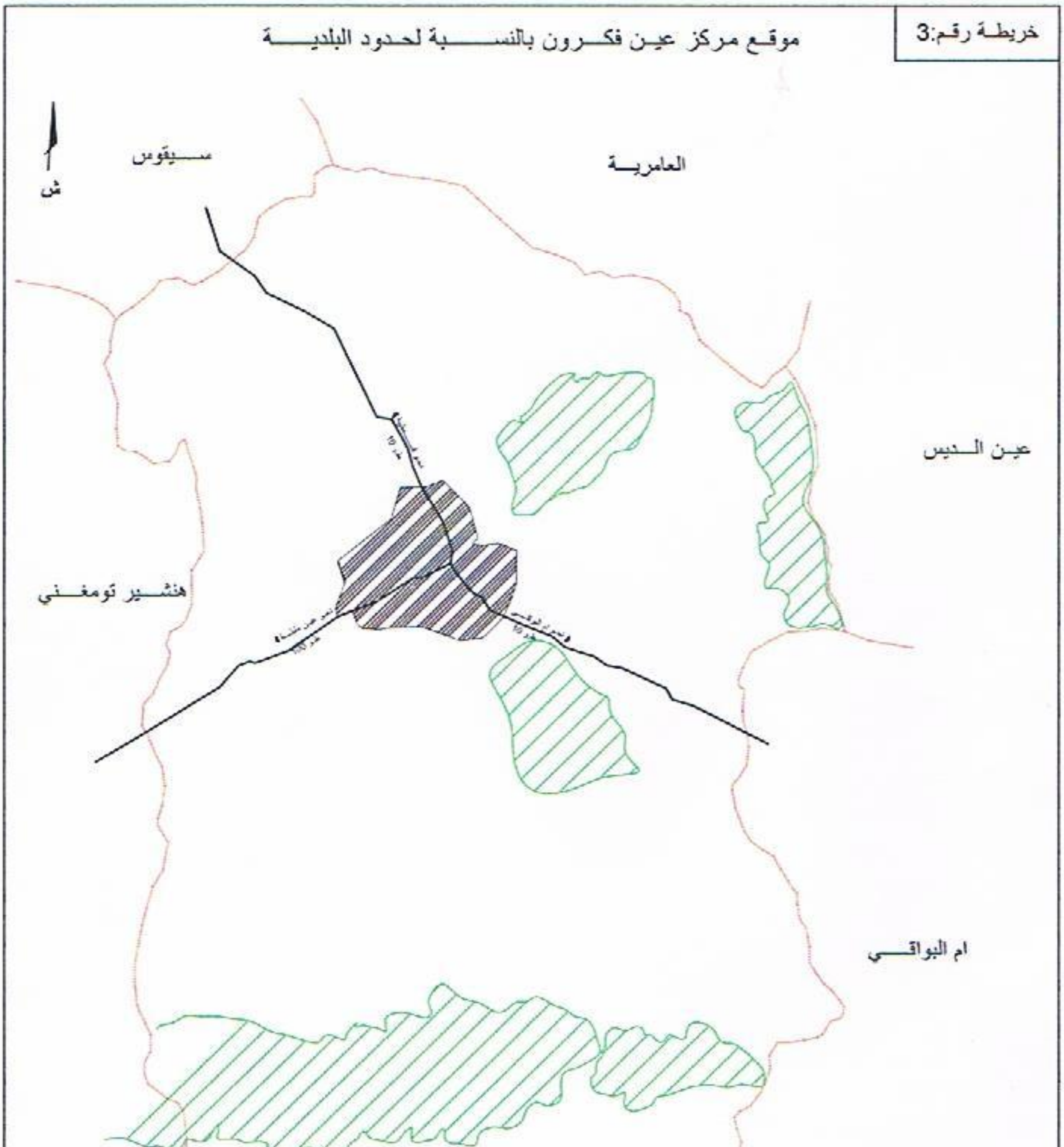
خريطة رقم:3
موقع مركز عين فكرون بالنسبة لحدود البلدية
ش
سيقوس
العامرية
عين الديس
هنشير تومغني
ام البواقي
بوغرارة السعودي
0
2
4 كلم
حدود البلدية
التجمع العمراني
غابة
طريق وطني
المصدر:مديرية التعمير و البناء لولاية ام البواقي 2012

3 - العناصر المناخية:[1]

ينتمي مناخ عين فكرون إلى مناخ السهول العليا التلية بصفة عامة،بسبب البعد عن البحر ووجود تضاريس عالية بالشمال للسلسلة النوميدية تشكل حاجزا للتأثيرات الساحلية و بالتالي تجعل المناخ الشرقي متجانس،جفاف كبير للهواء يترتب عنه حرارة عالية للأرض بالنهار و برودة كبيرة بالليل،الشتاء قاس مع رياح غربية شديدة البرودة تقريبا كل الفصل،السماء تقريبا دائما ما تكون مغطاة بالسحب الداكنة المنخفضة اتجاهها في الأغلب من الغرب نحو الشرق.

3-1- الأمطار:

الأمطار المسجلة ببلدية عين فكرون تختلف من سنة إلى أخرى ، و تتراوح بين 400 و 500 ملم في السنة،أما بالنسبة للمركز العمراني الذي يقع على علو 956 م فوق سطح البحر يستقبل 450 ملم كمتوسط مسجل.

3-2-الحرارة:

الملاحظ غياب المعطيات المناخية بالمنطقة،و المعطيات الوحيدة هي الصادرة من قسنطينة و باتنة ،و المتعلقة بالفترة الممتدة من سنة 1947 إلى غاية سنة 1972 حيث أن متوسط درجات الحرارة الدنيا هو - 2°م و درجة الحرارة الدنيا المطلقة المسجلة هــي - 24°م ،و متوسط درجات الحرارة القصوى هي +21°م و أعلى درجة حرارة مطلقة مسجلة هي +42°م.

الملاحظ بين شهر جوان و شهر أكتوبر،دراجات الحرارة العليا المطلقة تكون دائما كبيرة،جعلت هذه الفترة تتميز بنسبة التبخر عالية،و طول فصل الجفاف.

3-3- الرياح السائدة:

تهب الرياح السائدة من الغرب و الشمال الغربي،الرياح الشمالية في فصل الشتاء غالبا ما تكون جافة و باردة، كما تهب رياح من نوع سيروكو بمعدل 30 إلى 50 يوما في السنة ،و تقدر عدد أيام الجليد بـ 44 يومــا في السنة .

4 الهياكل القاعدية:[2]

4-1- شبكة الطرق: تعتبر عنصر أساسي في تنظيم المجال و هي تسمح بربط العلاقات و التبادلات بين مختلف المراكز في إطار تكامل اقتصادي و مجالي ،فهي بالتالي تؤثر مباشرة

[1] تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين فكرون،سنة 2006 ،ص15

[2] تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين فكرون،سنة 2006 ،ص 17

على هيكلية التجمعات العمرانية، كما تؤثر على حجم العلاقات التي تربط فيما بينها، ،كما أنها تساعد على تمركز الوظائف التجارية و تسهل خدمة السكان و هذا ما يبرر تركز المحلات التجارية بالمحاور الرئيسية التي تمر بمدينة عين فكرون.

المحور الأول متمثل في الطريق الوطني رقم10،الذي يربط مدينة عين فكرون بولاية قسنطينة ،يمر بالجهة الشرقية للمدينة ،يتوغل داخل النسيج الحضري و يقطع النواة القديمة للمدينة .

المحور الثاني متمثل في الطريق الوطني رقم100 ، يعرف محليا بطريق السطحة يربط مدينة عين فكرون بمدينة عين مليلة ،يمر بالجهة الجنوبية الغربية للمدينة ، كان في السابق يمر بمحاذاة التجمع الحضري و أصبح في العشرية الأخيرة يمر داخ ل النسيج الحضري ،يقطع السكة الحديدية بالجهة الجنوبية للمدينة هو طريق معبد و مهيأ لكنه يتسم بالضيق ،مما يتسبب في غالب الأحيان بالازدحام و عرقلة حركة المرور خاصة في فترات المواسم و الأعياد.

4-2- السكة الحديدية:

خط السكة الحديدية الرابط بين عين مليلة ،عين فكرون ،أم البواقي ،لم يساهم إلى حد الآن في تنمية المنطقة اقتصاديا،إلا انه يعول عليه مستقبلا في خلق ديناميكية اجتماعية و اقتصادية للمنطقة.

4-3- الصناعة:

تتمثل سوى في بعض المشاريع الاستثمارية التابعة للخواص ،منها 04 وحدات لصناعة البلاط ،03 منها تقع داخل المجال الحضري،ووحدات لصناعة الطوب، و وحدة واحدة لصناعة المشروبات الغازية بالطريق المؤدي الى عين كرشة ،أما منطقة النشاطات الحرفية و التخزين و التي تتربع على مساحة أكثر من 12 هكتار تحتوي على 84 حصة، اغلبها في طور الانجاز.

5 ـالمرافق العمومية:[1]

تتوفر مدينة عين فكرون على المرافق التالية:

5-1- المرافق التعليمية:

جدول رقم(2):مدينة عين فكرون،المرافق التعليمية 2012.

فرع التعليم	عدد المؤسسات	عدد الأقسام	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	معدل شغل القسم
التعليم الأساسي	27	209	8648	310	41.38
التعليم الإكمالي	05	81	4053	162	50.04
التعليم الثانوي و التقني	02	31	1550	68	30

المصدر: مخطط شغل الأراضي رقم A بلدية عين فكرون،مكتب الدراسات و الانجاز العمراني-سطيف-المديرية الجهوية-بسكرة-،2012.

5-2- المرافق الصحية:

- مستشفى بطاقة استقبال إجمالية مقدرة بـ 93 سرير و يصل مجال نفوذه الى البلديات المجاورة بالإضافة إلى ذلك تحتوي مدينة عين فكرون على ما يلي:
- عيادة متعددة الخدمات
- 04 قاعات علاج

5-3- المرافق الرياضية:

- (01) ملعب بلدي
- (01) مركب رياضي
- (01) قاعة متعددة الرياضات
- (01) مسبح
- (01) بيت الشباب

5-4- المرافق الشعائرية:تحتوي مدينة عين فكرون على 09 مساجد 05 منها في طور الانجاز

5-5-المرافق الثقافية:

-(02) دار الشباب

-(01) مكتبة

[1] تقرير مخطط شغل الأراضي رقم A بلدية عين فكرون،مكتب الدراسات و الانجاز العمراني-سطيف-المديرية الجهوية-بسكرة-، 2012،ص10

6-5- المرافق الإدارية و الأمنية: و تشتمل مدينة عين فكرون على المرافق الإدارية التالية:

- مقر دائرة
- مقر للبلدية
- (03) فروع بلدية
- (01) مقر للمحكمة
- (02) بنك
- فرع مديرية الفلاحة
- فرع مديرية الري
- فرع مديرية الأشغال العمومية
- الوكالة العقارية
- فرع مديرية املاك الدولة
- فرع للمحافظة العقارية
- فرع مدرية السكن و التجهيزات العمومية
- فرع مديرية التعمير و البناء
- (02) قابضة بريد
- (01)وكالة بريدية
- (02)شبابيك ملحقة
- (02)مركز هاتفي سعة 7072 خط
- وحدة للحماية المدنية
- (02) مقر للدرك
- (02) شرطة حضرية

المبحث الثاني : الدراسة العمرانية للمدينة

1 ـمراحل التطور العمراني لمدينة عين فكرون:[1]

1-1- مرحلة ما قبل 1962:

هي مرحلة ما قبل الاستقلال و كانت المدينة ممثلة بشكل عام بالنواة الأوربية و هي جزء محدد المعالم و الحدود،تمتاز بخطتها الشطرنجية و شوارعها المستقيمة المتعامدة و المتوازية و تضم جميع المرافق(الإدارية ، التجارية و التعليمية. . . الخ)،و كان يحتلها المستوطنون و يقدر عدد مساكنهم في تلك الفترة بـ 200 مسكن، يقطنها حوالي 1311 مستوطن،و هي مركز المدينة حاليا ،كما أنشئ إلى الجنوب من النواة محتشد يسكنه الجزائريون الذين أرغموا على الهجرة من الأرياف المجاورة ،و يضم حوالي 300 نسمة،ورغم إنشائه بطريقة بسيطة ليسهل مراقبته إلا أن هناك نوع من التنظيم ،و هو عبارة عن شكل عمراني كلاسيكي يشبه باقي المراكز الاستعمارية الجزائرية من حيث المورفولوجية.

2-1- مرحلة ما بين 1962- 1977:

عرفت هذه الفترة أهم تطور عمراني شهده المركز،حيث ارتفع عدد المساكن إلى 2683،هذا النمو العمراني السريع كان نتيجة للهجرة و النزوح الريفي الذي عرفته المنطقة و سائر البلاد خلال هذه الفترة ،كما ساعد في ذلك رحيل المستوطنين من المنطقة و تركهم لأملاكهم شاغرة.

3-1- مرحلة ما بين 1978-1987:

تمتاز هذه الفترة باستمرار حركة التعمير السريعة حيث ارتفعت مساحة المركز من 149.2 هكتار إلى 214.09 هكتار أي بزيادة 44.16%، كما ارتفع عدد المساكن في هذه الفترة إلى 3417 مسكن بكثافة سكانية تقدر بـ 15.90مسكن/هكتار و هذه الزيادة في النمو ترجع بالدرجة الأولى إلى الارتقاء الإداري الذي عرفته المنطقة ،هذا بالإضافة إلى ان مدينة عين فكرون استفادت من مخططات التنمية التي طبقتها الجزائر في إطار سياسة التوازن الجهوي لتمنية المناطق المحرومة و يظهر هذا جليا في :

- إنشاء العديد من المرافق و التجهيزات كمركز التكوين المهني، الثانوية، عيادة متعددة الخدمات، سوق الفلاح، و العديد من المدارس الابتدائية.
- ظهور مناطق سكنية جديدة كمنطقة 75 مسكن و إقامة عمارات السكن الوظيفي .

[1] مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون، 2012

1-4- مرحلة ما بين 1988-1998:

يلاحظ في هذه الفترة تواصل النمو العمراني السريع،حيث بلغ عدد المساكن في هذه الفترة 4300 مسكن ،على مساحة إجمالية قدرت بـ 279 هكتار [1] و بلغت كثافة المساكن بالمدينة 15.41مسكن /هكتار، و تميزت هذه المرحلة بـ:

- ظهور الأكواخ بشكل واسع على أطراف المدينة .
- ظهور البناء الفوضوي، الغير خاضع للأسس و القوانين العمرانية.
- ظهور البناء الذاتي بشكل واسع و يتمثل في تحصيصات النجمة و الأمل .
- إنشاء بعض المرافق الجديدة كالعيادة المتعددة الخدمات و المركز الثقافي.

1-5- مرحلة ما بين 1999-2012:

تتميز هذه المرحلة بإنشاء مجمعات سكنية جديدة ، كما هو الحال بالنسبة إلى حي 500سكن، و كذا إنشاء سكنات جماعية جديدة كحي السلام و بوعافية و الهدف منها القضاء على المساكن الفوضوية المنتشرة على أطراف المدينة،و قد سجل ارتفاع عدد المساكن إلى 8750،كما زادت مساحة المدينة لتصل إلى أكثر من 420 [2]هكتار.

2 القطاعات الحضرية للمدينة:

2-1- معايير تقسيم القطاعات الحضرية:

لتسهيل الدراسة التحليلية للمدينة تم تقسيمها إلى قطاعات عمرانية بناء على مؤشرات عديدة هي:

- النمط العمراني و تاريخ الانجاز أو النشأة.
- التسمية المتداولة من طرف السكان.
- شبكة الطرق.
- القطاعات الإحصائية المنجزة من طرف ديوان الوطني للإحصاء.

2-2- القطاعات الحضرية بالمدينة:

اعتماد عل المعايير السابقة تم تقسيم مجال المدينة إلى تسعة قطاعات حضرية، كما توضحه الخريطة رقم 5،و الهدف من ذلك دراسة المجال بشكل دقيق.

[1] مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون،2012

[2] مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون،2012

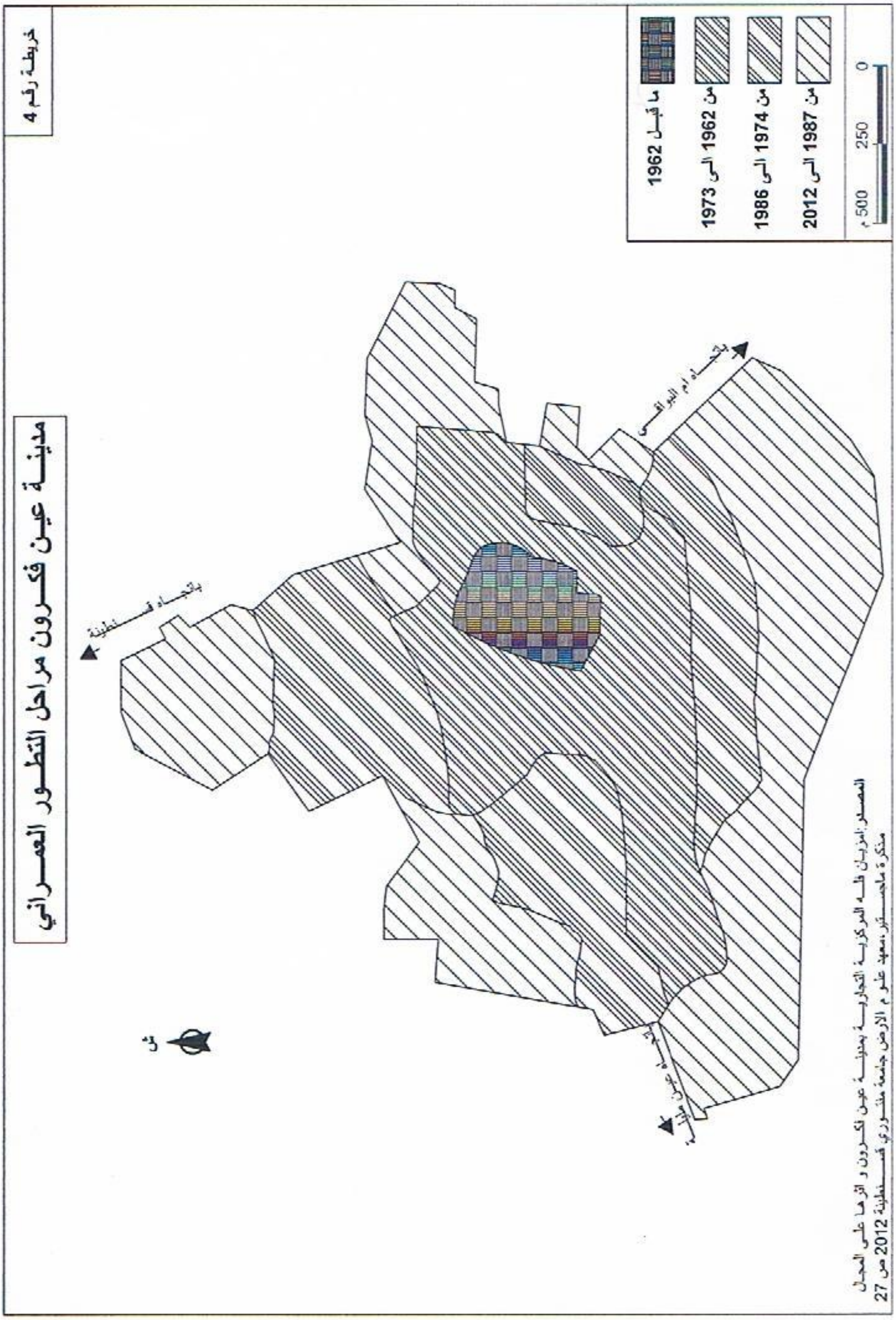
خريطة رقم 4
مدينـة عين فكـرون مراحل التطـور العمـراني
ما قبـل 1962
من 1962 الى 1973
من 1974 الى 1986
من 1987 الى 2012
0
250
500 م
باتجـاه قسـنطينة
باتجـاه أم البواقـي
باتجـاه عين مليلة
ش
المصـدر: امزيان فلـه المركزيـة التجاريـة بمدينـة عين فكـرون و اثرها على المجال
مذكرة ماجسـتير معهد علوم الارض جامعة منتوري قسـنطينة 2012 ص 27

2-2-1- القطاع الأول:

يضم هذا القطاع أحياء السلام ،الأمل و حي بوعافية و هي أحياء جديدة عبارة عن تحصيصات ،غير أن حي بوعافية ينقسم إلى جزئين جزء جديد عبارة عن تحصيص أما الآخر فهو عبارة عن تجمع فوضوي،كما يحوي القطاع قرية مسعي رابح وهي عبارة عن قرية أنشئت في إطار الثورة الزراعية ،و يبلغ عدد المساكن بالقطاع 1402 مسكن[1] بنسبة 15.95 % من إجمالي المساكن بالمدينة،و تقدر مساحته بحوالي 55.66 هكتار[2] بنسبة 9.82% من إجمالي مساحة المدينة.

2-2-2- القطاع الثاني

يعتبر النواة الأصلية للمدينة حيث يضم الحي الاستعماري القديم و حي المجاهدين، تتركز به جل المرافق الإدارية ،يتربع هذا القطاع على مساحة تقدر بـ 21.91هكتار، أي ما يعادل نسبة 3.86% من إجمالي مساحة المدينة ،و يحوي 1076 مسكن أي ما يعادل 12.24% من إجمالي مساكن المدينة.

2-2-3- القطاع الثالث:

يحوي القطاع حي حيرش يمتاز بنمط واحد من البناء و هو النمط الفردي يبلغ عدد المساكن به 805 مسكن بنسبة 6.93 % من إجمالي المساكن بالمدينة، و تقدر مساحته بحوالي 39.26 هكتار بنسبة 13.22% من إجمالي مساحة المدينة.

2-2-4- القطاع الرابع:

يتميز هذا القطاع بنمط بناء فردي و جماعي به بعض التجهيزات الإدارية كمركز التكوين المهني، مركز الضمان الاجتماعي، يبلغ عدد المساكن به 429 سكن أي ما يعادل نسبة 4.88% من إجمالي السكنات بالمدينة و يتربع على مساحة 50.61 هكتار أي ما يعادل 8.93 % من إجمالي مساحة المدينة .

2-2-5- القطاع الخامس:

يضم القطاع أحياء السطحة الشرقية ، الغربية و الشمالية،تتميز بنمط بناء فردي قديم الشكل ذو شوارع ضيقة ،بلغ عدد المساكن بالقطاع 1761 مسكن[3]،بنسبة 20.04% من إجمالي المساكن

---

[1] التعداد العام للسكن و السكان،سنة 2008

[2] المخطط التوجيهي للتهيئة التعمير لمدينة عين فكرون،2006

[3] التعداد العام للسكن و السكان لسنة 2008

بالمدينة،و يتربع القطاع على مساحة تقدر بـ 79.55 هكتار[1] أي ما يعادل 14.03% من إجمالي المساحة المدينة.

2-2-6- القطاع السادس:

يضم القطاع تحصيصات الآفاق 1،2،3 بالإضافة إلى حي 500 سكن و حي النجمة، ما يميز هذا القطاع انتشار نمط البناء الحديث على شكل فيلا ،وغالبية المساكن تحتوي على مخازن الألبسة ،كما نجد به العديد من التجهيزات العمومية و المرافق الاجتماعية كالصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط،محافظة الغابات ،بنك الفلاحة و التنمية الريفية، الوكالة الجزائرية للتامين،ديوان الترقية و التسيير العقاري. . .

يقدر عدد المساكن به بـ 1525 مسكن، بنسبة 17.35% من إجمالي المساكن بالمدينة،و يتربع القطاع على مساحة تقدر بـ 57.6 هـ أي ما يعادل 10.16% من إجمالي المساحة المدينة.

2-2-7- القطاع السابع:

يغلب على هذا القطاع نمط المساكن الجماعية و النصف جماعية، متمثلة في حي 75مسكن و 300 مسكن، كما يحوي العديد من المرافق و التجهيزات العمومية كالحماية المدنية، عيادة متعددة الخدمات، مسجد، متوسطة، مصلحة الضرائب و مقر للأمن الحضري يقدر عدد المساكن به بـ 694 مسكن، بنسبة 7.89% من إجمالي المساكن بالمدينة،و يتربع القطاع على مساحة تقدر بـ 37.6 هـ أي ما يعادل 6.63% من إجمالي المساحة المدينة.

2-2-8- القطاع الثامن:

يضم القطاع منطقة النشاطات ZAD و تحصيص النصر و هو حي حديث النشأة، يتميز بديناميكية تجارية كبيرة، يقدر عدد المساكن به بـ 569 مسكن، بنسبة 06.47% من إجمالي المساكن بالمدينة،و يتربع القطاع على مساحة تقدر بـ 59.8 هـ أي ما يعادل 10.55% من إجمالي المساحة المدينة.

2-2-9- القطاع التاسع:

يتميز هذا القطاع بنمط البناء الفردي فقط ،فهو عبارة عن تحصيصات حديثة المسماة 5 جويلية 1و 2،يقدر عدد المساكن به 526 مسكن أي ما يعادل 05.98 % من مجموع المساكن بالمدينة و يتربع القطاع على مساحة 30.13هكتار أي ما يعادل 5.31% من إجمالي المساحة بالمدينة.

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمدينة عين فكرون

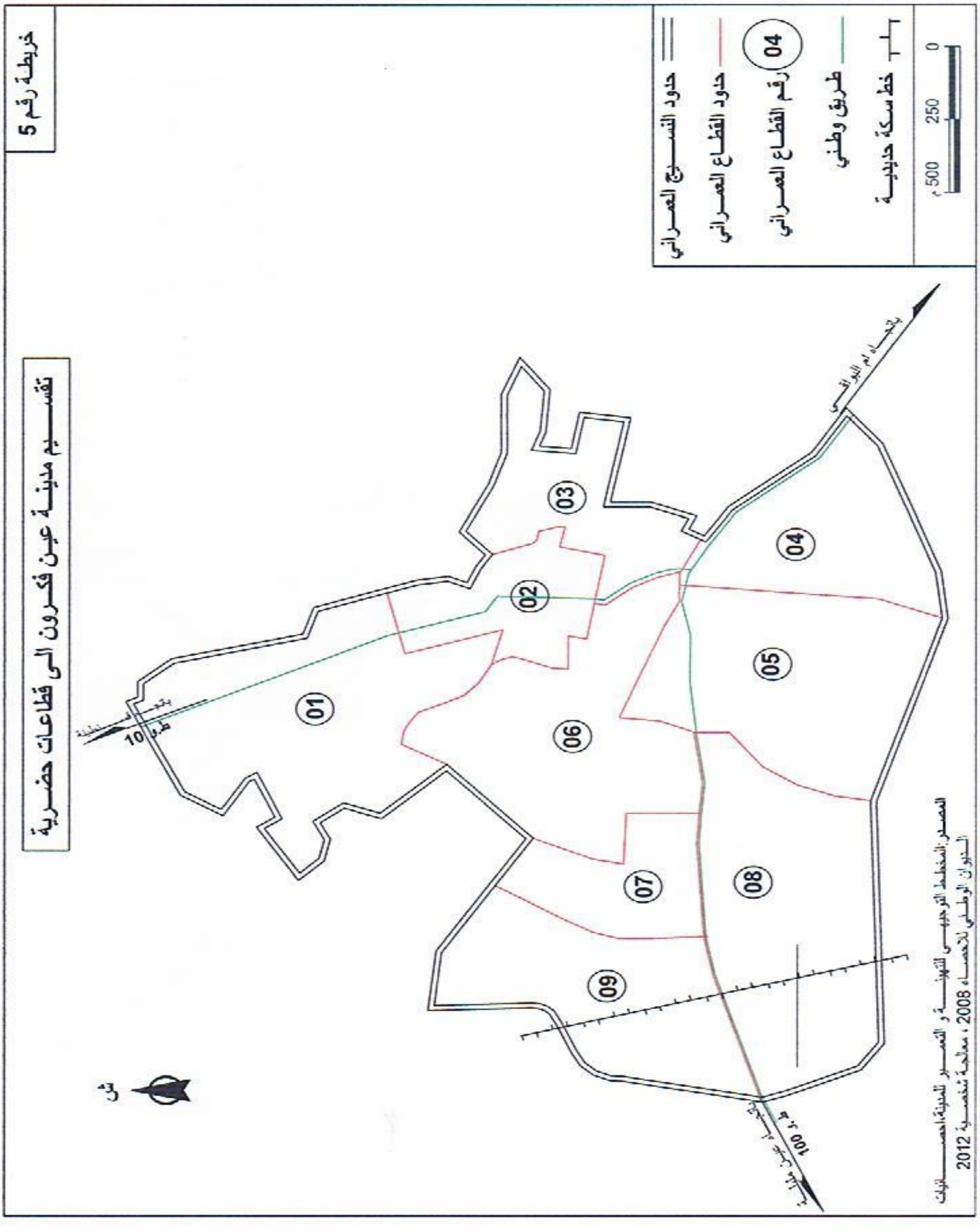
خريطة رقم 5
تقسيم مدينة عين فكرون الى قطاعات حضرية
حدود النسيج العمراني
حدود القطاع العمراني
04 رقم القطاع العمراني
طريق وطني
خط سكة حديدية
0 250 500 م
01
02
03
04
05
06
07
08
09
باتجاه ام البواقي
ط.و 10
ط.و 100
ش
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للمدينة، احصائيات الديوان الوطني للاحصاء 2008، معالجة شخصية 2012

3 -الأنماط السكنية:[1]

في بداية تشكل ملامح مدينة عين فكرون اتخذ العمران شكلا طوليا على جانبي الطريق الوطني رقم 10 حيث النواة الأوربية ،و بعد إقامة المحتشد المتمثل في أحياء السطحة بعيدا عن النواة، هذه المنطقة أخذت هي الأخرى في النمو على نفس نمط النواة،حيث اخذ العمران ينتشر طوليا على جانبي الطرق الوطني رقم 100.

و عموما كان النمو إلى الجنوب و الجنوب الغربي للنواة القديمة دون إتباع شكل معين و مميز ،و بالتالي فالطابع الغالب هو الاستهلاك العشوائي للمجال.

تتميز المباني السكنية الموجودة بمدينة عين فكرون بحالة إنشائية تتنوع بين النمط الجماعي و النمط الفردي .

3-1- نمط السكن الجماعي :

يصنف إلى عمارات قديمة و عمارات حديثة ،يمثل نسبة 17.59%.

- عمارات قديمة :يعود انجازها إلى السنوات الأولى للاستقلال.
- عمارات حديثة :يعود انجازها إلى السنوات ما بعد الاستقلال خاصة بعد الترقية الإدارية سنة 1974،و ارتفاعها لا يتعدى خمسة طوابق.

- **صورة رقم1:**مدينة عين فكرون ،نمط السكن الجماعي.

[1] تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2006 لبلدية عين فكرون.

2-3- نمط السكن الفردي :و يمكن تقسيمه إلى قسمين :

<u>أ -النمط الفردي المنظم:</u> و هو ذو طابع عصري حديث يتمركز عموما ضمن التحصيصات الجديدة و بأحياء السطحة و هو النمط الغالب بمدينة عين فكون إذ يمثل 76.23%.

صورة رقم2:مدينة عين فكرون، نمط السكن الفردي المنظم.

<u>ب -النمط الفردي العشوائي:</u>هذا النمط يفتقر لأدنى الشروط الضرورية للمسكن الملائم،ينتشر بكثرة في حي حيرش و حي بوعافية،كما يتواجد بنسبة ضئيلة بالنواة القديمة و أحياء السطحة و يمثل 6.18% من مجموع المساكن.

صورة رقم3:مدينة عين فكرون،نمط السكن العشوائي.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل استنتجنا ما يلي:

ـ مدينة عين فكرون عبارة عن تجمع ذو نشأة استعمارية، مركز المدينة عبارة عن أحياء كان يسكنها المعمرون ،و قد أخذت المدينة الشكل الهندسي الشطرنجي بالإضافة إلى الخطة الخطية على طول الطرق الوطنية ،رقم10 باتجاه قسنطينة و رقم 100 باتجاه عين مليلة.

ـ موقع المدينة يسمح لها بالتوسع دون عوائق،بالإضافة إلى ذلك توفر شبكت طرق وطنية و ولائية تربطها بجميع المدن و الولايات المجاورة و هي ميزة ايجابية تسهل في خلق ديناميكية اقتصادية نشطة.

ـ المدينة تحتوي على اغلب المرافق العمومية الضرورية، غير أن الملاحظ هو غياب المرافق الترفيهية و الخاصة بالتنزه ،كالحدائق العمومية،أماكن لعب الأطفال ... بالإضافة إلى غياب مرافق الاستقبال كالفنادق و هي ضرورية كون المدينة تتميز بنشاط تجاري يستقبل الزبائن من مختلف ولايات الوطن و حتى من بعض الدول المجاورة كتونس.

ـ أهم مراحل التطور العمراني بالمدينة كان في الفترة الممتدة من سنة 1978 إلى غاية سنة 1998، و نلاحظ أن نمط السكن الفردي هو السائد بالمدينة بنسبة 82.41% من مجموع عدد المساكن بالمدينة و اغلب المساكن و السكان تتركز بالقطاعات الحضرية 1 ، 2 ، 5 ، 6 .

الفصـــــــــــل الرابـــع

الدراسة الديموغرافية و الاقتصادية لمدينة عين فكرون

تمهيد:

تعتبر دراسة الخصائص الديموغرافي ة و الاقتصادية من الدراسات الهامة ،التي يجب التطرق إليها لحل الكثير من المشاكل التي تعاني منها أكثر المدن.

تم التطرق في هذا الفصل الذي ينقسم إلى قسمين، إلى دراسة الخصائص الديموغرافي ة في القسم الأول و ذلك من خلال دراسة مراحل النمو السكاني في المدينة، الزيادة الطبيعية ، صافي الهجرة و التركيب النوعي و العمري لسكان المدينة،أما القسم الثاني من الفصل فقد خصص لدراسة المؤهلات الاقتصادية للمدينة حيث سيتم التطرق إلى تطور معدل النشاط و البطالة، تطور الداخلون في قوة العمل و الخارجون عن قوة العمل، تطور وتوزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى في الفترة الممتدة بين 1987 و 2012.

المبحث الأول : الدراسة الديموغرافية

1 -مراحل النمو السكاني(1966-2012)[1]:

يشكل التطور السكاني أهم المؤشرات الديموغرافية التي تبرز مدى وتيرة حركة السكان، و يعطي لنا تغيرات عن وضعية السكان الاقتصادية والاجتماعية ،و تعتبر مدينة عين فكرون حاليا من أهم و ابرز المدن بولاية أم البواقي خاصة من حيث السكان و تمركزهم، و من حيث النشاط الاقتصادي الممارس.

جدول رقم (3): مدينة عين فكرون، مراحل النمو السكاني (1987-2012)

السنة	1987	1998	2008	2012
المركز العمراني A.C.L	25372	40666	48804	53370
المناطق المبعثرة Z.E	9645	6159	6477	7084
البلدية	35017	47185	55282	60454

المصدر:مديرية البرمجة و مراقبة الميزانية لولاية ام البواقي+ الإحصاء العام للسكن و السكان 2008

جدول رقم(4): مدينة عين فكرون، تطور معدلات النمو السنوية (1987-2008)

الفترة	معدل النمو السنوي للبلدية	معدل النمو الوطني
1987-1998	%4.38	%3.57
1998-2008	%1.83	%2.15

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير 2006 ص 32+ الإحصاء العام للسكن و السكان 2008

شكل رقم(1):بلدية عين فكرون: التطور السكاني خلال الفترة1987-2012

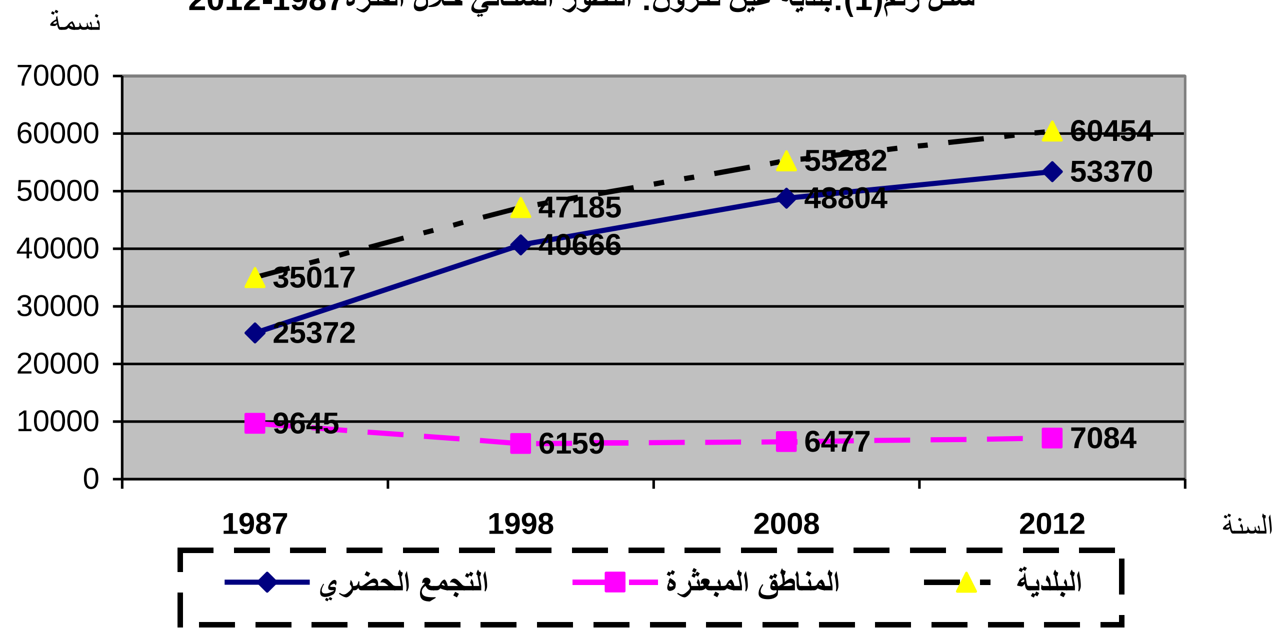

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لمدينة عين فكرون، 2006 +مديرية مديرية البرمجة و مراقبة الميزانية للولاية أم البواقي

[1] المخطط التوجيهي للتهيئة التعمير ،سنة 2006 +مديرية البرمجة و مراقبة الميزانية لولاية أم البواقي

1 1 - الفترة 1966-1977:

عرفت مدينة عين فكرون نمو سكاني بطيء خلال العشرية 1966-1977 لأنه يمثل 5.1 % [1] فرغم أن معظم المدن الصغرى شهدت خلال نفس الفترة زيادة معتبرة ،تفوق المعدل الوطني للسكان الحضر الذي يعادل أثناء هذه الفترة 5.4% [2] حيث يرجع السبب الرئيسي لهذه الوتيرة البطيئة إلى قلة الاستثمار بمركز مدينة عين فكرون ،بالإضافة إلى النشاط الاقتصادي الذي يعتمد آنذاك على الزراعة مما جعل هذا المركز غير مستقطب للسكان، استنادا للمصادر الرسمية للإحصاء الوطني ،يتركز بمدينة عين فكرون سنة 1966، 6889 نسمة مقابل 11829 ساكن سنة 1977،حيث يمثل معدل النمو السنوي خلال هذه العشرية 5.11% [3] و هي نسبة اقل من المعدل الوطني لسكان الحضر لنفس الفترة و كذا التجمعات المتقاربة الحجم ،نذكر منها مركز تاجنانت فقد وصل عدد سكانه 5263 نسمة سنة 1966 بمعدل نمو 6.27%.

1 2 - الفترة 1977-1987:

عرفت مدينة عين فكرون خلال العشرية تطورا ديموغرافيا معتبرا،حيث وصل معدل النمو السنوي إلى 7.87% [5]،و قد فاقت هذه الزيادة المعدل الوطني لسكان الحضر الذي يمثل 5.46%، و يرجع السبب في ذلك إلى هجرة سكان المناطق المبعثرة و المشاتي نحو التجمع الرئيسي، كما ساهمت الترقية الإدارية لدائرة أم البواقي إلى مستوى ولاية خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 بصفة كبيرة في زيادة سكان الحضر ،خاصة انه تم خلق و استحداث مرافق إدارية و خدماتية معتبرة ،وقد قفز عدد السكان حسب المصادر الرسمية لإحصاء السكان من 11829 سنة 1977 إلى 25432 سمة سنة 1987 .

1 3 الفترة 1987-1998:

عرفت مدينة عين فكرون على غرار باقي مدن البلاد نمو سنوي متدني حيث قدر بـ 4.38% [6] و رغم الهبوط المسجل في معدل النمو مقارنة بالفترة التي سبقتها ،إلا انه يفوق المعدل الوطني لسكان الحضر الذي يمثل خلال هذه العشرية 3.57%و و بإمكاننا إيجاز الأسباب إلى الفترة الحساسة التي مرت بها البلاد آن ذاك.

[1+2+3+4+5+6] تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة عين فكرون،سنة2006+مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون

1 4 - الفترة 1998-2012:

تميزت هذه المرحلة بمعدل نمو سنوي بطيء جدا و ذلك بسبب عدم توفر أراضي للبناء داخل المدينة،بالإضافة إلى الاستقرار الذي عرفته البلاد خلال هذه المرحلة ،و كذا الإصلاحات التي ميزت الريف الجزائري في العشرية الأخيرة و الذي شجع سكان الأرياف على العودة و الاستقرار ،و يقدر المعدل الوطني للنمو السكاني في هذه الفترة بـ 1.83% و هو غير بعيد عن المعدل الوطني لسكان الحضر لنفس الفترة و المقدر بـ 2.15%[1]و ذلك حسب المصادر الرسمية للديوان الوطني للإحصاء.

2 -الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة:

توجد أربع عوامل هي الأكثر تحكما في النمو السكاني، و هي الولادات و الوفيات،و الفارق بينهما و يسمى الزيادة الطبيعية ، الهجرة الوافدة و الهجرة المغادرة و الفارق بينهما يسمى التغير بفعل الهجرة أو صافي الهجرة ،و وفقا لهذه العناصر الأربعة و مدى تفاعلها فيما بينها فان التغير السكاني يمكن أن يكون تغيرا موجبا بالزيادة، كما يمكن أن يكون سالبا بالنقصان.

2-1- الزيادة الطبيعية:

ترتبط الزيادة الطبيعية بالفارق بين عدد المواليد و عدد الوفيات و الجدول التالي يبين تطور الزيادة الطبيعية بالبلدية.

جدول رقم(5):مدينة عين فكرون، تطور نسبة الزيادة الطبيعية (1987 -2008)

الفترة	عدد المواليد	عدد الوفيات	الزيادة الطبيعية	نسبة الزيادة الطبيعية
1998-2008	11346	2201	9145	%16.54

المصدر:السجلات الحيوية لبلدية عين فكرون+ معالجة خاصة للمعلومات

انطلاقا من الجدول نلاحظ في الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى غاية سنة 2008 عرفت المدينة نسبة الزيادة طبيعية مثلت 16.54% من إجمالي عدد السكان في المدينة،أي بعدد 9145 نسمة[2] ،فقد بلغ عدد الولادات 11346 نسمة في الفترة ما بين سنتي 1998و 2008 أما عدد الوفيات في الفترة نفسها فقد قدر بـ 2201 .

و حسب المعطيات المتحصل، عليها عرفت البلدية معدل نمو عام ايجابي 2.75 %[1] مع فرق كبير بين المركز و المناطق المبعثرة هذه الأخيرة شهدت انخفاض في معدل النمو من 4.38 %

[1] تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة عين فكرون،سنة2006+مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون
[2] السجلات الحيوية لبلدية عين فكرون

الى 3.5 %،و هذا راجع إلى جاذبية المركز خاصة مع ازدهار النشاط التجاري بالمدينة و توفر العمل ،و هذه الظاهرة تعرفها اغلب المدن الجزائرية و ذلك لضعف التنمية بالأرياف و نقص فرص العمل بها ،و ضعف مردودية النشاط الفلاحي ،مما شجع ظاهرة النزوح منها نحو المراكز العمرانية.

2-2- صافي الهجرة:[2]

تعد العامل غير الطبيعي المتحكم في تطور السكان فهي بمثابة شاهد عن التغيرات السياسية و الاقتصادية لأي دولة و ما تعكسه من تحولات اجتماعية التي تترجم بشكل مباشر على المجال المهاجر منه و المجال المهاجر إليه.

2-2-1- الهجرة الوافدة:

تتمثل في حركة السكان من التجمعات الثانوية و المناطق المبعثرة إلى التجمع الحضري و كذا الأشخاص القادمين من البلديات المجاورة و التابعين لنفس الولاية والوافدون إليها من مختلف ولايات الوطن لأسباب مختلفة و قد ساهم التطور السريع للتجارة في تشجيع هذه الظاهرة ، و قد قدر عدد المهاجرين إلى مدينة عين فكرون في الفترة الممتدة من سنة 1998 إلي غاية 2008 بـ 1566 شخص [3]، و قد عرفت سنوات 2000 ،2001 و 2002 اكبر نسبة من المهاجرين و توافق هذه السنوات ازدهار التجار بمدينة عين فكرون ، لأنها وفرت المناخ المناسب للعمل و استثمار الأموال (أنظر الشكل رقم 02).

2-2-2- الهجرة المغادرة:هي عدد الأفراد المغادرين لمدينة عين فكرون إلى المناطق الأخرى و قد قدر عددهم بين سنتي 1998 و 2008 بـ 610 شخص.

بما أن صافي الهجرة هو الفارق بين الهجرة الوافدة و الهجرة المغادرة ،و هو في حالة سكان مدينة عين فكرون في الفترة الممتدة من سنة 1998الى غاية سنة 2008 موجب و قد قدر بـ 956 أي أن عدد الداخلين اكبر من عدد الخارجين من المدينة إذا هي مركز مستقطب للناس من اجل الاستقرار و العمل .

[1] السجلات الحيوية لبلدية عين فكرون

[2 +3] معطيات السجلات الانتخابية لبلدية عين فكرون الفترة 1998 و 2008

الفصل الرابع ـــــــ

شكل رقم (2): مدينة عين فكرون: تطور الهجرة الوافدة و المغادرة للسكان في الفترة 1998 - 2008

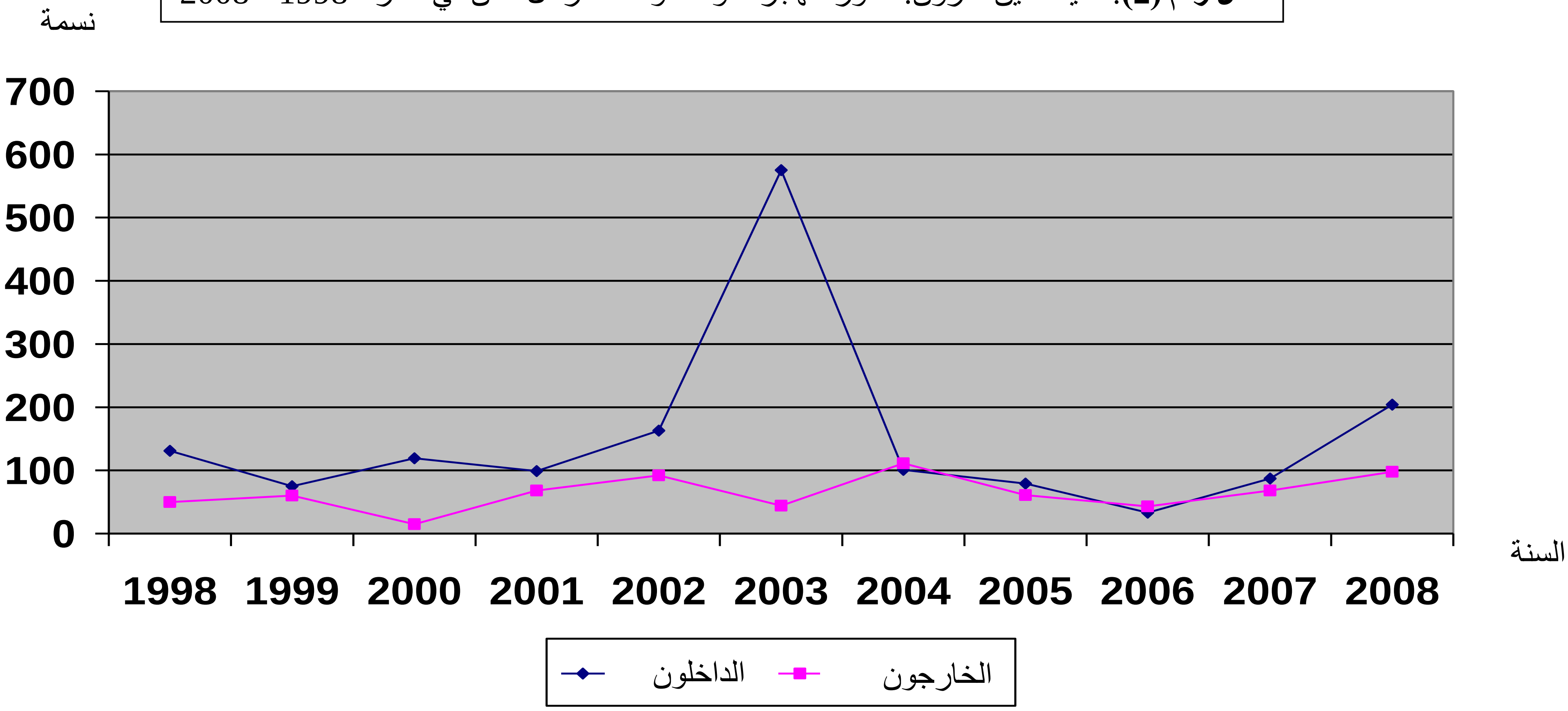

المصدر: معطيات السجلات الانتخابية لبلدية عين فكرون في الفترة الممتدة من 1998 إلى 2008

3 -التركيب النوعي و العمري للسكان:[1]

التركيب النوعي و العمري عاملين أساسيين لدراسة المجال و الذي يستهدف من خلالهما الكشف عن نسبة الذكور و الإناث و كذلك معرفة مختلف الفئات العمرية و التي تمكننا من تحديد الفئة المستهلكة ،و التي هي في سن الدراسة ،والفئة القادرة على القيام بنشاط اقتصادي.

3-1- التركيب النوعي:

جدول رقم(6):مدينة عين فكرون،توزيع السكان حسب الفئات العمرية لسنة 2008

السنة	الذكور	الإناث	المجموع
04-00	2987	2847	5834
09-05	2306	2120	4426
14-10	2642	2510	5152
19-15	2818	2834	5652
24-20	2746	2768	5514
29-25	2320	2341	4661
34-30	1727	1745	3472
39-35	1353	1431	2784
44-40	1298	1260	2558
49-45	1188	1193	2381
54-50	880	885	1765
59-55	603	673	1276
64-60	377	464	841
65 سنة فأكثر	1120	1044	2164
المجموع	24365	24115	48480

المصـدر:معطيات التعداد العام للسكن و السكان2008

جدول رقم(7): مدينة عين فكرون توزيع السكان حسب الفئات العمرية الكبرى لسنة 2008

السنة	الذكور	النسبة%	الإناث	النسبة%	المجموع	النسبة%
19-00	10753	22.18	10311	21.26	21064	43.44
59-20	12115	24.99	12296	25.36	24411	50.35
+60	1497	3.08	1508	3.11	3005	6.19
المجموع	24365	50.25	24115	49.74	48480	100

المصـدر:معطيات التعداد العام للسكن و السكان2008

[1] المصدر:السجلات الحيوية لبلدية عين فكرون لسنة 2008

شكل رقم 03

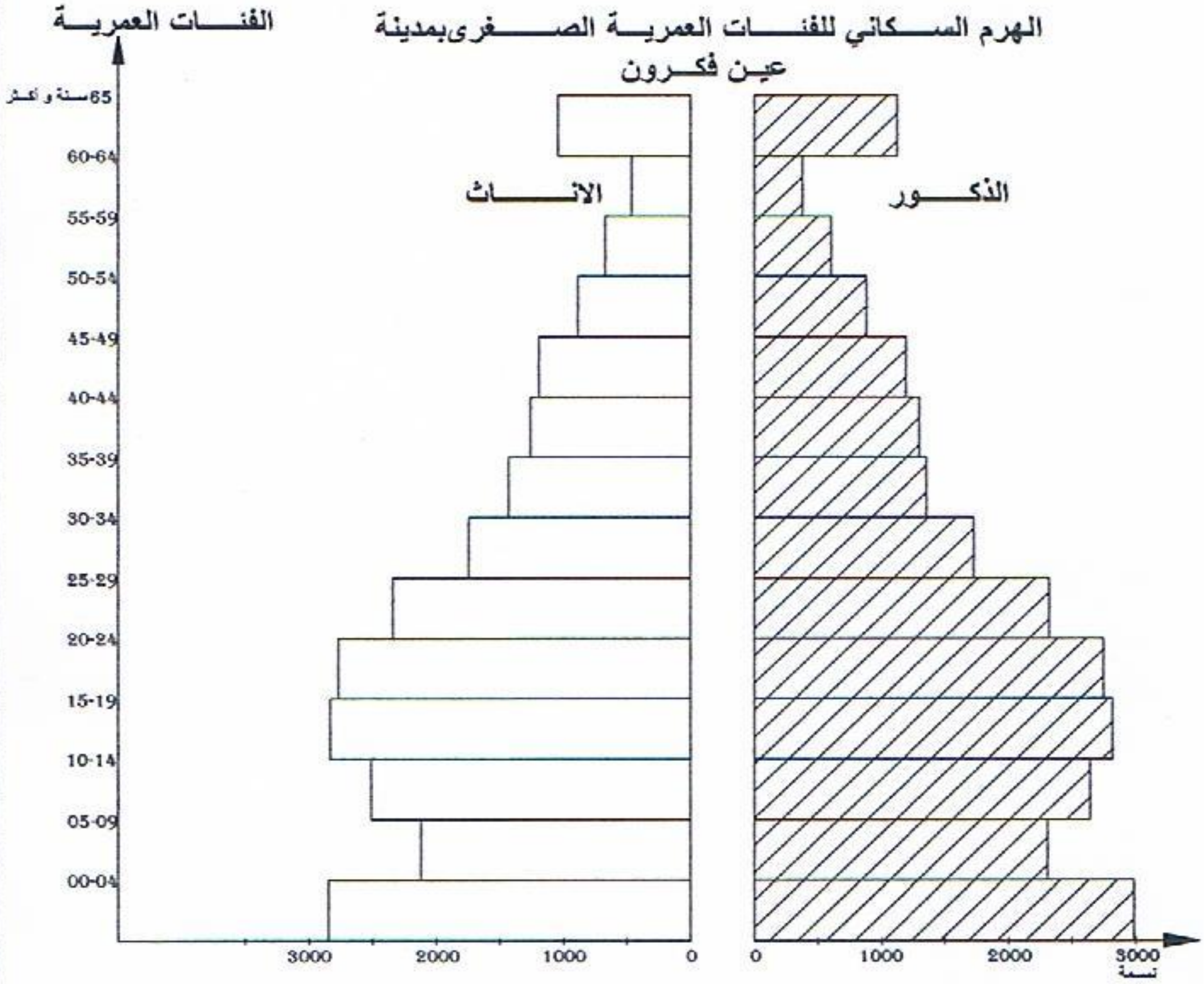
الهرم السكاني للفئات العمرية الصغرى بمدينة عين فكرون
الفئات العمرية
الاناث
الذكور
65 سنة و أكثر
60-64
55-59
50-54
45-49
40-44
35-39
30-34
25-29
20-24
15-19
10-14
05-09
00-04
3000
2000
1000
0
0
1000
2000
3000
نسمة

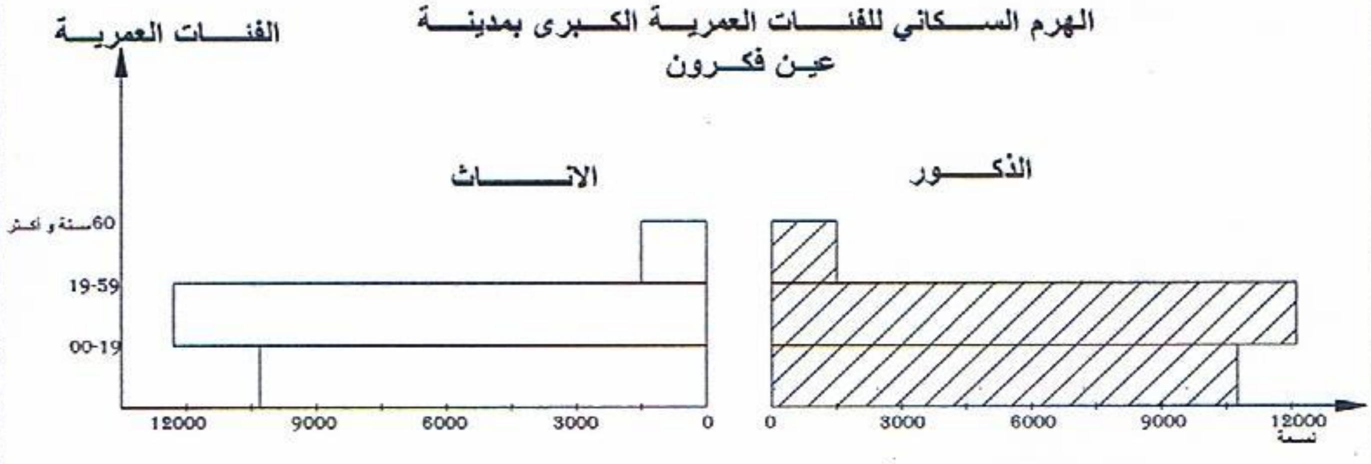
الهرم السكاني للفئات العمرية الكبرى بمدينة عين فكرون
الفئات العمرية
الاناث
الذكور
60 سنة و أكثر
19-59
00-19
12000
9000
6000
3000
0
0
3000
6000
9000
12000
نسمة

من الجدول رقم 6 و 7 و الشكل رقم 3 نستنتج أن الدراسة تمت حسب الفئات التاليق:

3-1-1-الفئة من00-19 سنة:

قدر عدد الذكور في هذه الفئة بـ 10753 نسمة حيث يمثلون نسبة 22.18 %من إجمالي السكان ، كما قدر عدد الإناث بـ 10311 نسمة من إجمالي السكان.

نلاحظ في هذه الفئة أن عدد الذكور اكبر من عدد الإناث، و هي قيمة معقولة لأنه في جميع المجتمعات نجد نسبة الذكور عالية ذلك لارتفاع عدد المواليد فيها.

3-1-2- الفئة من 20 -59 سنة:

هذه الفئة هي فئة الشباب و الكهول و هي فئة فعالة و منتجة و مؤثرة في المجتمع ،و قد قدر عدد الذكور فيها 12115 نسمة بنسبة 24.99 %من مجموع السكان،أما عدد الإناث فهو 12296 نسمة بنسبة 25.36 %من مجموع السكان .

نلاحظ في هذه الفئة عدد الإناث اكبر من عدد الذكور و منه فان نسبة النوع تنخفض و يعود السبب إلى أن اكبر فئة معرضة للوفيات نتيجة لكثير من العوامل مثل الحروب حوادث العمل، حوادث المرور، الجيش. . . إضافة إلى أن هذه الفئة هي اكبر الفئات من حيث الهجرة.

3-1-3- الفئة من 60 سنة فأكثر:

هي فئة الشيوخ كبار السن، و قد بلغ عدد الذكور 1497 نسمة بنسبة 3.08% من مجموع السكان فيما بلغ عدد الإناث 1508 بنسبة 3.11% و ذلك أن أمد الحياة عند الإناث هو اكبر منه عند الذكور نتيجة تعرض الفئة الأخيرة إلى كثير من الحوادث بالإضافة إلى الإرهاق الجسدي.

3-2- التركيب العمري:[1]

التركيب العمري له بالغ الأهمية في التخطيط المستقبلي للمدن في ميادين الشغل، الصحة، التعليم. . . حيث يتم توزيع السكان حسب فئات عمرية معينة ، و هذا ما تم تبيينه في الجدول رقم 5 و 6 ، و قد تم تحديد الفئات العمرية الكبرى كما يلي :

3-2-1- الفئة من 00-19سنة:

تمتثل الفئة المعالة المستهلكة في المجتمع بلغت نسبة 43.44 %من مجموع السكان المدينة بعدد 21064 نسمة و هي نسبة عالية من الأطفال و الشباب و ذلك راجع إلى الزيادة الطبيعية

[1] المصدر:السجلات الحيوية لبلدية عين فكرون لسنة2008

و أن الجزائر من دول العالم الثالث التي تملك قاعدة عريضة تبدأ لتنقص تدريجيا و تملك هذه الفئة أهمية كبيرة لأنها ثروة بشرية تمثل طاقة فعالة في التنمية في شتى المجالات.

3-2-2- الفئة من 20-59 سنة:

تمثل الفئة المنتجة في المجتمع و التي تعيل الفئتين الأولى و الأخيرة، و لأنها تملك جميع المؤهلات لذلك بلغت نسبتها 50.35 % من إجمالي السكان بعدد يقدر بـ 24411.

3-2-3- الفئة من 60 و أكثر:

تمثل فئة المستهلكين من كبار السن بلغت نسبتهم 6.19 %من مجموع السكان المدينة بعدد يقدر بـ3005 و تصنف ضمن الفئة المستهلكة و المعالة مع فئة الأطفال و تظهر بحجم صغير في الهرم السكاني .

نستنتج من خلال جدول رقم 6 و 7 أن نسبة الفئة النشطة بلغت 50.35 % من إجمالي السكان لسنة 2008 و هي تمثل طاقة بشرية معتبرة للتطور و لدفع عجلة التنمية الاقتصادية على عكس الفئة المستهلكة التي تمثل عبئا على الاقتصاد بالمدينة حيث بلغت نسبتها 49.65%.

4 - دراسة الكثافات بالقطاعات الحضرية :

دراسة الكثافات تعطي لنا نظرة حول كيفية انتشار السكن و السكان عبر القطاعات الحضرية للمدينة و من خلال الخريطة رقم 6 و 7 اتضح أن الكثافات السكانية و السكنية توزعت بشكل متباين بين مختلف القطاعات الحضرية .

4 -1 - الكثافة السكانية:

من المؤشرات المهمة في تخطيط المدن الكثافة السكانية لأنها تبين توزيع السكان و نقط تركزهم و هي مهمة أيضا في دراسة البنية التجارية للمدينة،و حسب النتائج المتحصل عليها تم تقسيم القطاعات الحضرية حسب الكثافة السكانية إلى ثلاث فئات:

4-1-1- قطاعات الكثافة الضعيفة: اقل من 50 نسمة في هكتار

سجلت أدنى قيمة للكثافة السكانية بالقطاعين الحضريين 4 و 8 بقيمة 43.9 و 43.53 نسمة في الهكتار على التوالي ،و يعود السبب إلى كبر مساحتها لتواجدهما على أطراف المدينة و هي عبارة عن أراضي شاغرة مبرمجة للتعمير ، إضافة إلى ضعف الوظيفة السكنية بهما حيث أن القطاع رقم 4 تسود فيه الاستخدامات المرفقية،و القطاع 8 مساحة كبيرة منه عبارة عن منطقة للنشاطات و التخزين.

4-1-2- قطاعات الكثافة المتوسطة: من 50 الى150 نسمة في الهكتار

تضم القطاعات 1 ،3 ،5 ،6 ،7 و9 ، و يمكن إيعاز الأمر إلى أنها تتميز بمتوسط في الكثافة السكنية أي ان هناك توازن في انتشار مختلف الوظائف الحضرية للمدينة .

4-1-3- قطاعات الكثافة العالية: اكبر من 150 نسمة في هكتار

تظهر بالقطاع الحضري رقم 2 الذي يتميز بنمط لبناء الفردي منذ الحقبة الاستعمارية بالإضافة إلى بعض التجهيزات المرفقية، و يمكن إرجاع سبب ارتفاع نسبة الكثافة به التي بلغت 249.29 نسمة /هكتار إلى سيادة الوظيفة السكنية بالإضافة إلى صغر المساحة القطاع.

4-2- الكثافة السكنية:

توزيع عدد المساكن عبر القطاعات الحضرية غير متجانس حيث نجد تباين كبير في تركزها، فمعظم المساكن تتركز فـي القطاعات 1، 2، و 6 بكثافة سكنية قدرت حسب الترتيب 25.18سكن /هكتار، 49.1سكن /هكتار،و 26.47سكن /هكتار و كذلك القطاع رقم 5 الذي يحتوي على اكبر عدد من المساكن بالنسبة لبقية القطاعات الحضرية بالمدينة حيث بلغ عدد المساكن به 1761 مسكن إلا أن مساحته الكبيرة المقدرة بـ 79.55 هكتار ، ،جعل الكثافة السكنية به متوسطة حيث بلغت 22.13 سكن /هكتار.

كما أن اغلب المساكن بالقطاعات السابقة 1، 2، 5 و 6 ذات نمط فردي و تتركز أعلى نسبة في القطاع رقم 2 الذي يمثل الحي الاستعماري القديم و النواة التي نشأة و تطورت منها المدينة، حيث بلغت الكثافة السكنية بها 49.1 مسكن /هكتار.

حسب النتائج المتحصل عليها تم تقسم القطاعات الحضرية حسب الكثافة السكنية إلى ثلاث فئات:

4-2-1- قطاعات الكثافة الضعيفة: (اقل من 15 سكن /هكتار)

تضم القطاعين 4 و 8 بكثافة قدرت بـ 8.47 مسكن /هكتار و 9.51 مسكن /هكتار على التوالي، و ذلك راجع إلى وقوعهما على أطراف المدينة و يتربعان على مساحة كبيرة، بالإضافة إلى أن القطاع الثامن تتواجد به منطقة النشاطات و التخزين،و تقل به الوظيفة السكنية ، أما القطاع الرابع جزء كبير منه ارض شاغرة بالإضافة إلى سيادة التجهيزات المرفقية به.

4-2-2- قطاعات الكثافة المتوسطة: (من 15 إلى 30 مسكن /هكتار)

تضم القطاعات 1،3،5،6،7،9 بكثافة سكنية، 25.18 مسكن /هكتار، 20.5 مسكن /هكتار 22.13 مسكن /هكتار، 26.47 مسكن /هكتار، 18.45 مسكن /هكتار، 17.45 مسكن /هكتار على التوالي ،و تعود هذه النسبة المتوسطة للكثافة بهذه القطاعات إلى أن جميع وظائف المدينة الحضرية تظهر بشكل متوازن بالإضافة إلى الوظيفة السكنية .

4-2-3- قطاعات الكثافة العالية: (اكبر من 30 سكن /هكتار)

تضم القطاع الثاني حيث تراوح قيمة الكثافة السكنية به 49.1 مسكن /هكتار ، و يفسر هذا كون القطاع يقع بمركز المدينة و هو من أقدم الأحياء ، تقل فيه التجهيزات المرفقية، إضافة إلى كون مساحته صغيرة و كلها مبنية.

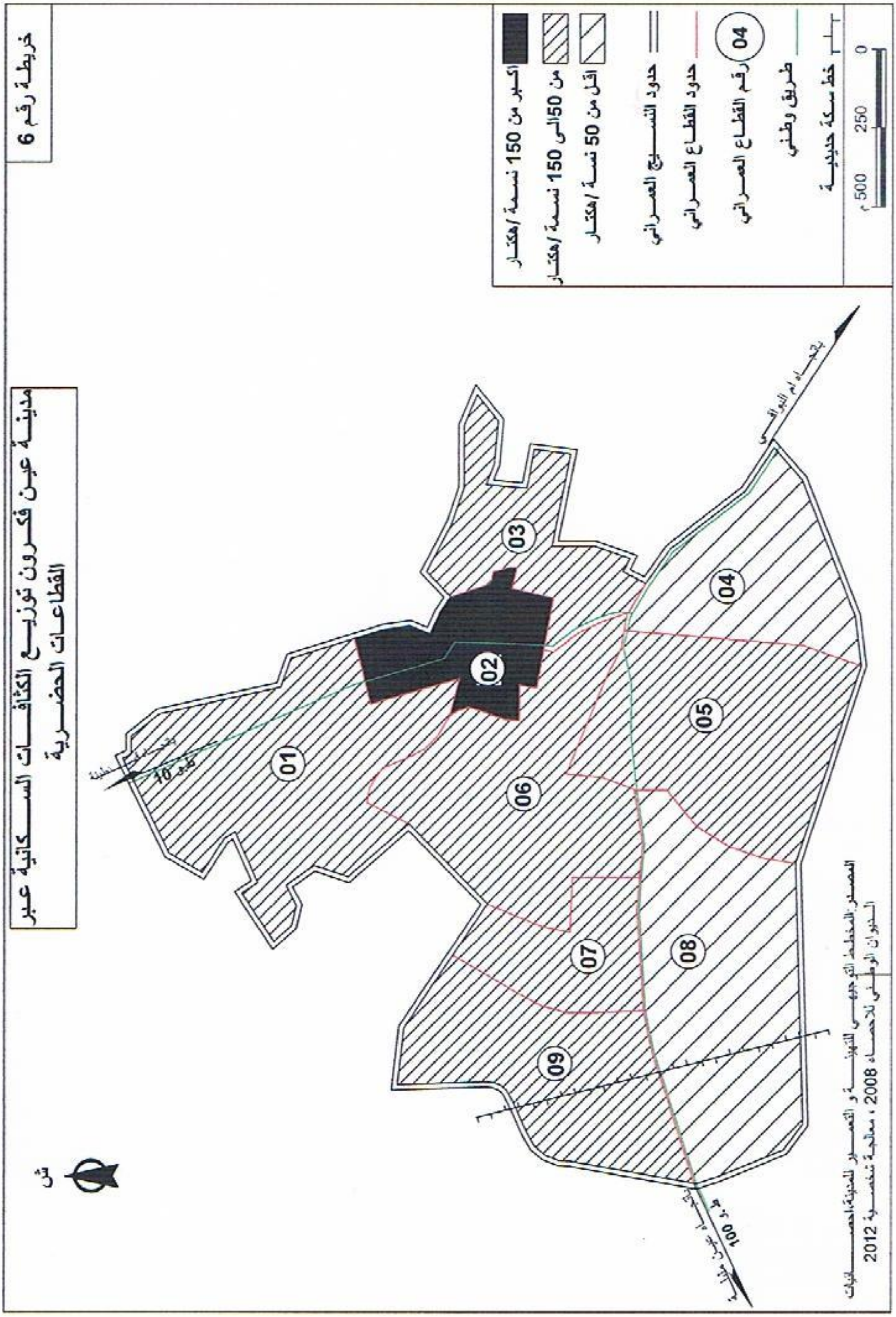
خريطة رقم 6
مدينة عين فكرون توزيع الكثافات السكانية عبر القطاعات الحضرية
اكبر من 150 نسمة /هكتار
من 50الى 150 نسمة /هكتار
اقل من 50 نسمة /هكتار
حدود النسيج العمراني
حدود القطاع العمراني
04 رقم القطاع العمراني
طريق وطني
خط سكة حديدية
0
250
500 م
01
02
03
04
05
06
07
08
09
ط و 10
ط و 100
ش
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للمدينة،احصائيات الديوان الوطني للاحصاء 2008 ، معالجة شخصية 2012

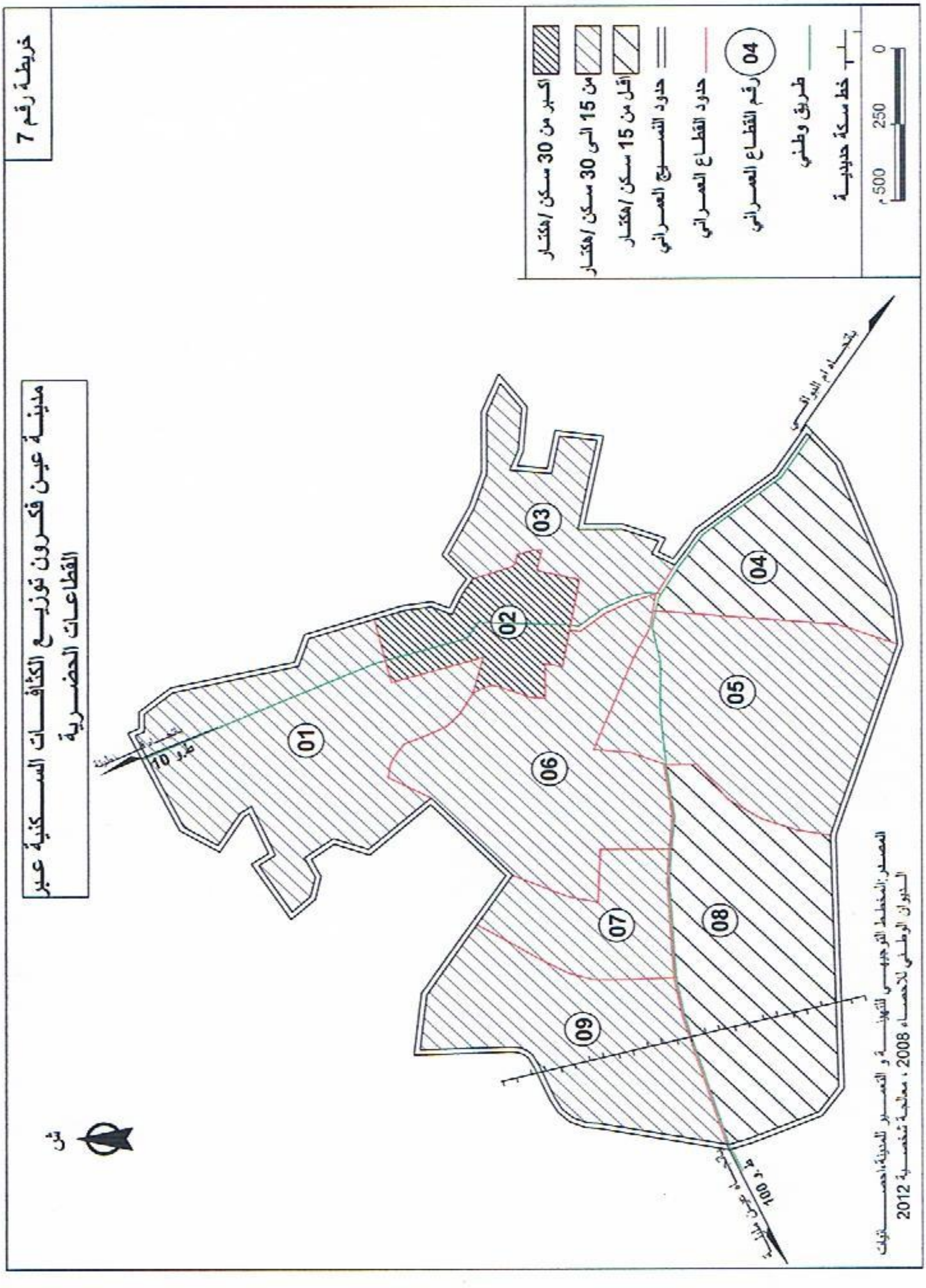
خريطة رقم 7
مدينة عين فكرون توزيع الكثافات السكنية عبر القطاعات الحضرية
اكبر من 30 سكن /هكتار
من 15 الى 30 سكن /هكتار
أقل من 15 سكن /هكتار
حدود النسيج العمراني
حدود القطاع العمراني
04 رقم القطاع العمراني
طريق وطني
خط سكة حديدية
500م
250
0
01
02
03
04
05
06
07
08
09
ط.و 10
باتجاه أم البواقي
ط.و 100
ش
الديوان الوطني للاحصاء 2008 ، معالجة شخصية 2012

المبحث الثـــاني: الـــدراسة الاقتصـــادية

بدراسة التركيب الاقتصادي لسكان مجال ما يتسنى لنا التعرف على مؤشرات هامة لها تأثيرها البالغ في تحديد كيفية تخطيط المشاريع و برمجتها في المستقبل و كذلك وضع تصور للتنظيم المجالي من خلال معرفة النشاط الاقتصادي الأكثر استقطابا و نسبة البطالة و تحديد القوة العاملة و توزيعها على مختلف نشاطات القطاعات الاقتصادية الكبرى.

1 ـ الداخلون في سن العمل:[1]

هم كل الأشخاص من كلا النوعين و القادرون على العمل و الراغبون فيه و الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 سنة و 59 سنة، و قدر عددهم بالبلدية سنة 2008 بـ 24411 شخص، و يمثلون نسبة 50.35% من مجموع السكان و ينقسم الداخلون في سن العمل إلى:

1 ـ 1 ـ القوة العاملة:

تضم جميع المشتغلين فعلا و الباحثين عن العمل ممن لم يجدوا فرصة لدخول سوق العمل برغم بحثهم عنه،قدر عددهم 16349 شخص سنة 2008 أي بنسبة 67 % من السكان النشطين و نسبة 33.50%من مجموع السكان ، و تنقسم القوة العاملة بدورها إلى قسمين:

1 ـ 1 ـ 1 ـ المشتغلين فعلا:

هي الفئة المشتغلة فعلا،والذين يتقاضون أجرا شهريا مقابل عملهم بحيث يساهمون في الإنتاج و الحركة الاقتصادية بالبلدية،و يبلغ عددهم 14132 شخص بنسبة 86.44% من القوة العاملة

1 ـ 1 ـ 2 ـ البطالين:

هم الأفراد الباحثين عن العمل و لم تسمح لهم الفرصة لذلك ،عددهم 2124 شخص سنة 2008 أي بنسبة 13.00% من مجموع القوة العاملة و هذا راجع إلى الوضعية الاقتصادية البلاد.

1 ـ 2 ـ القوة غير العاملة:

تضم الأشخاص الغير قادرين على العمل و نقصد بهم خاصة الذين تعيقهم إما عوائق نفسية أو جسدية، النساء ربات البيوت و الطلبة، و قد بلغ عددهم 6541 شخص[2].

2 ـ الخارجون عن قوة العمل:

و هم السكان المعالين و الذين لا يسمح لهم القانون بالعمل ممثلين في فئة صغار السن(الأطفال)

[1]+[2]التعداد العام للسكن و السكان لسنة2008

من 00-05 سنوات و تضم 6765 طفل[1]،فئة المتمدرسين من 06 -18 سنة و تضم 13215 تلميذ،فئة كبار السن(الشيوخ) من 60 فأكثر،و تضم 3024 شيخ.

3 مستوى النشاط الاقتصادي:

1-3 نسبة النشاط:

جدول رقم(8): مدينة عين فكرون، تطور نسبة النشاط خلال الفترة 1998-2012

1998			2008			2012		
السكان في سن العمل	السكان النشطين	النسبة %	السكان في سن العمل	السكان النشطين	النسبة %	السكان في سن العمل	السكان النشطين	النسبة %
16971	6208	36.58	18122	15665	86.44	17992	16610	92.32

المصدر:تقرير مخطط شغل الأراضي 2+3 بعين فكرون سنة 2010 ص32 .

شهد عدد السكان النشطين تطورا محسوسا في المدينة من 34.02% في سنة 1998،لتصل إلى 86.44% سنة2008،ثم 92.32%سنة2012،و هذا يدل على أن الطبقة العاملة الفعلية في تزايد مستمر،مقارنة مع السكان في سن العمل،و بالتالي ظهور نوع من الاستقرار فيما يخص الشغل.

2-3 نسبة البطالة:

جدول رقم(9):مدينة عين فكرون، تطور نسبة البطالة خلال الفترة1998-2012

1998			2008			2012		
السكان في سن العمل	السكان البطالين	النسبة %	السكان في سن العمل	السكان النشطين	النسبة %	السكان في سن العمل	السكان النشطين	النسبة %
16971	6208	29.62	18122	2457	13.56	17992	1382	7.68

المصدر:مخطط شغل الأراضي 2+3 بعين فكرون سنة 2010 ص32

بمقارنة نسبة البطالة بين سنتي2008،1998و2012،نلاحظ تناقصها تدريجيا،من 29.62 % سنة 1998 إلى 13.56% سنة 2008،لتتقلص سنة 2012 إلى 7.68 %،و هي نسبة منخفضة جدا مقارنة ، بنسبة البطالة في أهم المدن بالولاية ،حيث أن نسبتها بمدينة أم البواقي بلغت 10.58%[2] سنة 2012،عين مليلة بلغت 9.15%،عين البيضاء 13.26%، وهذا يعود إلى توفر مناصب العمل خاصة في مجال التجارة التي أصبحت تستقطب اغلب اليد العاملة بالمدينة.

[1]التعداد العام للسكن و السكان لسنة 2008.
[2]مونوغرافيا ولاية ام البواقي لسنة 2012..

3-3- مؤشر الإعالة:

جدول رقم(10):مدينة عين فكرون،مؤشر الإعالة لسنوات 1998، 2008 و2012

السنوات	إجمالي السكان	المشتغلين فعلا	مؤشر الإعالة
1998	40666	6208	7.80
2008	48804	15665	3.45
2012	53370	16610	3.21

المصدر: التعداد العام للسكن والسكان2008 و معطيات مديرية البرمجة ومراقبة الميزانية لولاية أم البواقي

مؤشر الإعالة يعبر عنه بالعلاقة بين السكان القاطنين بالمدينة و عدد الأشخاص المشتغلين فعلا ،في مدينة عين فكرون نلاحظ تناقص كبير في مؤشر الإعالة، حيث كان يمثل 7.80 سنة 1998 و أصبح يمثل 3.45 سنة 2008 لينخفض و لو بنسبة ضئيلة سنة 2012 لنسبة 3.12 ،و هو مؤشر جيد باعتبار أن المعدل المثالي و المقدر من طرف وزارة التخطيط و تهيئة الإقليم بأربعة (04) أفراد لكل مشتغل.

4 - توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الكبرى:

من خلال هذا العنصر تحدد وجهة العمل لسكان المدينة وذلك بتحديد القطاع الاقتصادي السائد و الأكثر استقطابلليد العاملة ،خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى سنة 2012 .

جدول رقم(11):مدينة عين فكرون،توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى، خلال فترة 1998، 2008 و2012

السنة	القطاع الأول		القطاع الثاني		القطاع الثالث		المجموع	
	عدد المشتغلين	النسبة %	عدد المشتغلين	النسبة %	عدد المشتغلين	النسبة %	عدد المشتغلين	النسبة %
1998	731	11.77	2422	39.17	3055	49.37	6208	100
2008	5547	35.41	1048	6.69	9070	57.89	15665	100
2012	4475	26.94	3384	20.37	8751	52.68	16610	100

المصدر:المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عين فكرون+مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية أم البواقي

1-4 القطاع الأول (الفلاحة):

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المشتغلين في القطاع قد تطورت بشكل كبير و ذلك من نسبة 11.77% إلى 35.41 % لينخفض سنة 2012 لنسبة 26.94%،و يرجع السبب في ذلك إلى أن غالبية السكان مالكين لأرض فلاحية بالإضافة تحسن الوضع الأمني بالجزائر بعد العشرية السوداء،كما أن الحكومة الجزائرية قد خصصت البرنامج الخماسي 2005-2009 للإنعاش الاقتصادي خاصة قطاع الفلاحة.

2-4-القطاع الثاني(الصناعة و الأشغال العمومية):

قدرت نسبة المشتغلين في هذا القطاع سنة 1998 بـ 39.17% إلا أننا نلاحظ انخفاض معتبر لهذه النسبة سنة 2008 الى نسبة 6.96% ،و ذلك راجع إلى أن قطاع الصناعة تفرض عليه الدولة مراقب شديدة ،الغرامات الجبائية فيه كبيرة و الفائدة منخفضة ،نقص الخبرة في هذا المجال،كما ان المنافسة القوية لباقي القطاعات،خاصة النشاط التجاري ،لما يوفره من ربح و بسهولة، لذلك اتجه عدد كبير من اليد العاملة إليها ، لكن نسبة المشتغلين بالقطاع عادة لترتفع سنة 2012 لنحو20.37%،ربما يرجع السبب إلى برامج الدولة لدعم الاستثمار في هذا المجال.

3-4-القطاع الثالث(تجارة و خدمات):

قدرت اليد العاملة بهذا القطاع سنة 1998 بـ 49.37% و هي نسبة مرتفعة بالمقارنة مع القطاع الأول و الثاني ثم تزايدت النسبة لتصل سنة 2008 إلى 57.89%، و ذلك لنفور المشتغلين من القطاعات الأخرى نحو ها القطاع لإدراكهم انه أكثر راحة و أكثر مردودية خاصة مع ازدهار التجارة بالمدينة ،لكن النسبة انخفضت سنة 2012 إلى 52.68%ربما لان النشاط و صل إلى ذروته ،أو بسبب توجه اليد العاملة إلى القطاعات الأخرى ،خاصة مع دعم الدولة لها ،بتسهيل تقديم قروض للاستثمار فيها(الفلاحة و الصناعة).

شكل رقم(4):مدينة عين فكرون،تطور نسبة المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى لفترة 1998-2012

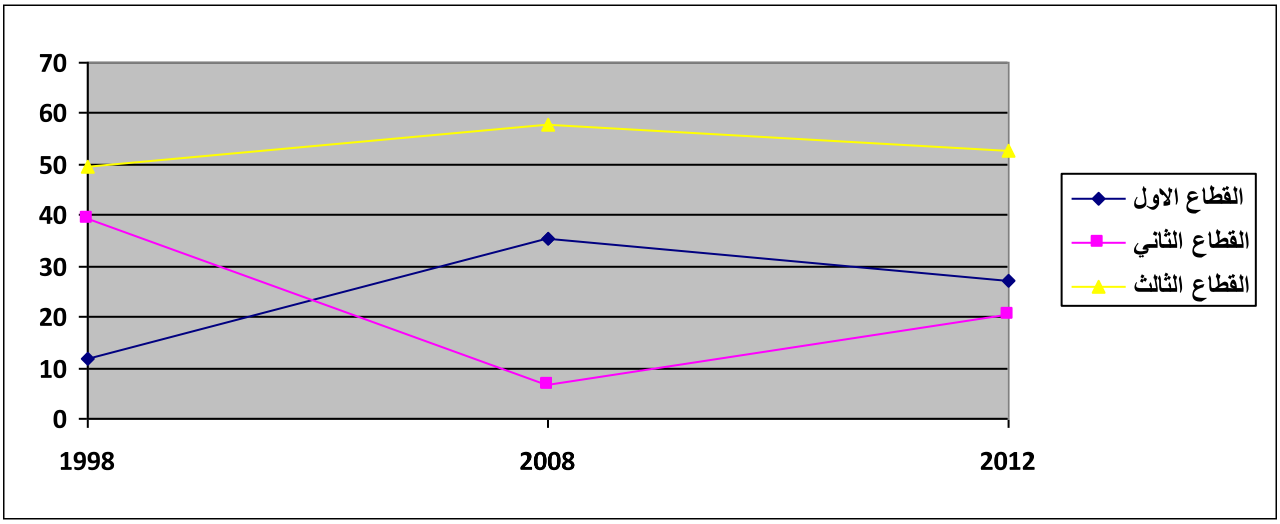

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل استنتجنا ما يلي:

- نمو سكاني كبير حيث تزايد عدد السكان من 6889 سنة 1966 ليبلغ 53370 نسمة سنة 2012 أي انه تضاعف سبعة مرات،و يعود سبب ذلك:
  - ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية نتيجة ارتفاع عدد الولادات و انخفاض عدد الوفيات.
  - الهجرة الوافدة للمدينة من الأرياف خاصة في الفترة التي تم فيها الترقية الإدارية لدائرة أم البواقي إلى مستوى ولاية خلال التقسيم الإداري لسنة 1974 الذي ساهم في توفر العمل بالمدينة.
- قوة بشرية معتبرة حيث بلغت نسبة السكان في سن العمل 50.35% من مجموع السكان في المدينة و كانت نسبة القوة العاملة منها 67%.
- نلاحظ تطور عدد السكان النشطين حيث في سنة 1998 بلغت نسبتهم 34.02% لتصل سنة 2012 إلى 92.32% ،كما لاحظنا أن نسبة البطالة قد تناقصت من 29.73% سنة 1998 إلى 7.68% سنة2012، و ذلك راجع إلى أن نمو النشاط التجاري بالمدينة وفر مناصب شغل كثيرة لسكان المدينة.
- سيطرة القطاع الاقتصادي الثالث عبر مختلف المراحل الممتدة من 1998 إلى 2012 بالمدينة، يليه مباشرة القطاع الثاني و أخيرا القطاع الأول،و يعزى ذلك إلى أن التجارة بالمدينة ازدهرت كثيرا خلال هذه الفترة فأصبحت تستقطب اليد العاملة،بالإضافة إلى أنها نشاط مربح جدا ،ولا يحتاج إلى جهد كبير،مقارنة بالقطاعات الأخرى.

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، اتضح أن المجال طرا عليه تحول كبير حيث بعدما كانت المنطقة ذات طابع فلاحي، تحولت وظيفيا نحو القطاع الاقتصادي الثالث الذي ساهم كثيرا في تناقص نسبة البطالة، و أصبح المجال يتميز بقوة عاملة معتبرة،فالسؤال المطروح هنا كيف حدث هذا التحول؟ و ما هي العوامل التي ساهمت في ذالك؟

الفصـــــــــل الخامس

البنية التجارية للمدينة

- تنوع وكثافة متباينة لتجارة الألبسة –

تمهيد:

اتضح من خلال الدراسة العمرانية ، الديموغرافية و الاقتصادية مجال الدراسة عرف تحولا وظيفيا، من منطقة يسودها الطابع الفلاحي نحو قطاع الخدمات، في هذا الفصل سنشرع في دراسة النشاط التجاري بـالمدينة بافتراضه سببا لكل التحولات، و لأهميته الاقتصادية و الاجتماعية لسكان المدينة ،و باعتباره السمة البارزة بها.

لذا سنتطرق إلى دراسة مراحل تطور النشاط التجاري بالمدينة ،و وزنه الاقتصادي و الاجتماعي، كم ا سنقوم بتصنيـف النشاط التجـاري وفق معايير مختلفة،كما سنحاول معرفة خصائصه و الأصناف التجارية الأكثر انتشارا ،و المناطق التـي تتركـز بهـا مختلف الأنشطة التجارية و كذا كثافتها.

المبحث الأول : أهمية النشاط التجاري بالمدينة

1 تطور التجارة بالمدينة:

شهدت مدينة عين فكرون تطورا في حجم الأنشطة التجارية الممارسة و هذا نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد نحو نظام اقتصاد السوق [1] ،و قد تزامن ذلك مع توفر رؤوس أموال خاصة من طرف السكان النازحين من الريف ،بسب الاوضاع الأمنية السيئة آن ذاك ،حيث أصبحت الآن قطبا تجاريا ضمن مدن الشرق الجزائري[2] و ممونا رئيسيا للسوق الوطنية بالملابس المستوردة.

بوادر تجارة السلع المستوردة ظهرت بالمدينة أواخر سنوات الثمانينيات تقريبا سنة 1988 [3] و كانت تنتشر السلع المستوردة بواسطة الحقائب بكميات قليلة أو ما يعرف بتجارة "الكـــــابة"،في البداية من طرف المهاجرين الجزائريين في فرنسا، ثم من طرف تجار "ترابانـدو" و هي كلمة فرنسية تعني "trabendistes" [4] ، هذه التجارة غير قانونية (سلع مهربة)، بعد فرنسا اتجه التجار إلى تونس ، المغرب، ليبيا و مصر ، و كانت السلع المستوردة تتمثل أساسا في الملابس الجاهزة و القماش ،الأفرشة و الأغطية، بعد فتح السوق و تحرير التجارة العالمية التي كرسها دستور سنة 1989،اتجه التجار إلى الاستيراد من الخارج بطريقة قانونية، و بكميات كبيرة، كانت الوجهة الأولى لهم مصر، و كانت أهم السلع المستوردة منها هي العجلات المطاطية، الحصير البلاستيكي و الملابس الجاهزة ،هذه الأخيرة كانت وجهة اغلب التجار كونها لا تتطلب رأسمال كبير بالإضافة إلى منافستها السلع المحلية من حيث الجودة و السعر.

إلى غاية سنة 1993 كانت مصر الوجهة البارزة، لكن بعد تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و دبي أصبحت دبي وجهة لأغلب تجار الاستيراد و استمر إلى غاية سنة 1995 ،حيث اتضح للتجار أن السلع المستوردة من دبي مصدرها الصين بعد سنة 1996 إلى غاية سنة 2000 أصبحت الصين الوجهة المفضلة للمستوردين،حيث كان عددهم في البداية محدود

---

[1] أهم القوانين المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية هو قانون المالية التكميلي الصادر بتاريخ 1990/08/07 و الذي يعتبر أول إجراء رسمي يؤكد مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية حيث منح المشرع لتجار الجملة و الوكلاء الحق في استيراد البضائع و إعادة بيعها.

[2] - Les "nouveaux riche "de l'importation algérienne : des agents de la transformation sociale et urbaine ?Etude dans quatre petite villes du Nord-Est algerien (Ain Fakroun,Ain M'lila,El Eulma,Tadjenanet),Brahim Benlakhlef et Pierre Bergel,Méditérraneé N°116-2011,p19

[3] تحقيق ميداني ديسمبر 2012-حيث تم الاستعانة بأربع من أقدم التجار بالمدينة من اجل تكوين فكرة عن مراحل تطور النشاط التجاري بالمدينة-

[4] Les "nouveaux riche "de l'importation algérienne ,idem p19

جدا، و رأس مال التجارة متواضع مما أدى بأغلب التجار إلى رفع رأس المال من خلال الشراكة من اجل تعزيز الاستيراد،بعد سنة 2000 و إلى يومنا هذا تضاعف عدد المستوردين و أصبح معتبرا، و يعد اليوم تجار مدينة عين فكرون من أهم و اكبر الممونين للسوق المحلية بالملابس الجاهزة المستوردة ،و بعدما كانت الصين وحدها الوجهة في البداية توجه التجار بعدها أيضا إلى الاستيراد من سوريا و تركيا بحثا عن الجودة و قد انتشرت الألبسة الجاهزة السورية خاصة النسائية لجودتها مقارنة بالسلع الصينية، و أسعارها المعقولة وتوقف الاستيراد من سوريا بعد الاضطرابات التي عرفت ها البلاد سنة 2011، أما السلع التركية فهي تتميز بالجودة العالية و أثمانها المرتفعة و هي مطلوبة أكثر من طرف تجار التجزئة أما السلع الصينية فهي مطلوبة من طرف اغلب الزبائن(المستهلكين) خاصة ألمحدودي الدخل، و هنا نلاحظ أن المستورد دائما يبحث عن مصدر السلع لغرض اقتنائها , فهل في المستقبل تتغير وجهة المستثمرين إلى الإنتاج و نقل التكنولوجيا في صناعة الألبسة بدل استيرادها فقط؟

1-1- تطور عدد السجلات التجارية بالمدينة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2012:

اعتمدنا في دراسة تطور عدد السجلات التجارية بالمدينة على معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية أم البواقي خلال فترة عشرة سنوات من سنة 2003 إلى غاية 2012 و قد تحصلنا على النتائج التالية:

شكل رقم(5):مدينةعين فكرون:تطور عدد السجلات التجارية خلال الفترة 2003- 2012

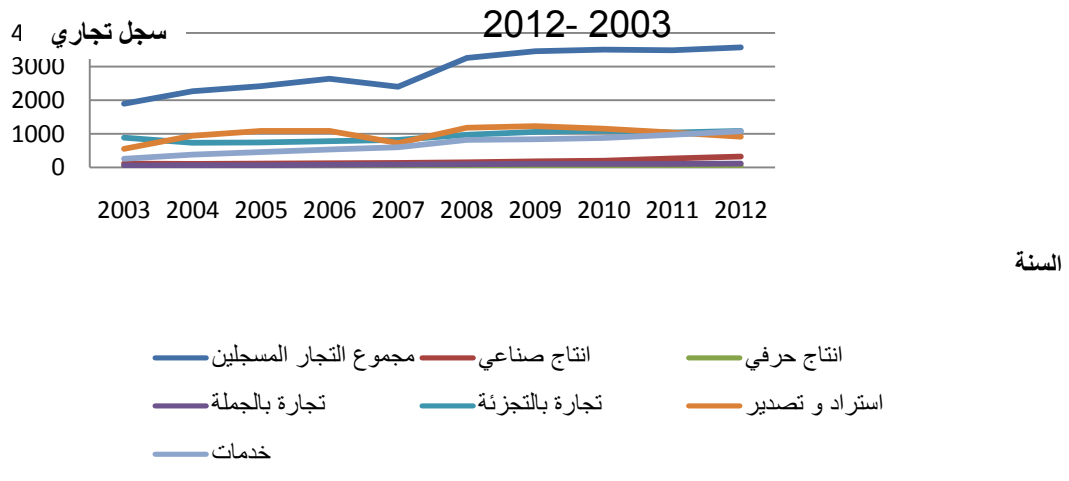

من خلال الشكل رقم 5، عدد السجلات التجارية عرفت تطورا مستمرا،خلال العشر سنوات،و هو تطور معتبر بالنسبة لسجلات الاستيرا د و التصدير،التجارة بالتجزئة و الخدمات،أما بالنسبة للنشاط الصناعي،الإنتاج الحرفي و تجارة بالجملة فقيمها بقيت منخفضة و لم تتطور كثيرا،باستثناء النشاط الصناعي الذي عرف تطورا محسوسا انطلاقا من سنة 2009،وقد لوحظ في سنة 2007 انخفاض مفاجئ في عدد السجلات التجارية بالمدينة، فبعدما بلغ عدد السجلات في سنة 2006 عدد 2636 انخفض سنة 2007 ليبلغ 2399 و سبب هذا الانخفاض هو انخفاض عدد السجلات التجارية للاستيراد و التصدير من 1086 سجل تجاري سنة 2006 ليبلغ 728 سجل سنة 2007 ، وهذا راجع إلى أحكام قانون المالية التكميلي لسنة 2005 [1] الذي أعاد النظر في نشاط ممارسة الاستيرا د برفع رأس مال شركات الاستيرا د إلى 20 مليون دينار جزائري،إلا أن العدد عاد ليرتفع سنة 2008 ليبلغ 3254، وذلك بارتفاع عدد سجلات نشاط الاستيرا د و التصدير إلى 1180،بالإضافة إلى التطور المحسوس في عدد سجلات تجارة التجزئة والخدمات، وقد استقر مجموع السجلات التجارية في الفترة بين سنتي 2009 و 2011 في حدود 3500 سجل تجاري ،و على العموم نلاحظ تطور خلال العشرة سنوات ففي سنة 2003 كان عدد السجلات 1900 سجل،بلغ سنة 2012 عدد 3571 سجل تجاري، وهو يعادل تقريبا ضعف ما كان عليه في سنة 2003 ، و هذا ما يبين أن النشاط التجاري أصبح يفرض نفسه كنشاط بين اغلب شرائح المجتمع بالمدينة.

2 -المحلات التجارية:

2-1- الأصل الجغرافي لتجار المحلات:

الحركة التجارية النشطة بمدينة عين فكرون جعلها وجهة للكثير من المستثمرين من المدن المجاورة فمن خلال نتائج العيينة المدروسة تم التعرف على الأصل الجغرافي لتجار المدينة: من خلال الخريطة رقم (8) ، اغلب التجار بمدينة عين فكرون أصلهم من المنطقة نفسها بنسبة بلغت 56.21%، تليها مباشرة تجار وافدون من مدينة هنشير تومغني و عين كرشة بنسب 23.1% و 10.69% على التوالي،يعود ذلك أولا إلى قرب المسافة و قلة فرص العمل بالمدينتين،كما لوحظ وجود تجار أصلهم من مدن مختلفة أكثر بعدا أهمها مدينة عين مليلة

[1] المرسوم التنفيذي رقم 05/458 المؤرخ في 2005/12/04

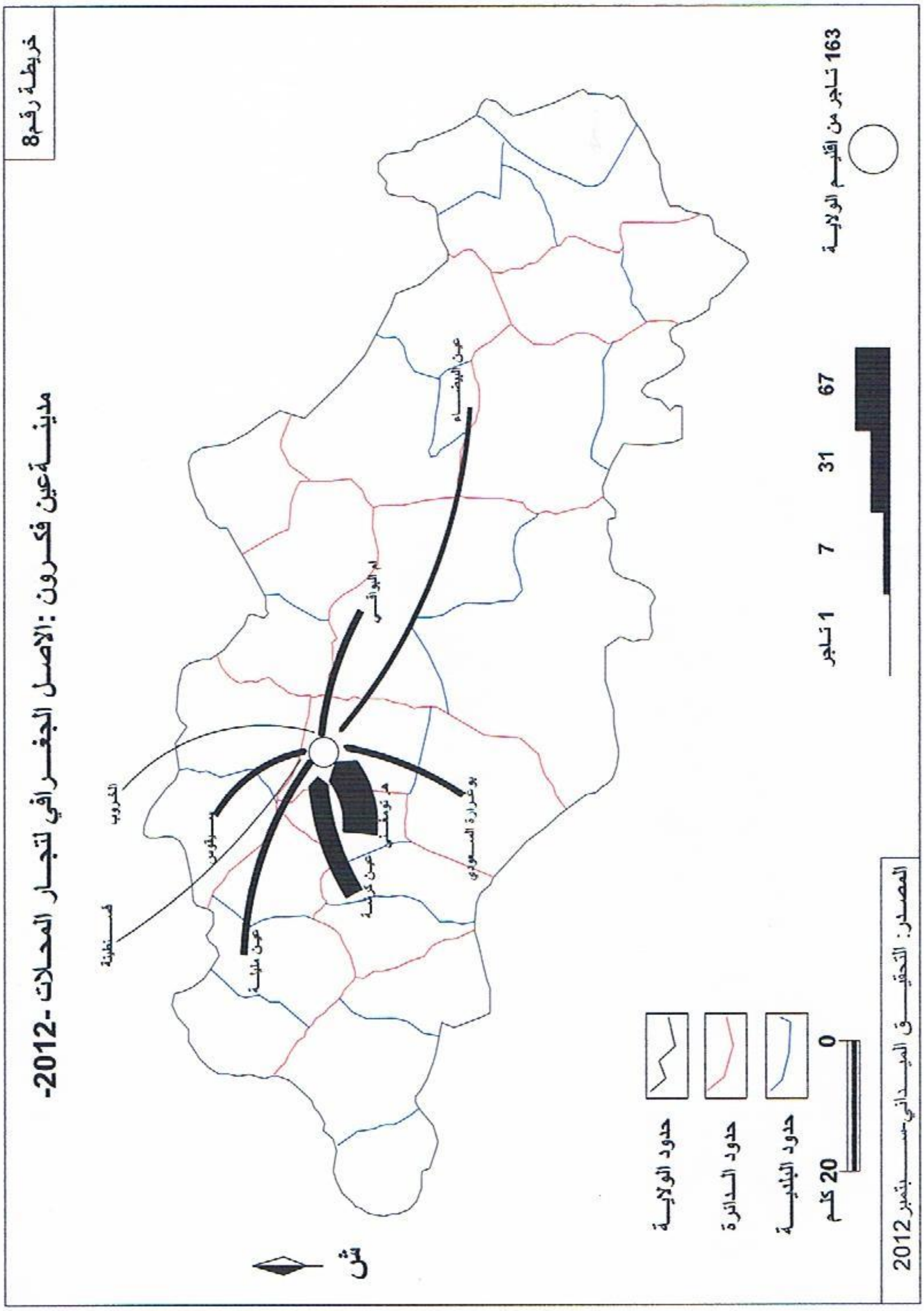
خريطة رقم8
مدينـــةعين فكـــرون :الاصـــل الجغـــرافي لتجـــار المحـــلات -2012-
عين البيضاء
ام البواقي
بوغرارة السعودي
عين كرشة
عين مليلة
الخروب
قسنطينة
163 تـاجر من اقليـم الولايـة
1 تـاجر
7
31
67
حدود الولايـة
حدود الـدائرة
حدود البلديـة
0
20 كلم
ش
المصـدر: التحقيـق الميـداني سبتمبر2012

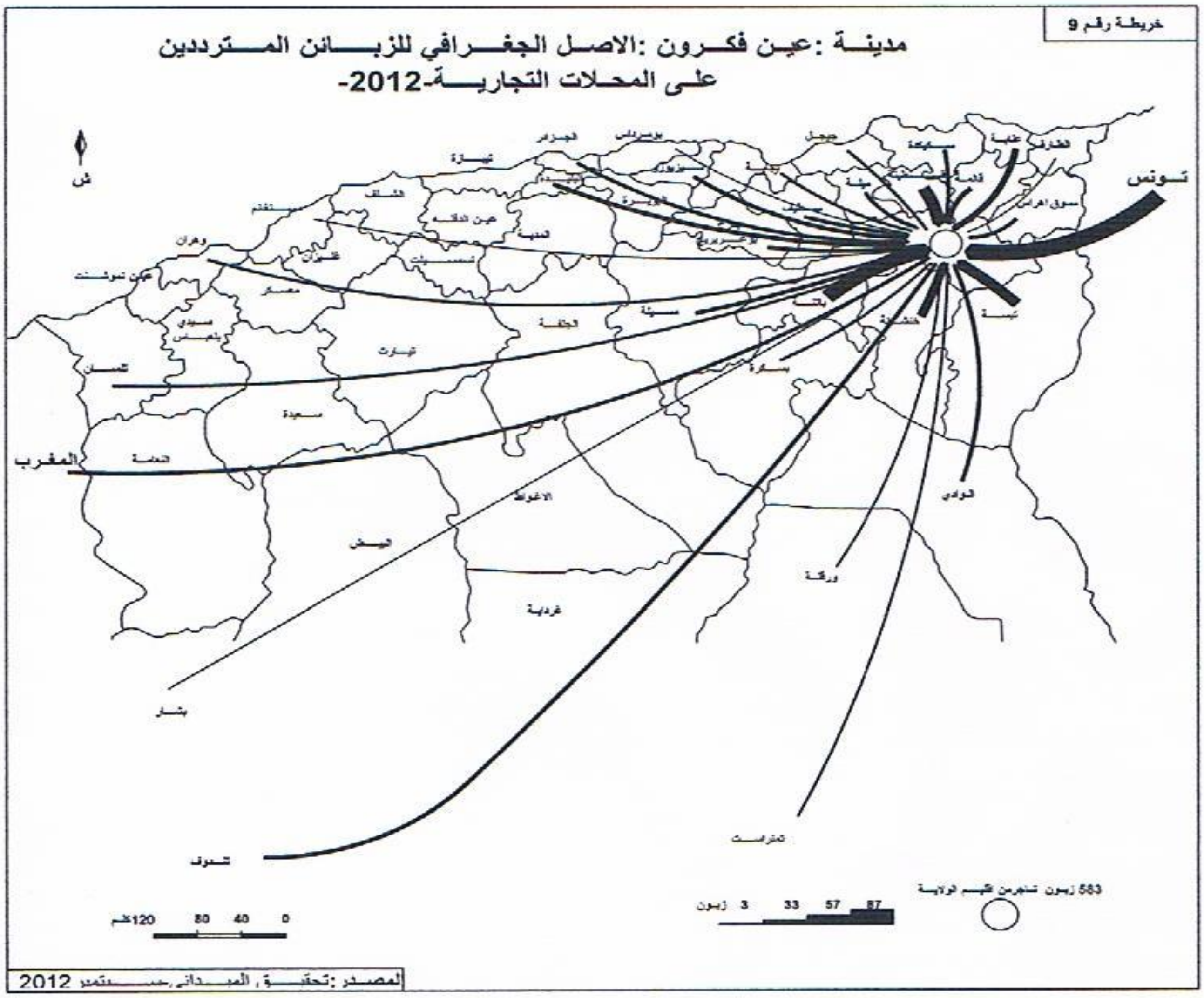
خريطة رقم 9
مدينة :عين فكرون :الاصل الجغرافي للزبائن المترددين
على المحلات التجارية-2012-
ش
تونس
المغرب
الجزائر
تيبازة
وهران
تلمسان
الجلفة
تيارت
سعيدة
النعامة
الاغواط
البيض
غرداية
ورقلة
الوادي
بشار
تندوف
تمنراست
تبسة
عنابة
الطارف
سوق اهراس
جيجل
بومرداس
سكيكدة
ميلة
خنشلة
باتنة
مسيلة
بسكرة
583 زبون تاجرمن اقليم الولاية
87 57 33 3 زبون
120كلم 80 40 0
المصدر :تحقيق الميداني سبتمبر 2012

و أم البواقي بنسب 2.76 % و 2.41%،فالسبب الرئيسي لقدوم هؤلاء التجار هو الإشعاع الوطني و الدولي لتجارة بيع الملابس الجاهزة و ما تدره من أرباح.

2-2- الأصل الجغرافي للزبائن:

من خلال النتائج الأولية السابقة نجد تخصص مدينة عين فكرون في نوع من التجارة ، ما جعلها مركز جذب هام، حيث ترتفع بها الترددات بشكل كبير ،خاصة في المواسم كالأعياد و الدخول المدرسي، نتيجة التنوع الكبير في السلع،و أسعارها المعقولة،حيث من خلال نتائج التحقيق الميداني وجدنا أن مجال تأثير النشاط التجاري للمدينة بلغ 29 ولاية[1] انظر الخريطة رقم (9) و حتى من الدول المجاورة كتونس، ليبيا(توقفت المعاملات التجارية معها بعد الاضطرابات الأمنية)و المغرب،و ينقسم الوافدون نحو المدينة إلى صنفين، الأول هم تجار التجزئة و الجملة من اجل اقتناء السلع لمحلاتهم و ،أما الصنف الثاني فهم الزبائن المستهلكين و يتوافدون من المدن و الولايات المجاورة.

2 3 .الوزن الاقتصادي لتجارة المحلات(رقم الأعمال، و مصدر اقتناء السلع)

أهميــة التجــارة بمدينــة عين فكــرون يمكــن التماسها من خلال عنصرين أساسيين هما قيمة رقم الأعمال و أماكن التموين،و من خلال نتائج التحقيق الميداني وجدنا: [2]

2-3-1- رقم الأعمال:هو قيمة رأس المال المتعامل به بين التجار ،و يمكن تقسيم تجار مدينة عين فكرون على أساس رأس المال إلى ثلاث فئات:

أ- الفئة الأولى رأس المال >15مليار سنتيم:و تضم التجار الكبار، و الذي يفوق رقم أعمالهم 15 مليار سنتيم، و يمثلون نسبة 9.63% من مجموع التجار الذي شملهم التحقيق الميداني،و هم من التجار المستوردين و تجار الجملة.

ب- الفئة الثانية رأس المال 5-15مليار سنتيم: هم التجار المتوسطون، ممن تتراوح أعمالهم بين 5 مليـار سنتيـم و 15 مليار سنتيـم، ويمثلون نسبة 41.20 % من مجموع التجار،و هم يتمثلون في الغالب تجار الجملة و بعض المستوردين الصغار.

ج- الفئـة الثالثـة رأس المال <5 مليار سنتيم:و تضم التجار الصغار،وهم الذين لا يتعدى رقم أعمالهم 5 مليار سنيتم و يمثلون نسبة49.17 %من مجموع تجار المدينة و هم من تجار

[1] تحقيق ميداني سبتمبر 2012
[2] التحقيق الميداني ،سبتمبر2012.

التجزئة خاصة و بعض تجار الجملة.

يمكن أن نستنتج من خلال المعطيات السابقة ، أن مجال الدراسة يتميز بحركة كبيرة لرؤوس الأموال و حجم المعاملات المالية به ضخمة،إذ أن رقم الأعمال لمثل هذه التجارة بلغ أرقاما كبيرة جدا،و هذا يوحي بأهمية الحركة الاقتصادية الممارسة فيها .

شكل رقم(6):عين فكرون: تقسيم التجار حسب قيمة رأس المال

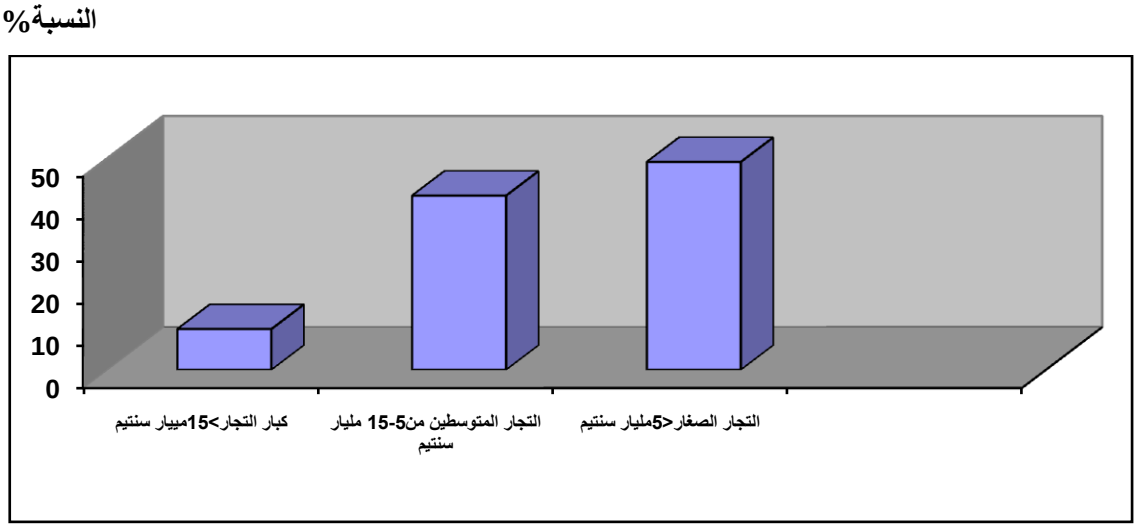

2-4- مصدر اقتناء السلع:

تستقبل تجارة المدينة منتجات من بعض الولايات الوطنية أهمها سطيف،ميلة، البليدة و الجزائر، و من خالج البلاد و أهمها الصين و تركيا ، و ذلك باختلاف أنواع السلع، و الخريطة رقم 10 و رقم 11 توضحان أماكن اقتناء السلع.

من خلال الخريطتين نستنتج أن مصدر اقتناء السلع يختلف فمنها ما هو من داخل الوطن و منها ما هو من الخارج إلا أن 63.79% من التجار الذين شملهم التحقيق الميداني يستوردون السلع من الخارج أي حوالي 185 تاجر من مجموع 290، وقد تصدرت الصين قائمة مناطق التموين حيث بلغ عدد التجار 129 تاجر بنسبة 44.48 % من التجار الذي شملهم التحقيق الميداني، و تأتي بعدها مباشرة تركيا بنسبة 15.17% واهم السلع المستوردة هي ألابسة الجاهزة ، أما التموين من داخل الوطن يقتصر على باقي المواد، كالمواد الغذائية، الأثاث المنزلي،الحلي...الخ

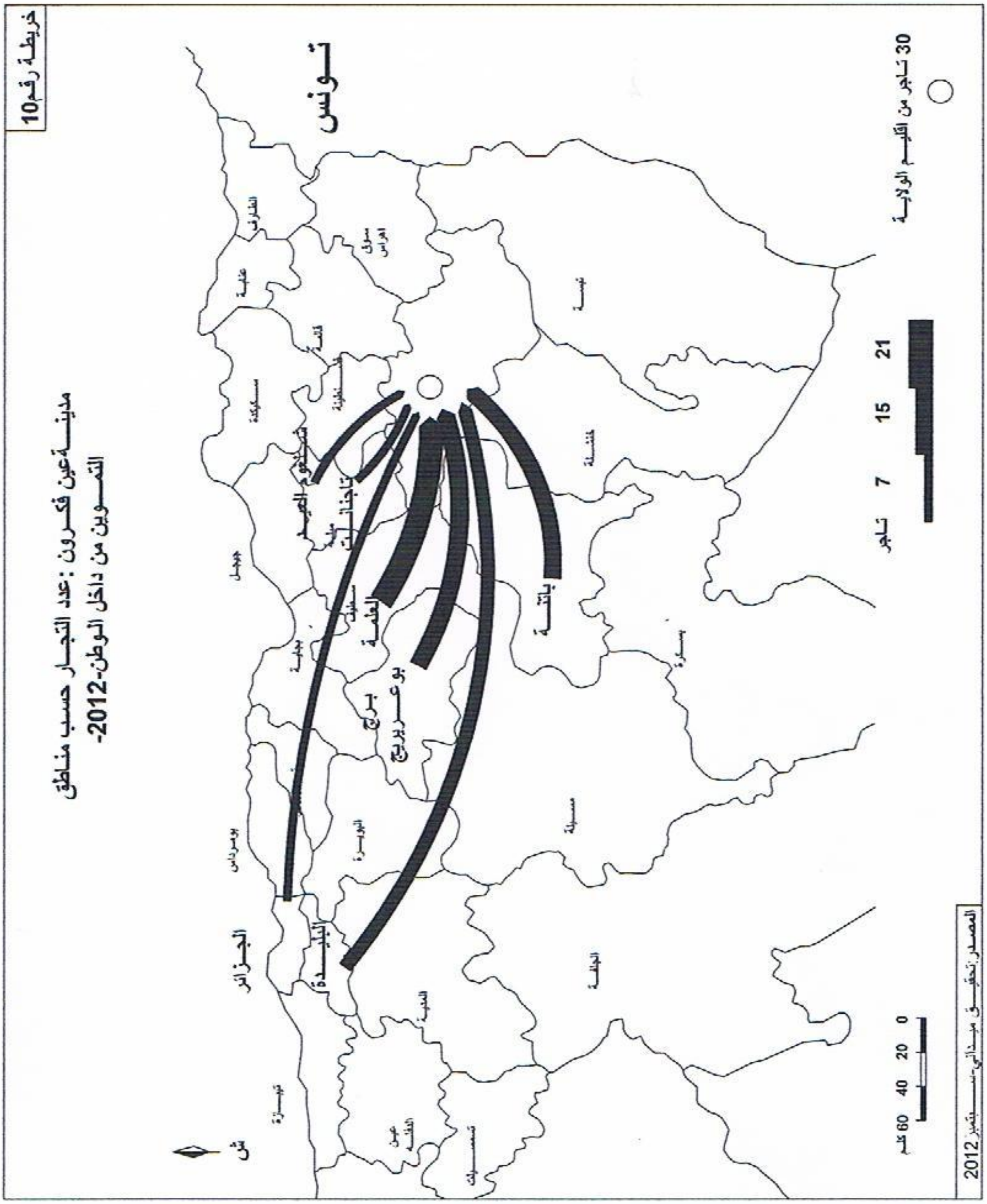
خريطة رقم10
مدينة عين فكرون :عدد التجار حسب مناطق التموين من داخل الوطن-2012-
تونس
الجزائر
البليدة
باتنة
برج بوعريريج
قسنطينة
سطيف
خنشلة
مسيلة
تبسة
30 تاجر من اقليم الولاية
تاجر 7 15 21
كلم 60 40 20 0
ش

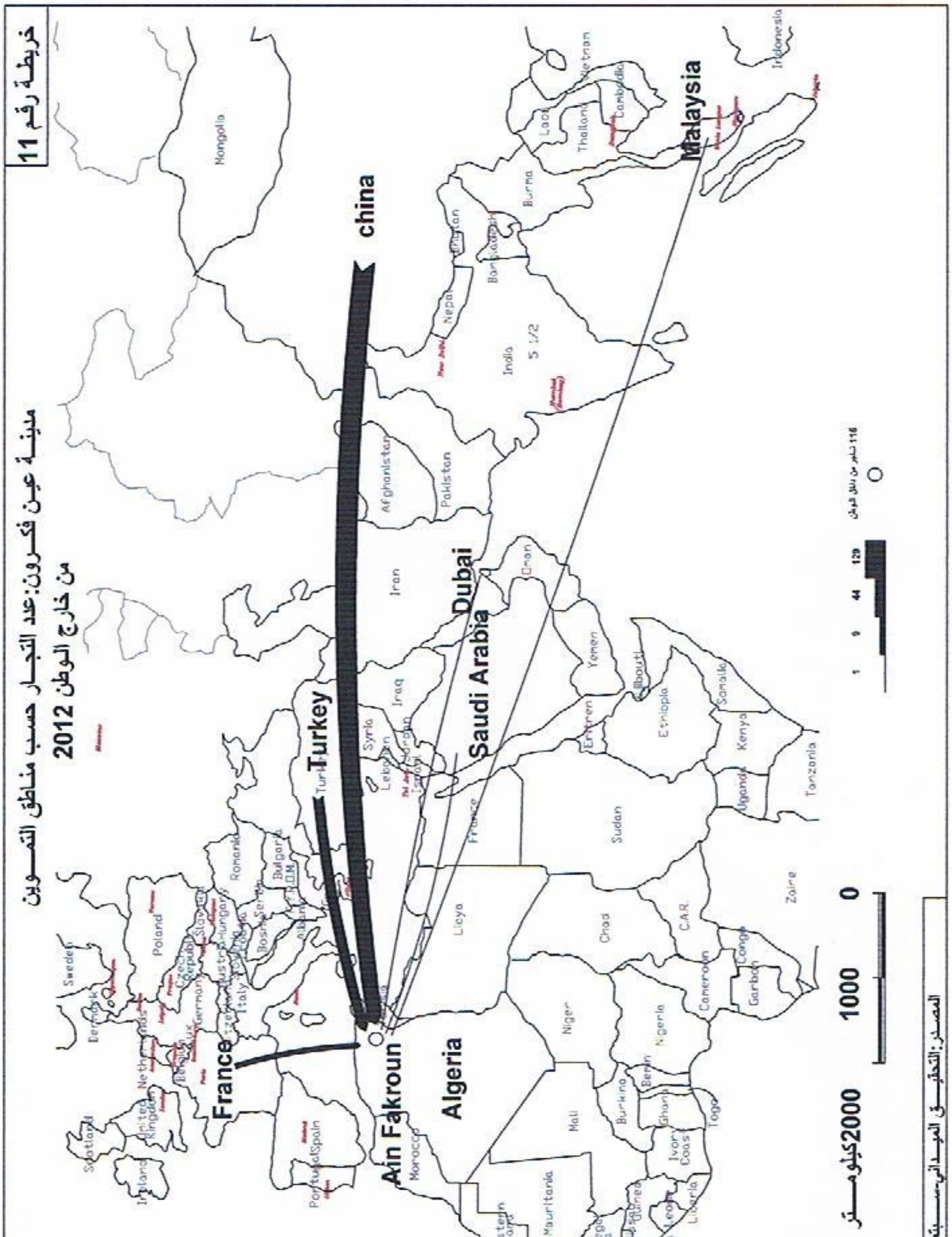
خريطة رقم 11
مدينة عين فكرون: عدد التجار حسب مناطق التموين
من خارج الوطن 2012
china
Turkey
France
Dubai
Saudi Arabia
Malaysia
Ain Fakroun
Algeria
0
1000
2000كيلومتر
المصدر: التحقيق الميداني سبتمبر 2012

2-5- حجم تجارة الجملة:

نظرا لأهمية تجارة الجملة بمجال الدراسة ارتأينا إبراز حجمها و كيفية توزيعها في كل قطاع عمراني،و من خلال نتائج التحقيق الميداني للعينة المدروسة، وجدنا أن المحلات تتعامل إما بالجملة ، بنصف الجملة، أو بالتجزئة ،و هي موزعة على القطاعات العمرانية للمدينة على النحو التالي:

جدول رقم(12):مدينة عين فكرون:توزيع تجارة الجملة ،نصف الجملة و تجارة التجزئة عبر القطاعات الحضرية- 2012-

رقم القطاع العمراني	عدد محلات تجارة الجملة	النسبة%	عدد محلات نصف الجملة	النسبة%	عدد محلات تجارة التجزئة	النسبة%	المجموع
01	18	6.20	10	3.45	7	2.41	35
02	1	0.34	3	1.03	26	8.96	30
03	0	0	3	1.03	17	5.86	20
04	0	0	1	0.34	9	3.10	10
05	1	0.34	18	6.20	21	7.24	40
06	2	0.69	17	5.86	31	10.69	50
07	0	0	9	3.10	1	0.34	10
08	49	16.89	28	9.65	3	1.03	80
09	9	3.10	5	0.17	1	0.34	15
المجمـوع	**80**	**27.56**	**94**	**30.43**	**116**	**40.24**	**290**

المصدر: تحقيق ميداني سبتمبر2012

من خلال الجدول وجدنا أن نسبة المحلات التي تتعامل بالتجزئة بلغت 40.24%، أما نسبة المحلات التي تتعامل بنصف الجملة فقد بلغت 30.43%، و نسبة المحلات التي تتعامل بالجملة 27.56 %،و قد لاحظنا انه:

يتركز اكبر عدد لمحلات تجارة الجملة بالقطاع الحضري 8 حيث أحياء السطحة بنسبة 16.89 % ، في حين تنعدم في القطاعات الحضرية 3،4 و 7،أما باقي القطاعات الحضرية فنسبتها تتراوح ما بين 0.34 % و 3.1%.

أما المحلات التي تتعامل بنصف الجملة فهي تتركز في القطاعات الحضرية 1،6،5 و 8 بنسب متقاربة ،و قد سجلت اكبر نسبة لها بالقطاع الحضري رقم 8 التي بلغت 9.65%.

أما محلات تجارة التجزئة فهي تتركز في مركز المدينة حيث القطاعات الحضرية 2، 3 و 6 بعدد محلات بلغت نسبتها على التوالي 8.96 %، 5.86% و10.96%

كما لوحظ أن نسبة المحلات التي تتعامل بالجملة بشكل عام بلغت 57.99% و هي نسبة كبيرة نستنتج من خلالها أن المنطقة تتعامل برؤوس أموال ضخمة و أن التجارة بها ذات بعد إقليمي و حتى دولي و هذا ما سوف نبينه في العناصر اللاحقة .

شكل بياني رقم(7):مدينة عين فكرون:تصنيف المحلات التجارية حسب التجارة بالجملة،نصف الجملة و التجارة بالتجزئة.

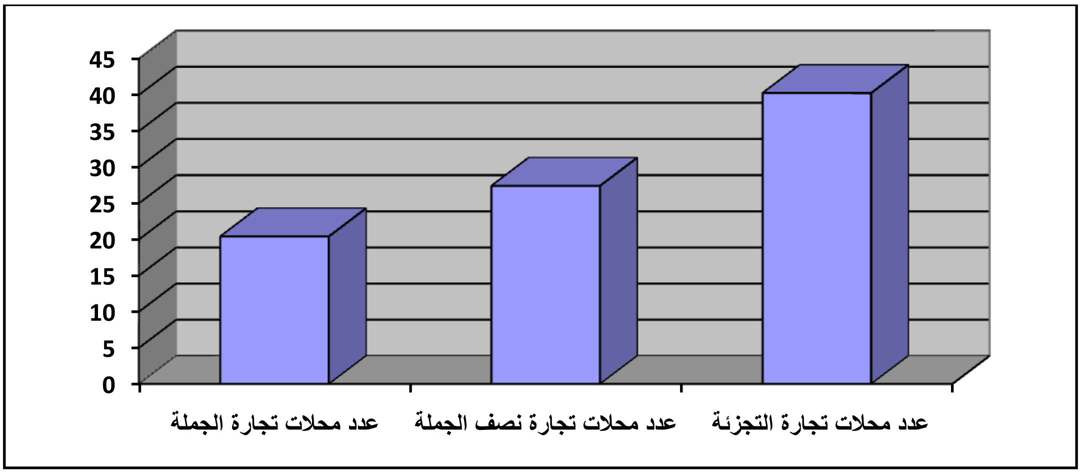

6-2- مستودعات تخزين السلع:

من خلال نتائج التحقيق الميداني تبين أن التجار إما يخزنون السلع بالجهة الخلفية للمحل أو باستعمال مستودع منفصل يكون في اغلب الأحيان مستأجر بحي بعيد عن الحركة التجارية حيث تنخفض قيمة الكراء أو باستعمال المستودعات بمقر سكناتهم و الجدول رقم 13، يبين عدد المستودعات بكل قطاع حضري،حيث نلاحظ أن 62.76% من المحلات التجارية التي شملها التحقيق الميداني تمتلك مستودعات للتخزين تتركز خاصة بالقطاع الحضري رقم 1،5، 6 و القطاع الحضري رقم 8 بنسبة 84%، و ذلك راجع الى طبيعة النشاط التجاري الممارس و المتمثل في تجارة الجملة و نصف الجملة ، التي تحتاج لمساحات للتخزين ،أما القطاع الحضري رقم 3 و 4 فنلاحظ عدم وجود متسودعات للتخزين بسبب سيادة تجارة التجزئة و الخدمات.

جدول رقم(13):مدينة عين فكرون:توزيع عدد مستودعات تخزين السلع عبر القطاعات الحضرية 2012

رقم القطاع الحضري	عدد المستودعات	النسبة%
1	26	14.28
2	5	2.75
3	00	00
4	00	00
5	28	15.38
6	23	12.64
7	11	6.04
8	76	41.76
9	13	7.14
المجموع	182	100

المصدر:تحقيق ميداني سبتمبر 2012

2-7-توفير مناصب للعمل:

إن الانتشار الكبير للتجارة بالمدينة ،و حجم الزبائن المتوافدين على المحلات لاسيما محلات بيع الملابس الجاهزة، شكل عامل ضغط كبير عليها ،مما تتطلب تشغيل اليد العاملة لضمان سير المحلات الموجودة،و قد بين الإحصاء الميداني أن متوسط نصيب المحل من المستخدمين يصل إلى 2عامل لكل محل،و يبلغ عدد اليد العاملة التي توظفها المحلات بحوالي 5805 عامل، و هي تمثل نسبة 34.95% من مجموع السكان المشتغلين بالمدينة، و حسب الدراسة الميدانية فقد أظهرت لنا أن توزيع عدد العاملين يتوزع بنسب غير متساوية ،وأن كل محل من محلات الألبسة الجاهزة ،خاصة محلات الجملة و نصف الجملة تشغل من 3 إلى4 عمال،أما باقي المحلات التجارية فهي تشغل على الأكثر عامل واحد فقط .

2-7-1- توزيع عدد العمال بالمحل حسب كل قطاع حضري:

من خلال معطيات التحقيق الميداني اتضح أن عدد العمال يختلف من قطاع إلى آخر و سنقوم بانجاز مدرجين تكراريين،الأول يوضح معدل للمستخدمين بكل محل في كل قطاع حضري ،و يمثل المدرج التكراري الثاني توزيع حجم المستخدمين في كل قطاع حضري وقد سجلنا ما يلـــي:

شكل رقم(8):معدل العمال بكل محل تجاري بالقطاعات الحضرية 2012

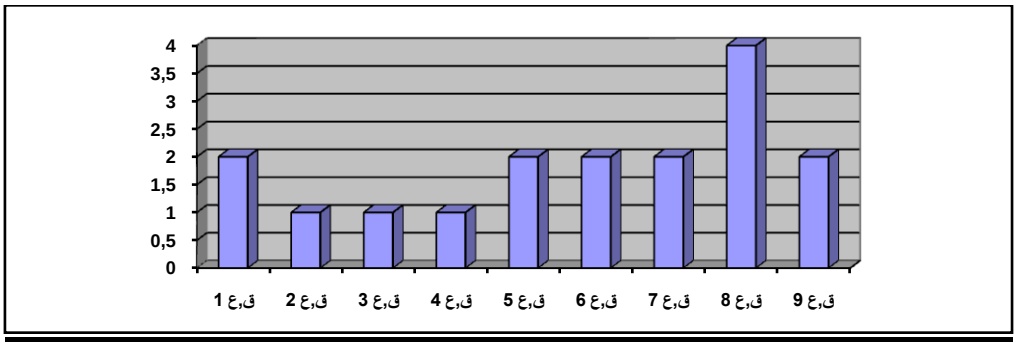

شكل رقم(9):عدد عمال المحلات التجارية بكل قطاع حضري 2012

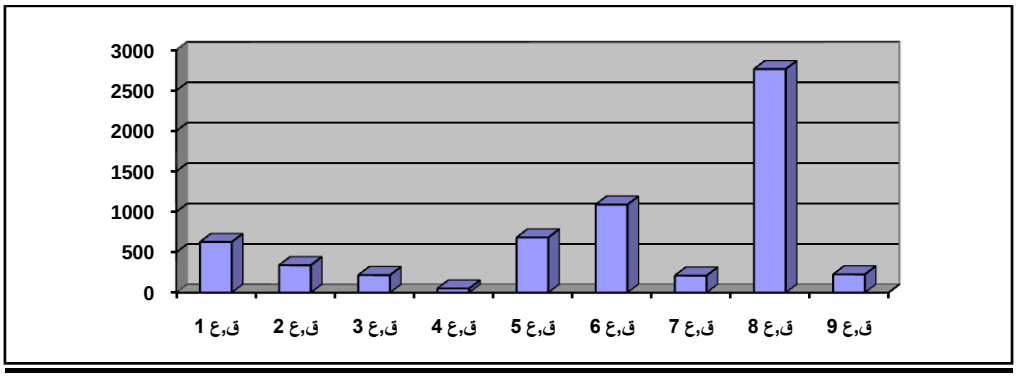

من خلال الأشكال،نلاحظ أن القطاع الحضري رقم 8 يحتوي على اكبر عدد من العمال إضافة إلى أنه يعتبر القطاع الذي يعرف اكبر معدل العمالة، و الذي يصل إلى أربع عمال في كل محل،و يرجع ذلك إلى أن هذا القطاع يتميز بانتشار اكبر في عدد المحلات بيع الجملة للملابس الجاهزة ، هذه المحلات تتميز بتشغيلها لعدد معتبر من العمال يقدر بـ 2764 و يمثلون نسبة 16.64%من مجموع العمال بالمدينة ،أما باقي القطاعات الحضرية فلا يتجاوز معدل العمال بها 2 / محل تجاري، حيث أن القطاعات الحضريـة رقم 1،5،6،9 معدل العمال بهـا 2 / محل تجاري ،لكن حجم اليد العاملة بها فهو يختلف من قطاع إلى آخر، فالقطاع رقم 6 يحوي 1089 عامل و يمثلون نسبة 6.55% من مجموع العمال بالمدينة أما القطاع رقم 9 فهو يحوي 226 عمال و يمثلون نسبة 1.36 %من مجموع العمال بالمدينة،و ادني نسبة لحجم العمال بالمحلات التجارية بالمدينة سجلت بالقطاع الحضري رقم 4 بعدد يقدر بـ 51 عامل و يمثلون نسبة 0.3% أما المعدل بكل محل فهو عامل واحد و ذلك راجع لضعف النشاطات

التجارية بهذا القطاع كما أن طبيعة النشاط التجاري و حجم الزبائن المتوافدين عليها لا يتطلب تشغيل اليد عاملة،

على العموم نلاحظ أن معدل العمالة بالمحلات التجارية في القطاعات الحضرية يتراوح بين عامل 1 إلى 4 أربع عمال، إلا أنه كلما اتجهنا نحو القطاعات الحضرية التي تتميز بانتشار المحلات التجارية لبيع الألبسة الجاهزة لاحظنا ارتفاع في حجم العمالة بها ،كون محلاتها تتميز بتشغيل عدد معتبر من اليد العاملة يصل إلى 4 ،و ذلك بسبب عدد الزبائن المتوافدين عليها من جميع ولايات الوطن و حتي من الدول المجاورة.

3- السوق الأسبوعية لمدينة عين فكرون:

3-1- النشــأة:[1] سوق عين فكرون قديم النشاة يقام كل يوم أربعاء من كل أسبوع ،و يرجع إلى سنة 1920 ، كانت تعرض فيه مختلف السلع الموجهة للاستهلاك الريفي حيث كان المعمرون يعرضون سلعهم خاصة الفلاحية منها و يشترون السلع بأرخص الأثمان من الأهالي و بالتالي كان هذا السوق مكان التقاء بين أهل الحضر (المعمرون) و الأهالي ،و كان يقع بالحي المعروف حاليا بـ 75 مسكن بمحاذاة الطريق الوطني رقم 10 المتجه إلى قسنطينة،و بعد سنة 1964اصبح موقعه بحي 12 مسكن،ثم نقل إلى مكان يسمى بحي بئر السدرة سنة 1978،و هو يتربع على مساحة 2.5 هكتار.

3-2- الأصناف التجارية و عدد التجار بسوق عين فكرون:

يحتوى السوق على 246 تاجر، يتوزعون على أصناف تجارية متعددة هي:الخضر و الفواكه،الألبسة الجاهزة و المفروشات،خردوات و مواد حديدية،الألبسة المستعملة،اللحوم و الدجاج و السمك،الأثاث ،مود التجميل و التنظيف،الأشجار،مواد غذائية عامة،مطاعم،حلويات،الهواتف النقالة و لوازمها،سلع مستوردة(تجار الكابـة)،أجهزة رياضية.

من خلال الجدول رقم 14 لوحظ تقريبا نصف السلع المعروضة للبيع غذائية الصنف،بنسبة 47.56%،خاصة الخضر و الفواكه بنسبة 32.52 % من مجموع التجار بالسوق،ثم تأتي بعدها تجارة الألبسة المستعملة بنسبة 12.60%،و الألبسة الجاهزة الجديدة بنسبة10.97% .

[1] فؤاد بوزحزح ،مدى التطابق بين الهيكلة المجالية و أحواض الحياة بولاية أم البواقي دراسة نموذجية ،حالة البلديات (عين فكرون،عين كرشة،هنشير تومغني،الحرملية،اولاد زواي)مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة منتوري قسنطينة 2004،ص137

جدول رقم(14):مدينة عين فكرون:أصناف السلع المعروض و عدد التجار بالسوق الأسبوعي-2015-

صنف السلع	عدد التجار	النسبة%
الخضر و الفواكه	80	32.52
ألابسة الجاهزة و المفروشات	27	10.97
الألبسة المستعملة-قديمة-	31	12.60
خردوات و مواد حديدية	22	8.94
اللحوم،الدجاج و السمك	17	6.91
مواد غذائية عامة	9	3.66
مواد التجميل و التنظيف	15	6.1
الأثاث	8	2.25
حلويات	5	2.03
مطاعم	6	2.44
الأشجار	6	2.44
الهواتف النقالة و لوازمها	4	1.63
السلع مستوردة(تجارة الكابة)	3	1.22
أجهزة رياضية	2	0.81
سلع أخرى	11	4.47
المجمـــــوع	**246**	**100**

المصدر:تحقيق ميداني،افريل 2015

3-3- أهمية السوق:

تقاس أهمية السوق بثلاث نقاط و ذلك حسب JACQUES FONTAINE :[1]

- مبلغ الكراءتنوع المواد و المنتجات المعروضة للبيع و اختلافها
- مجال النفوذ

3-3-1- مبلغ الكراء:

السوق الأسبوعي ملك للبلدية يتم كرائه للخواص عن طريق المزايدة ،و يمنح للمتعامل الذي يقدم أعلى عرض، يقدر مبلغ كراء سوق عين فكرون سنة 2012 بـ 7.300.000 دج،و مبلغ كراء السوق يختلف من عام إلى آخر و الشكل رقم(10) يبن لنا تطور مبلغ كراء السوق في الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2012،

[1] عبد الله بونعاس،أسواق الجملة للخضر و الفواكه و الأسواق الأسبوعية بالشرق الجزائري،التنظيم و التأثير المجالي،حالة أسواق:شلغوم العيد،صالح بوالشعور و جيمار(الشقفة)،مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة 2010 ،ص106

من خلال الجدول نلاحظ أن مبلغ كراء السوق الأسبوعية لم ستقر عند مبلغ محدد،حيث أحيانا ينخفض و هذا ما نلاحظه في سنة 2004، و أحيانا يرتفع ،كما حدث في سنة 2007،إلا أن اغلب قيمة كراء السوق خلال هذه الفترة تبقي في مجال 7.2 مليون دينار جزائري و 8.1 مليون دينار جزائري، و هي قيمة معتبرة تدل على أهمية السوق بالنسبة لسكان المنطقة، بكون السلع المعروض منخفضة القيمة بالمقارنة مع ما هو متواجد في المحلات التجارية، خاصة الخضر و الفواكه.

شكل رقم(10):مدينة عين فكرون تطور قيمة كراء السوق الأسبوعية في الفترة2003-2012

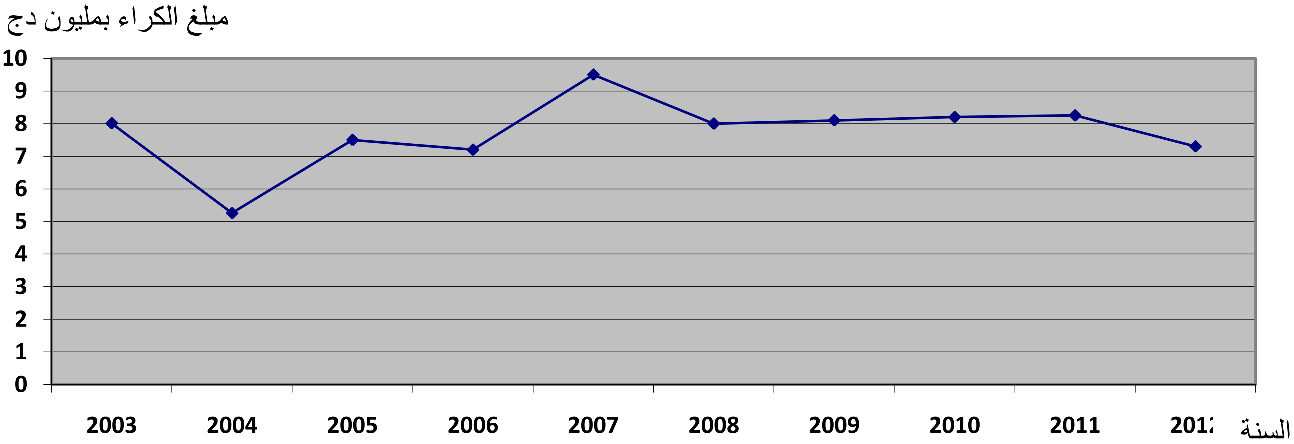

3-3-2- مجال النفوذ:

أ -الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعية:

بدراسة 45 عينة من تجار السوق موزعة على الأصناف التجارية المتواجدة بالسوق اتضح ما يلي:

من خلال الخريطة رقم(12) يتوافد على سوق مدينة عين فكرون تجار معظمهم من إقليم الولاية ،و يمثل التجار من المدينة نفسها نسبة 28.89%،يأتي مباشرة التجار أصلهم من مدينة هنشير تومغني و عين كرشة بنسبة بلغت على التوالي 17.78% و 13.33% ،و ذلك بحكم قرب المسافة و سهولة الوصول،و معظمهم يتاجرون في مجال الخضر و الفواكه،و اللحوم بالنسبة لتجار هنشير تومغني،الخردوات و المواد الحديدية ،السلع المستوردة و الأجهزة الرياضية بالنسبة لتجار عين كرشة.

ب -الأصل الجغرافي لزبائن السوق الأسبوعية:

من خلال الخريطة رقم(13) تبين أن اغلب الزبائن المتوافدين على السوق الأسبوعية لمدينة عين فكرون أصلهم من داخل إقليم البلدية بنسبة 59.66%،أما نسبة الزبائن من خارج إقليم البلدية فهم الوافدون من البلديات المجاورة فقط، خاصة بلدية هنشير تومغني و التي بلغت نسبتهم من مجموع الوافدين إلى السوق 29.83% ،تأتي بعدها بلدية عين كرشة ، سيقوس و أم البواقي ،بنسب قليلة .

و نلاحظ أن الزبائن من خارج إقليم الولاية منعدم ،.إذا فمجال نفوذ السوق الأسبوعية لمدينة عين فكرون لا يتعدى حدود البلديات و المدن المجاورة.

خريطة رقم12

مدينـــــةعين فكـــرون :الاصـــل الجغـــرافي لتجـــار الســـوق الاســـــبوعية-2015-

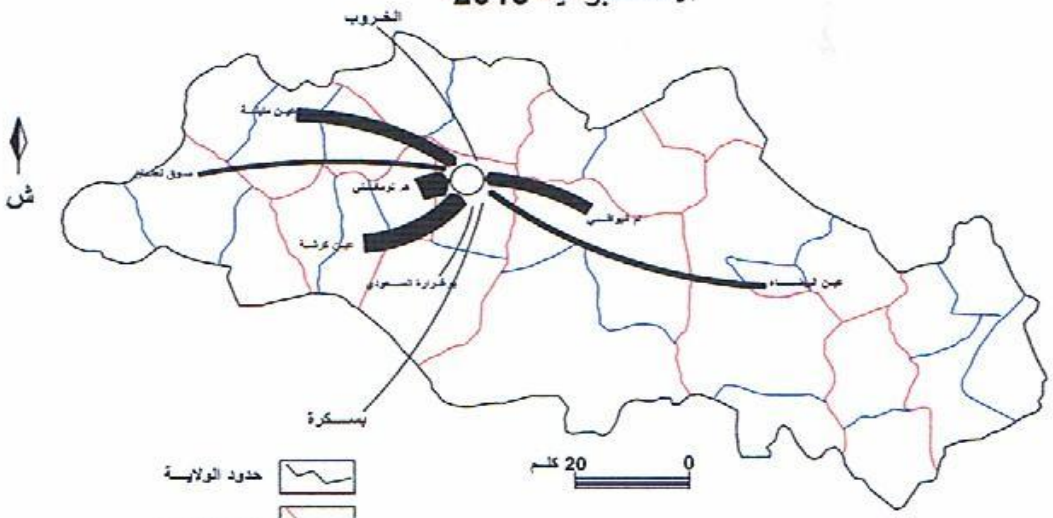

حدود الولايـــة
حدود الـــدائرة
حدود البلديـــة

13 تـاجر من اقليـــم البلديـــة

2 5 8 تـاجر

المصـدر: التحقيـــق الميـــداني-افريـــل2015

خريطة رقم13

مدينـــــةعين فكـــرون :الاصـــل الجغـــرافي لزبـــائن الســـوق الاســـــبوعية-2015-

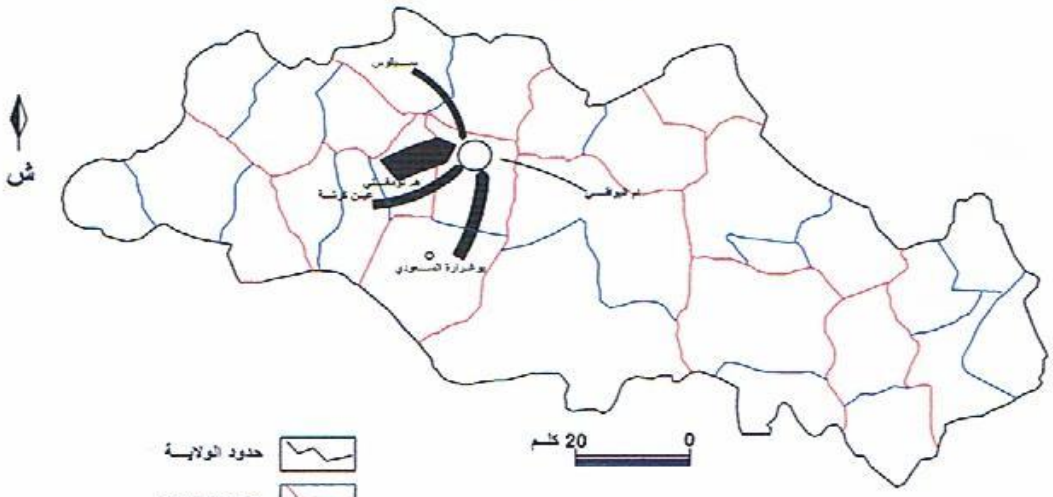

حدود الولايـــة
حدود الـــدائرة
حدود البلديـــة

90 زبـون من اقليـــم البلديـــة

1 6 18 54 زبـون

المصـدر: التحقيـــق الميـــداني-افريـــل2015

المبحث الثاني: تصنيف النشاط التجاري بالمدينة

تضم مدينة عين فكرون 2654 محل تجاري ،حسب الإحصاء الميداني ،و هي موزعة عليها بأحجام و نسب مختلفة،ومن اجل تسهيل عملية دراستها لابد من تصنيفها، حسب المواضيع و الأهداف التي هي موضوع الدراسة، قبل ذلك سوف نتطرق إلى إحصاء عدد المحلات التجارية بالمدينة و توزيعها عبر القطاعات الحضرية.

1- توزيع عدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية:

جدول رقم(15):مدينة عين فكرون،توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية-2012

رقم القطاع العمراني	عدد المحلات	النسبة%
01	310	9.23
02	278	7.82
03	152	5.80
04	57	1.62
05	388	19.21
06	497	17.54
07	97	3.82
08	761	32.58
09	114	4.13
المجموع	2654	100

المصدر :تحقيق ميداني، سبتمبر 2012.

من خلال تحليل نتائج الجدول نلاحظ اختلاف في توزيع المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية حيث أن نسبتها مرتفعة في القطاع الحضري رقم 8 و تبلغ 32.58% وهذا يوافق الأحياء التي يقطعها الطريق الوطني رقم 100،حيث حركة السكان معتبرة مما ساعد في انتشار النشاط التجاري، أما القطاعات الحضرية 5 و 6 فنسبة المحلات التجارية بها متوسطة و تتراوح بين17 % و 19% ، يعود السبب إلى كبر مساحة هذه القطاعات رغم موقعها بمركز المدينة، و تنخفض النسبة في باقي القطاعات الحضرية بنسب تبلغ ما بين 1.5% و9% و ذلك إما بسبب ضعف الوظيفة السكنية و وجود التجهيزات العمومية كما هو الحال بالنسبة للقطاع الحضري رقم4 الذي سجلت به اضعف نسبة بـ 1.62%،أو بسبب صغر المساحة، و هذا ما هو واضح في القطاع الحضري 2 أو بسبب سيادة النمط

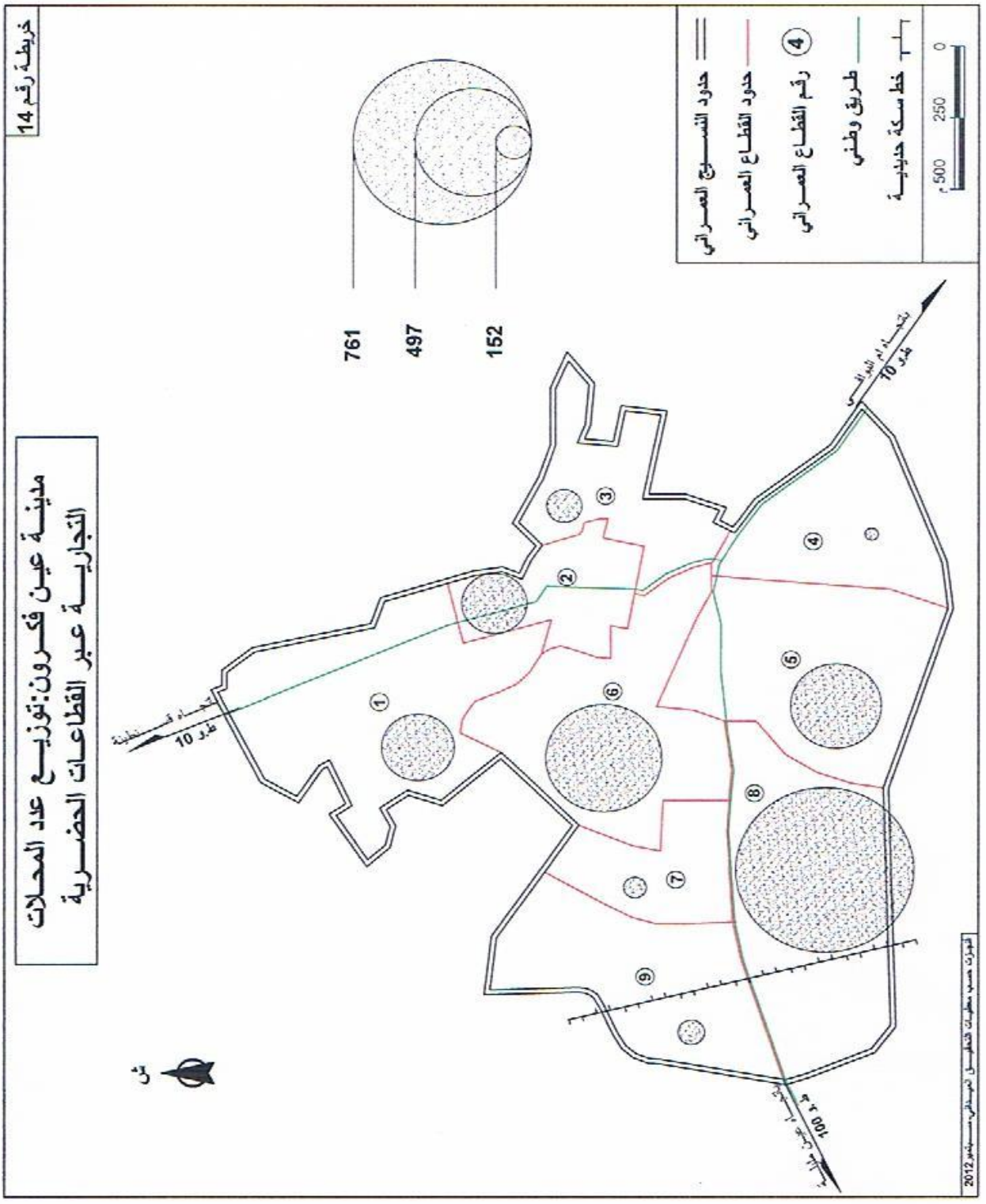
خريطة رقم 14
مدينة عين فكرون:توزيع عدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية
761
497
152
حدود النسيج العمراني
حدود القطاع العمراني
رقم القطاع العمراني
طريق وطني
خط سكة حديدية
0 250 500 م
ش

السكني الجماعي الذي لا يساعد على انتشار النشاط التجاري و نجد ذلك في القطاع الحضري رقم 7،أو بحكم موقع القطاع الحضري على أطراف المدينة ،و بعده عن المركز و حركة السكان و ذلك حال القطاعات الحضرية 1 ، 3 و 9.

و من خلال ذلك نجد أن معايير الانتشار التجاري بالمدينة تتحكم فيه العوامل الآتية:

- المحور الرئيسي
- الوظيفة السكنية
- أطراف المدينة
- التجهيزات العمومية

2- المحاور التجارية الرئيسية بالمدينة:

تعتبر الطرق من أهم العناصر المهيكلة للمجال الحضري، والمحددة لمعالمه الأساسية، الغاية منها تحقيق النقل والتنقل في أقصى درجات الآمن، السيولة والهدوء، ومن بين التصنيفات الحضرية المعتمدة للطرق نجد تصنيفها على أساس الخدمة التي تؤديها في تصريف نوعية الحركة داخل مجال محدود، فمن بين محاور الخدمة نجد الطرق التجارية ،حيث أن وظيفتها مرتبطة بالمرافق على جانبها وبالخصوص تلك التي تندرج في المجال التجاري محلات،مساحات تجارية كبرى، خدمات ومكاتب[1].

جدول رقم(16): مدينة عين فكرون:نسبة و الكثافة التجارية بالمحاور الرئيسية-2012-

المحور	الطول(متر)	عدد المحلات	النسبة%	الكثافة محل/100 متر
الطريق الوطني رقم 100	2000	647	24.38	32.35
الطريق الوطني رقم 10	2783	433	16.31	15.55
شارع بوزيدي لخضر	755	126	4.75	16.69
شارع سويداني احمد	653	80	3.01	12.25
المجمـــــــــوع	6191	1286	48.45	20.77

المصدر: تحقيق ميداني-سبتمبر 2012

2-1- المحور الأول (الطريق الوطني رقم100):يربط مدينة أم البواقي بمدينة عين مليلة يتوغل داخل المجال الحضري بطوله 2000 متر ،يتميز هذا الطريق بالكثافة التجارية الكبيرة و التخصص في تجارة بيع الألبسة الجاهزة بالجملة و التجزئة، يبلغ عدد المحلات التجارية به

[1] نور الدين عنون/مرجع سبق ذكره،ص103

647 محل تجاري اي 24.38% من مجموع المحلات التجارية بالمدينة بكثافة تقدر بـ 32.35 محل/100متر

2-2- المحور الثاني (الطريق الوطني رقم 10): يربط ولاية ام البواقي بولاية قسنطينة يبلغ طوله 2783 متر ،يمر على مركز المدينة،اين تتواجد اغلب التجهيزات العمومية بالمدينة يتميز كذلك بانتشار النشاطات التجارية خاصة الغذائية،يضم المحور 433 محل تجاري بكثافة تبلغ 15.55 محل/100متر،و هي تمثل16.31% من مجموع المحلات التجارية بالمدينة

2-3- المحور الثالث شارع بوزيدي لخضر: يبلغ طوله 755 متر ينتشر عليه 126 محل تجاري اغلبها ذات طابع غذائي، بالإضافة إلى بعض الحرف،تبلغ كثافة المحلات التجارية به 16.69 محل/100متر، وهي تمثل 4.75% من مجموع المحلات التجارية بالمدينة.

2-4- المحور الرابع شارع سويداني احمد: يربط بلدية عين فكرون ببلدية بوغرارة السعودي بطول يبلغ 653 متر يحتوي على 80 محل تجاري، بكثافة 12 محل/ 100 متر،و هي تمثل نسبة 3.01% من مجموع المحلات التجارية بالمدينة.

من خلال ما سبق يتضح لنا ان هذه المحاور الرئيسية تضم في مجموعها تقريبا نصف المحلات التجارية المتواجدة بالمدينة بنسبة 48.45% ،كما لاحظنا أيضا أن الكثافة التجارية تختلف من محور إلى اخر ،حيث انها جد مرتفعة على الطريق الوطني رقم 100 بقيمة 32.35 محل/100متر و ذلك راجع الى:

- حركة معتبره للسيارات و الرجلين كونه طريق وطني
- انتشار النمط الفردي للسكن المساعد ازدهار النشاط التجاري .
- احتلال النشاط التجاري لكامل الطابق الأرضي.
- التخصص و الإشعاع الوطني للنشاط التجاري.

أما على الطريق الوطني رقم 100 و شارع بوزيدي لخضر فهي متوسطة بقيمة 15.55 و 16.69 محل/ 100متر ،حيث يعتبر هذين المحورين اقل اهمية من المحور الاول و طبيعة النشاط التجاري اقل استقطابا ، أما على محور شارع سويداني احمد فهي ضعيفة و تبلغ قيمة12.25محل/100متر و ذلك كونه يعتبر محور ثانوي بعيد عن المركز تتركز به خاصة النشاطات التجارية ذات الطابع الحرفي .

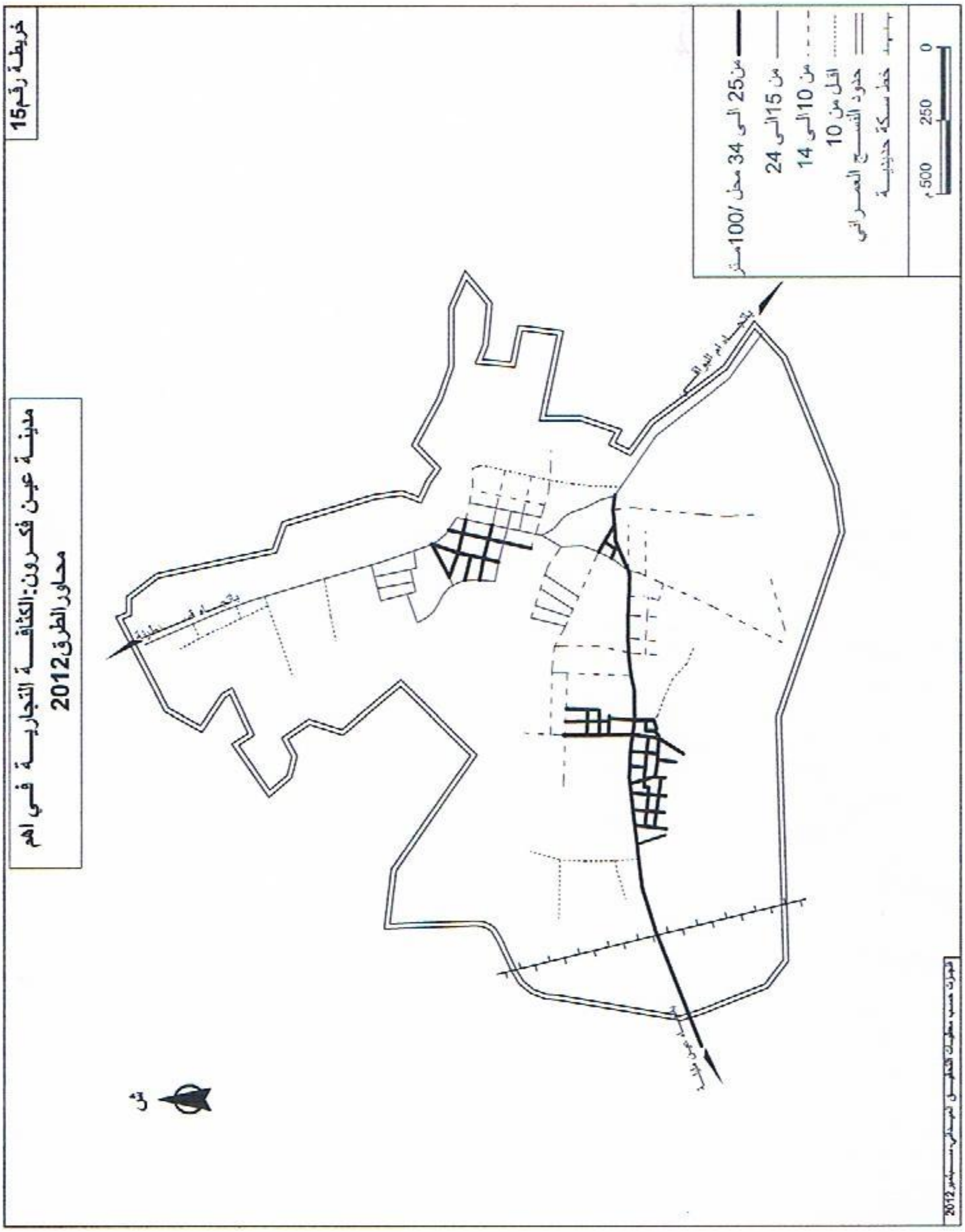
خريطة رقم15
مدينة عين فكرون:الكثافة التجارية في اهم محاور الطرق2012
من25 الى 34 محل /100متر
من 15الى 24
من 10الى 14
اقل من 10
حدود النسيج العمراني
خط سكة حديدية
0
250
500م

3- تصنيف المحـلات التجارية بالمدينة:

3-1- تصنيف المحلات التجارية حسب مدونة النشاط الاقتصادي N.E.A، سنة1997 :[1]

هذا النوع من التصنيف للوظائف التجارية يطبق كمبدأ عمل في التعاملات الرسمية للإدارة الجزائرية كالغرفة الجهوية للتجارة ،و مديرية الأسعار و المنافسة و نجد الوظائف التجارية تقسم إلى ستة فئات رئيسية هي الإنتاج،الحرف،الاستيرا د و التصدير، تجارة التجزئة،تجارة الجملة و الخدمات،و هذا النوع من التصنيف يمكن من خلاله معرفة قيمة رأس المال المستثمر في النشاط التجاري.

من خلال معطيات الجدول رقم 17 ،نلاحظ أن عدد السجلات الخاصة بتجارة التجزئة و تجارة الاستيراد و التصدير و الخدمات هي السائدة بمدينة عين فكرون أما بالنسبة للإنتاج الحرفي و الصناعي و تجارة الجملة فقيمتها منخفضة مقارنة بباقي المدن ،إلا أن الشيء البارز هو عدد السجلات التجارية لصنف الاستيراد و التصدير فهي الأولى على مستوى الولاية و تبلغ قيمة كبيرة بالنسبة لمدينة متوسطة كمدينة عين فكرون فكل 58 سكان / تاجر مستورد واحد، أما المعدل الولائي كل 354 ساكن/ مستورد واحد، و يمثل عدد المستوردين بالمدينة نسبة 47.84% من عددهم الإجمالي بالولاية ، و هذا ما يوضح الازدهار التجاري بالمدينة و حجم الأموال الضخمة الموظفة بها.

جدول رقم(17):عدد التجار المسجلين حسب قطاع النشاط لأهم بلديات أم البواقي 2012.

البلدية	قطـاعـات النشـاط						المجموع
	إنتاج صناعي	إنتاج حرفي	تجارة بالجملة	تجارة بالتجزئة	استيراد و تصدير	خدمات	
عين فكرون	323	40	118	1089	**919**	1082	3571
عين مليلة	621	49	422	2671	674	1570	6007
عين البيضاء	616	62	163	1870	41	1389	4141
أم البواقي	1230	29	316	1638	179	1732	5124

المصدر:مديرية البرمجة و مراجعة الميزانية لولاية أم البواقي 2012

[1] نور الدين عنون ،دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية-حالة مدينة باتنة، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة 2012،ص 94.

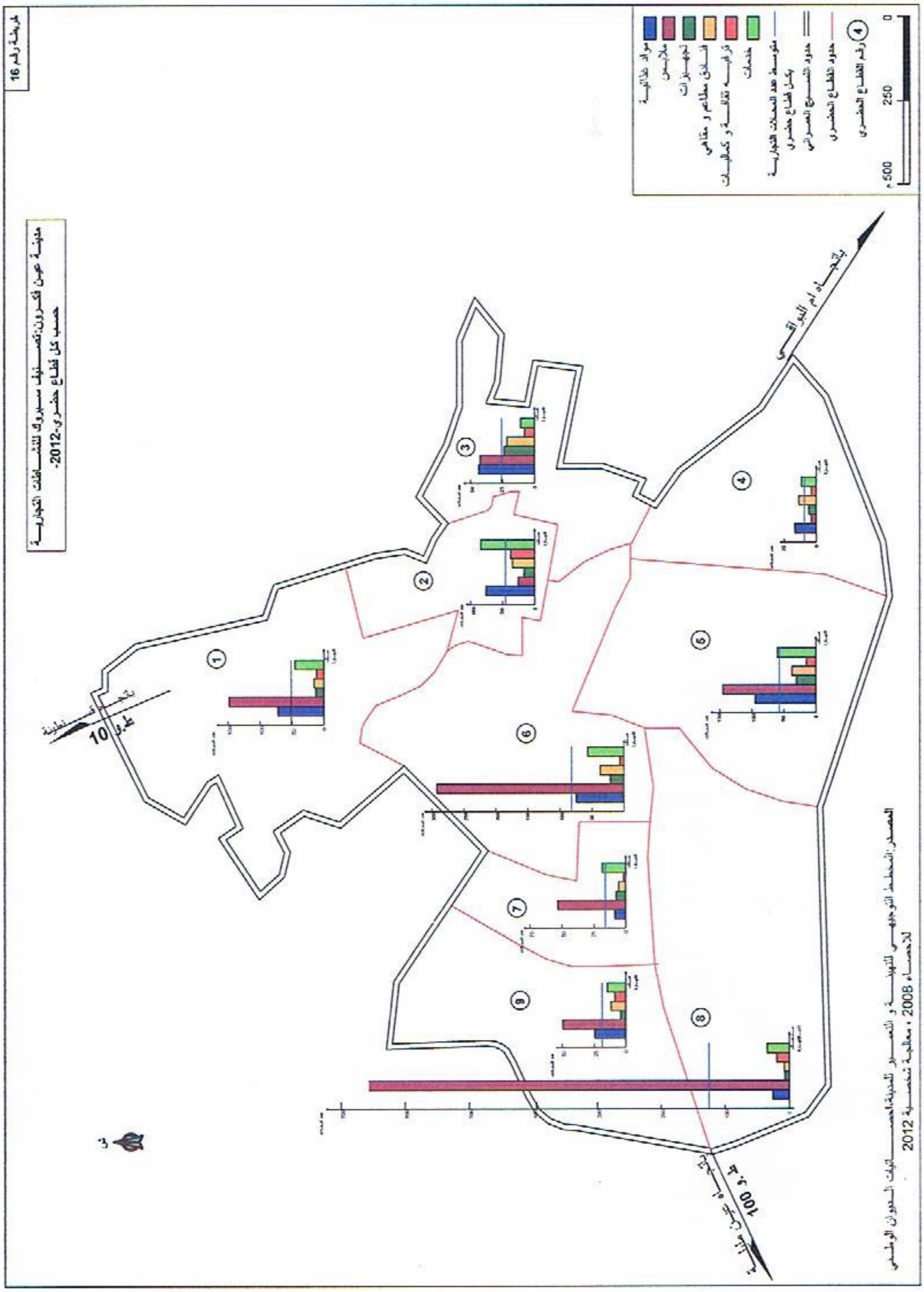
خريطة رقم 16
مدينة عين فكرون: تصنيف سبروك للنشاطات التجارية حسب كل قطاع حضري-2012-
مواد غذائية
ملابس
تجهيزات
فنادق مطاعم و مقاهي
ترفيه ثقافة و كماليات
خدمات
متوسط عدد المحلات التجارية بكل قطاع حضري
حدود النسيج العمراني
حدود القطاع الحضري
رقم القطاع الحضري
500 250 0
باتجاه ام البواقي
باتجاه قسنطينة
ط.و 10
ط.و 100
المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير للمدينة/احصائيات الديوان الوطني للاحصاء 2008، معالجة شخصية 2012

2-3- تصنيف سبورك J.S.Porck :[1]

يقوم تقسيم سبـــورك للوظائف التجارية على ستة فئات رئيسية هي كما يلي:

مواد غذائية ،ملابس،تجهيز،فنادق و مطاعم و مقاهي ، ترفيه و ثقافية و كماليا ت ،خدمات و

يبين لنا الجدول التالي تصنيف المحلات التجارية بمدينة عين فكرون وفق تصنيف سبورك

جدول رقم(18):مدينة عين فكرون: تصنيف سبورك للمحلات التجارية 2012.

الصنـــف التجاري	عدد المحـــلات	النسبـــة%
مـواد غذائية	443	16.7
مـــــــلابس	**1435**	**54.06**
تجهيـــزات	131	4.93
فنادق مطاعم و مقاهي	189	7.12
ترفيه ثقافية و كماليات	115	4.33
خدمـــــــات	341	12.84
المجمـــــوع	2654	100

المصدر:تحقيق ميداني سبتمبر2012

من خلال تحليل نتائج الجدول رقم 18، نلاحظ أن محلات تجارة الملابس تستحوذ على أكبر نسبة من مجموع أصناف المحلات التجارية بالمدينة بنسبة تبلغ54.06%

من مجموع المحلات ، وعددها فاق المتوسط في اغلب القطاعات الحضرية،ما عاد القطاع الحضري رقم 4 و رقم 2 انظر الخريطة رقم16 مما يدل على التخصص في هذا الصنف ،وقد سجل أكبر عدد لمحلات تجارة الملابس بالقطاع الحضري رقم 8 يليه مباشرة القطاع الحضري 6 بعدها القطاع الحضري 1 و 5 ، ويقل النشاط التجاري للألبسة الجاهزة و في باقي القطاعات ، و يعزى هذا الكم الكبير من المحلات التجارية للملابس الجاهزة بمدينة متوسطة لا يتعدى عدد سكانها 60 ألف نسمة، كون هذه التجارة تتعدى في مجال تعاملاتها حدود الولاية ليشمل اغلب ولايات الوطن ، حتي بعض الدول المجاورة خاصة تونس.

كما نلاحظ أيضا أن النشاط التجاري للتجهيزات ،الفنادق و المطاعم و المقاهي، الترفيه ،الثقافة و الكماليات يمثل أضعف النسبة بالمدينة، و هذا ما يعيب المدينة حيث أنها تعتبر وجهة للكثير من الزبائن من ولايات بعيدة و من خارج الوطن ،ما جعلها بؤرة للسلع فقط في حين

[1] نور الدين عنون ،دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية-حالة مدينة باتنة، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة 2012،ص 92.

يمكن ان يستفيد من هذا الاستقطاب التجاري نشاطات أخرى تكون مكملة ،مثل عدم توفر فندق،أماكن للترفيه و الاستراحة كالحدائق العمومية إلى غيرها من المرافق اللازمة لراحة الأشخاص المتوافدين إلى المدينة.

أما بالنسبة إلى أصناف المحلات للمواد الغذائية ،التجهيز و الخدمات ،فعددها موجود بشكل مشتت ونعتقد انه يلبي احتياجات التجمع السكاني للمدينة.

3-3- تصنيف النشاط التجاري حسب النشاط الغذائي و غير الغذائي:

من خلال تحليل نتائج هذا الجدول نلاحظ أن عدد محلات التجارة الغير غذائية المقدرة بـ 2022 هي أكبر من عدد محلات التجارة الغذائية المقدرة بـ 632 و منه أكثر من 76% من التجار يبيعون سلع غير غذائية و بقياس قوة الجذب التجاري الذي هو حاصل قسمة عدد محلات التجارة غير الغذائية على عدد محلات التجارة الغذائية،حيث كلما كانت النتيجة اقل من الواحد(1) يعني أن القطاع الحضري طارد ،و كلما كانت النتيجة اكبر من الواحد(1) يعني أن القطاع الحضري جاذب ،و في حالة مدينة عين فكرون فان قيمة المؤشر تعادل 3.21 و هذا يدل على أن المدينة ككل ذات وزن معتبر من حيث قوة الجذب التجاري

جدول رقم(19):مدينة عين فكرون،تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط غذائي و غير غذائي، 2012.

المحلات التجارية الغذائية	النسبة%	المحلات التجارية الغير غذائية	النسبة%	معامل الجذب
632	23.81	2022	76.18	3.20

المصدر:تحقيق ميداني سبتمبر2012

أما إذا نظرنا إلى كل قطاع حضري على حدا فنجد أن الفارق بينها كبير و قد قمنا بتقسيمها إلى أربع فئات:

<u>الفئـة الأولـى >21</u>:جذب تجاري قوي (21.38) و هي قيمة توافق القطاع العمراني رقم 08 حيث انه يتميز بانتشار كثيف لمحلات بيع الملابس الجاهزة أما المحلات التجارة الغذائية فهي قليلة جدا،و هذه القيمة هي الأعلى على مستوى المدينة و تدل على أن هذا القطاع الحضري هو أهم مركز تجاري بالمدينة.

الفئـــة الثانيــة(1.08-5.66):جذب تجاري متوسط(2.48، 5.66،3.36،2.08) و يخص القطاعات الحضرية رقم 01 و07 و 06 و09 و ترجع قوة جذبها هي كذلك إلى انتشار محلات تجارة بيع الملابس الجاهزة لكن بدرجة اقل مقارنة بالقطاع الحضرية رقم 08 .

الفئـــة الثالثـة:(1.48 - 1.9):جذب تجاري ضعيف(1.48،1.30،1.9) و يخص القطاعات الحضرية رقم 02 و 03 و 05 و ذلك راجع لعدم وجود فارق كبير بين عدد المحلات التجارية الغذائية و الغير غذائية،إلا أن محلات تجارة الملابس تعتبر دائما هي العامل الأساسي للجذب التجاري في كل القطاعات الجاذبة بالمدينة.

الفئـــة الرابعــة (<1) ،عدم وجود جذب تجاري بقيمة (0.84) و يتعلق بالقطاع الحضري رقم 04 ويعتبر القطاع الوحيد بالمدينة الطارد للسكان ،و يتميز هذا القطاع بضعف انتشا ر النشاطات التجارية فيه و العدد القليل من المحلات تتمثل خاصة في بعض محلات المواد الغذائية و المطاعم و المقاهي المتواجدة على الطريق الوطني رقم 100.

جدول رقم(20) : مدينة عين فكرون ،تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي و غير الغذائي عبر القطاعات الحضرية،2012.

الصنف التجاري / القطاع العمراني	محلات التجارة الغذائية	محلات التجارة غير الغذائية	معامل الجذب التجاري
01	89	221	2.48
02	112	166	1.48
03	66	86	1.30
04	31	26	0.84
05	134	254	1.9
06	114	383	3.36
07	15	82	5.66
08	34	727	21.38
09	37	77	2.08
المجمـــوع	629	2025	3.62

المصدر:تحقيق ميداني سبتمبر2012

4- التجارة الغير رسمية(باعة الأرصفة):

يمكن تقسيم التجارة غير الرسمية أو التجارة الفوضوية إلى صنفين ،الصنف الأول يتعلق بالتجار أصحاب المحلات ممن لا يملكون سجلات تجارية، أما الصنف الثاني فهم الباعة على الأرصفة وهم أكثر تأثيرا من الصنف الأول فهم يتسببون في مشاكل تشوه وجه للمدينة كالازدحام الناجم عن الاعتداء على الأرصفة و الطرقات، تشويه العمران...الخ

وقد تطرقنا لإحصاء باعة الأرصفة فقط كونها عملية ممكنة، أما إحصاء أصحاب المحلات ممن لا يملكون السجلات التجارية فالمهمة صعبة ،حيث اضطررنا لحذف السؤال المتعلق بملكية السجل التجاري ومحاولة البحث عن طرق اخرى للحصول على المعلومة، و حسب مديرية التجارة اغلب تجار التجزئة و تجار الجملة لا يملكون السجلات التجارية، في حين مؤسسات الاستيراد و التصدير فغالبتها تعمل بالسجلات التجارية.

4-1-التجارة غير الرسمية الممارسة على أرصفة الطرقات:[1]

يعتمد أصحابها على بيع منتجات و سلع رخيصة الثمن نسبيا،متخذين من أرصفة الشوارع مجالات لتصريف سلعهم المعروضة على طاولات أو عربات صغيرة يجرونها أو خيم متنقلة ، و من التعاريف العلمية المعتمدة في تحديد القطاع الغير الرسمي تعريف **بفيفرمان (Pfeferman)** :هو ذلك القطاع الذي يتألف أساسا من باعة الشوارع و المتجولين و غيرهم من العاملين لحسابه الخاص في مهنة منخفضة الإنتاجية،هذا القطاع نمى نتيجة تزايد ندرة فرص العمل النظامية.

4-2- مناطق تواجد تجارة الرصيف و حجمها بمدينة عين فكرون:[2]

يتوزع تجار الرصيف على شوارع محددة من المدينة ،حيث يتواجدون في القطاعين العمرانيين رقم 02 و 06 و اللذان يمثلان مركز المدينة القديم، و القطاعات الحضرية رقم 5 و 8 حيث تتميز شوارعها بكثافة المحلات التجارية و نعتقد ان توطنها في هذه المناطق راجع إلى عدة عوامل أهمها:

- سهولة الوصول إليها
- مجاورة المحلات التجارية التي تؤدي نفس الوظيفة

[1] نور الدين عنون ،دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية-حالة مدينة باتنة، أطروحة دكتوراه جامعة قسنطينة 2012،ص 144.
[2] تحقيق ميادني-سبتمبر2012.

- الاستفادة من العدد الكبير للوافدين من زبائن و تجار.

يتباين عدد تجار الرصيف بالمدينة ، فعددهم يتضاعف خلال الأعياد و الدخول المدرسي ،حيث بلغ عدد تجار الرصيف بالمدينة حوالي 255[1] بائع ينتشرون خاصة بشارع بوعبد الله الدراجي على الطريق الوطني رقم 100،حيث تنتشر به حوالي 158 طاولة 89 منها لبيع الملابس و الأحذية ، 38 طاولة لبيع مواد التجميل، الروائح و مواد التنظيف، 12 طاولة تقدم مأكولات خفيفة،11 طاولة لبيع لعب الأطفال ،8 طاولات لبيع التبغ و الكبريت و سلع مختلفة.

كما تنتشر حوالي 56 طاولة بشارع بوزيدي لخضر(القطاع الحضري رقم 5) 26 طاولة منها خاصة ببيع الخضر و الفواكه ، 22 طاولة لبيع اللحوم الحمراء و البيضاء، و 8 طاولات لبيع التبغ و الكبريت و سلع مختلفة.

و تنتشر حوالي 41 طاولة بوسط المدينة(القطاع العمراني رقم 02 و06) 16منها لبيع الملابس و الأحذية،15 طاولة لبيع الخضر و الفواكه، أما الباقي فهي تبيع سلع مختلفة كأجهزة الهواتف النقالة و مختلف لواحقها ،لعب الأطفال ،الأقراص المضغوطة، النظارات الشمسية ،التبغ و الكبريت و سلع مختلفة ... الخ

ونعتقد أن عدد هذا النوع من التجارة تمثل سوق بأكملها أي أن عدم إحصائها و إعادة تسوية وضعيتها القانونية يؤثر على الاقتصاد المحلي و الوطني بصفة عامة.

[1] تحقيق ميداني ،سبتمر 2012

خلاصة:

من خلال ما سبق نستخلص ما يلي:

منذ فتح السوق الوطنية أمام الاقتصاد العالمي بدا النشاط التجاري بمدينة عين فكرون ينمو و يتطور حتى أصبحت المدينة تحتل مكانة بارزة وطنيا و امتد مجال نفوذها إلى خارج الوطن ليشمل خاصة الدولة التونسية،فقد عرفت التجارة بالمدينة حركة تموين واسعة من خارج الوطن خاصة الصين و تركيا،و أصبح النشاط التجاري يوظف أموال ضخمة تنطلق من المدينة إلى مختلف مناطق الوطن والى خارج الوطن.

يتميز النشاط التجاري بالمدينة بسيطرة محلات تجارة الألبسة الجاهزة المستوردة و هي تمثل نسبة 54% من مجموع المحلات التجارية بالمدينة، كما بين التحليل المجالي للنشاط التجاري أن القطاعات الحضرية رقم 8 و6 و5 يتركز بها غالبية المحلات التجارية و هي توافق القطاعات الحضرية التي تميز بانتشار كثيف لمحلات تجارة الألبسة الجاهزة المستوردة خاصة محلات البيع بالجملة و نصف الجملة التي تمثل نسبة 57.99% من مجموع المحلات التجارية بالمدينة.

مع تطور النشاط التجاري بالمدينة ظهر نمو معتبر للتجارة الغير رسمية في الأرصفة و الشوارع و تظهر خاصة في المناطق التي تتميز بكثافة الزبائن خاصة الطرق الوطنية.

مدينة عين فكرون تمتلك احد أقدم الأسواق الأسبوعية بالولاية،إلا أن مجال نفوه لا يتعدى البلديات المجاورة.

على ضوء ما سبق نتساءل عن انعكاسات تطور النشاط التجاري بهذا الشكل على البيئة الحضرية ؟ و ما هي النقائص التي يجب تداركها لتحسينها؟

الفصـــــــــل السادس

تأثير النشاط التجاري على البيئة الحضرية

تمهيد:

من خلال دراسة حجم النشاط التجاري بالمدينة، و الدور الذي يلعبه من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية،يمكن القول أن النشاط التجاري بالمدينة هو عصب اقتصادها، لكن بسببه طرأت تحولات و نتجت مظاهر سلبية أثرت على البيئة الحضرية للمدينة لذا سنتطرق في هذا الفصل لدراسة آثار نمو و تطور هذا النشاط خاصة التحولات التي حدثت على مستوى النسج العمراني و كذلك إبراز بعض المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالنمو العشوائي للنشاط،كما سنتوقف عند بعض السلبيات الموجودة بالمدينة و التي لا تساعد على تطور النشاط التجاري خاصة في مجال المرافق و الخدمات الحضرية،حيث من خلال تشخيصها يمكن اخذ الاقتراحات التي من خلالها يمكن تحسين البيئة الحضرية و تثمين النشاط التجاري ليعود بالفائدة على السكان المحلين.

المبحث الأول: تأثير النشاط التجاري على النسيج الحضري:

1 -ارتفــاع قيمــة العقــار الحضــري:

1-1 - تطور قيمة العقار بالمدينة خلال الفترة 1998 - 2013:

منذ بروز النشاط التجاري بمدينة عين فكرون ، بدا ثمن العقار يرتفع بشكل سريع،ففي سنة 1997 كان ثمن كراء محل تجاري متوسط المساحة لا يتعدى 8000 دينار جزائري في الشهر [1] في أهم الأحياء التجارية و مركز المدينة ، و مع نمو النشاط التجاري السريع عرفت قيمة العقار ارتفاع سريع أيضا، ففي سنة 2002 ارتفعت قيمة كراء المحلات إلى 2 مليون سنتيم للشهر، ليصل سنة 2006 و 2007 إلى ما بين 5 و 6 مليون سنتيم للشهر، و بلغ سنة 2012 إلى 14 مليون سنتيم قيمة كراء محل تجاري متوسط المساحة لا تتعدى 35م^2 ،كذلك بالنسبة لسعر السكن الفردي ،حيث بين سنوات 1995 و 1998 كان ثمن المتر المربع الواحد لا يتعدى 1 مليون سنتيم [2] في أهم الأحياء التجارية بالمدينة و في المركز،بعدها بدأ يتضاعف ليصل سنة 2006و 2007 لـ 5مليون سنتيم للمتر المربع الواحد ثم تضاعف سنة 2012 لـ 20مليون سنتيم للمتر المربع الواحد و هذا يدل على حجم المضاربة الكبير في أسعار العقار نتيجة الاستقطاب التجاري للمدينة.

شكل رقم(11): مدينـة عيـن فكـرون ،تطــور قيمة كــراء المحـلات التجــارية في الفترة 1997-2013

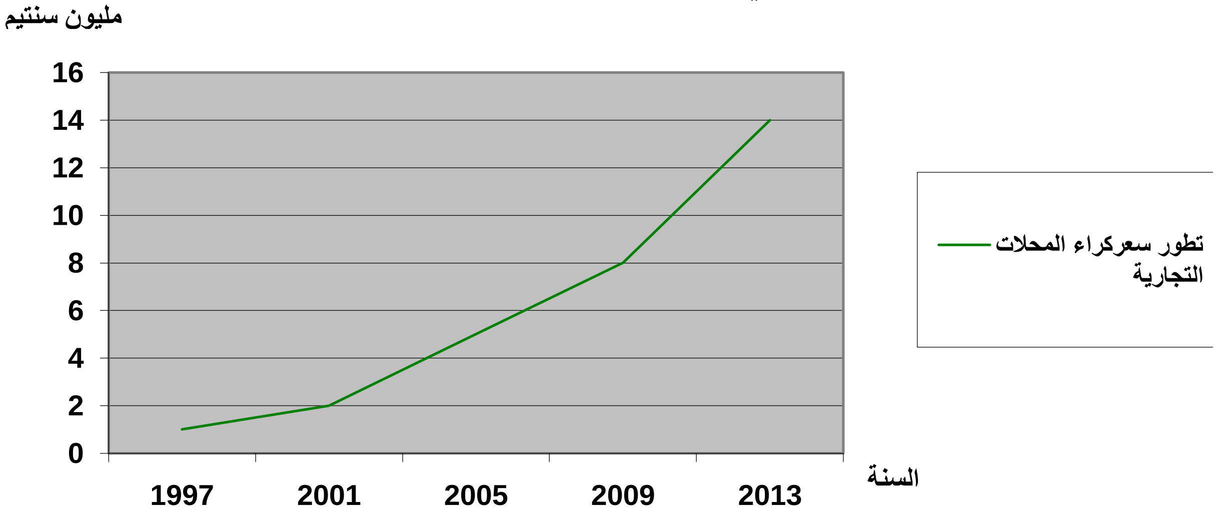

---
[1] تحقيق ميداني افريل 2013
[2] تحقيق ميداني افريل 2013

شكل رقم(12): مدينـة عيـن فكـرون تطـور قيمة المتر المربع الواحد للعقار السكني خلال فترة 1997-2013

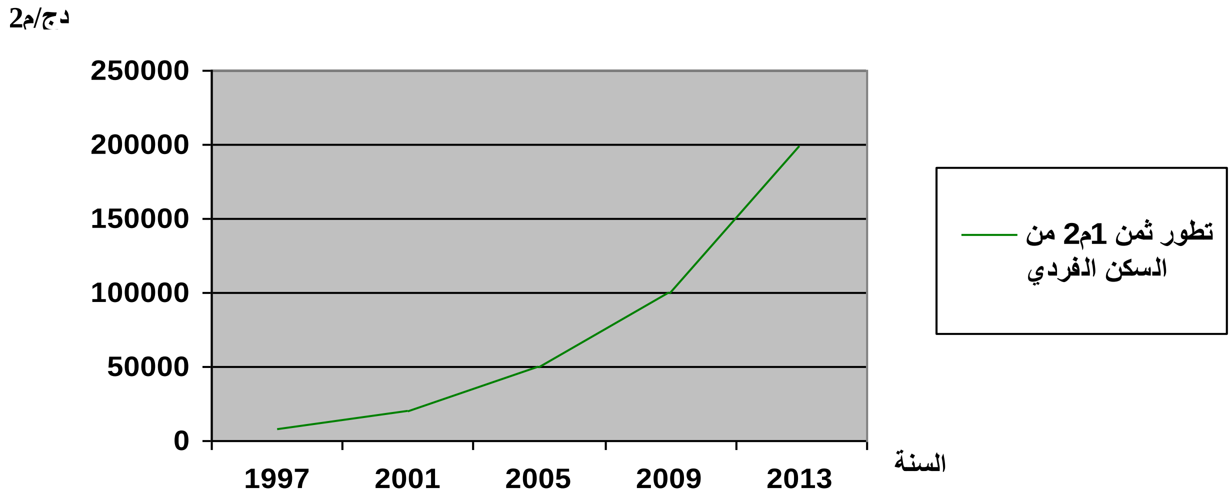

1 2 - توزيع سعر العقار التجاري و السكني عبر مختلف القطاعات الحضرية بمدينة عين فكرون:

الانتشار الكبير للتجارة بالمدينة جعل سعر العقار يرتفع خاصة في القطاعات الحضرية التي تشهد كثافة تجارية كبيرة كالقطاع الحضري رقم 1،5،6 و 8 هذا الارتفاع الكبير في الأسعار يمكن إيعازه إلى الإرباح الكبيرة التي تدرها تجارة الألبسة الجاهزة المستورة الأمر الذي جعل الكثير من التجار يتحولون إليها مما خلق تنافسية كبيرة و مضاربة بين التجار من اجل كراء المحلات أو شراء السكنات .

وقد اثبت التحقيق الميداني، أنه لا يوجد محل تجاري تم بيعه ،فجميع المحلات إما مستغلة بصفة ملك أو هي مستغلة كراء،وقد لاحظنا اختلاف في أسعار العقارات بين مختلف القطاعات الحضرية، و يعتبر القطاع الحضري رقم 8 ،حيث أحياء السطحة أين ترتكز تجارة الاستيراد للألبسة الجاهزة هي الأعلى من حيث غلاء العقار، حيث ثمن كراء المحلات تعدى قيمة 12 مليون سنتيم للشهر [1]، كذلك بالنسبة للقطاعات الحضرية التي تتميز بانتشار محلات تجارة الألبسة الجاهزة فثمن كراء المحلات فيها يتراوح بين 3 و 10 مليون سنتيم للشهر و هذه القيمة المرتفعة جدا لأسعار كراء المحلات التجارية تدل على حركة تجارية عالية جدا للمدينة, أما إذا نظرنا إلى قيمة العقار السكني رغم ندرت إيجاد سكن للبيع فهو الأخر شهد ارتفاع كبير،و

[1] تحقيق ميداني سبتمبر 2012

تتحكم فيه عدة عوامل كالنمط العمراني للسكن(فردي،جماعي) ومساحته العقارية و عدد واجهات المسكن إلا أن موقع المسكن بالنسبة للطرق الرئيسية و الأحياء التي تشهد نشاط تجاري خاصة للألبسة الجاهزة هو العامل الرئيسي الذي على أساسه ترتفع قيمة العقار السكني أو تنخفض ،فقيمة المتر المربع الواحد في مركز المدينة و الأحياء التي تتميز بنشاطها التجاري يصل إلى 20 مليون سنتيم [1] للمتر المربع،فمثلا خلال المعاينة الميدانية وجدنا سكن فردي مساحته 240م^2 يقع بالقطاع العمراني 08 بحي السطحة بيع بـ 6 مليار سنتيم،و أدنى قيمة للعقار السكني دائما ما تسجل بالأحياء المعزولة البعيدة عن الحركة التجارية ، حيث تتراوح قيمة المتر المربع الواحد من 5 إلى 10 مليون سنتيم ،و نلاحظ أنها قيمة مرتفعة جدا خاصة بالنسبة للأشخاص من ذوي الدخل الضعيف و المتوسط ، فانه من المستحيل أن تتمكن هذه الشريحة من المجتمع من إيجاد مسكن يؤويها الأمر الذي يؤدي بالكثير منهم بالتوجه للبناء الفوضوي .

جدول رقم (21) مدينة عين فكرون، قيمة العقار عبر القطاعات الحضرية، 2013

القطاع العمراني	ثمن كراء محل بمساحة متوسطة بمليون سنتيم	ثمن شراء 1م^2 من العقار السكني بمليون سنتيم
01	من 7 الى8	من5الى15
02	من 1.5 الى 3	من10الى20
03	من 1.5الى 3	من5الى10
04	من1.5 الى3	من5الى10
05	من3 الى 10	من10الى20
06	من 3 الى 10	من15الى20
07	من 3الى 8	من4الى6
08	من 10الى 14	من15الى20
09	من 3 الى 14	من10الى15

المصدر :تحقيق ميداني 2013.

2 -الازدحام المروري:

طبيعة التجارة بالمدينة جعلها بؤرة لاستقطاب الزبائن من جميع ولايات الوطن خاصة في أيام العطل و المناسبات، حسب إحصائيات مديرية الأشغال العمومية حوالي 27 ألف سيارة تدخل المدينة كل يوم من جميع مداخلها ، أما في المناسبات أين تزداد الحركة التجارية فيصل إلى 37

[1] تحقيق ميداني سبتمبر 2012.

ألف سيارة في اليوم[1]،هذه الوضعية جعلت مدينة عين فكرون تعيش تحت ضغط كبير مما اثر على سهولة النقل بالمدينة و فيما يلي سنحاول تحديد مدى تأثير النشاط التجاري و مساهمته في صعوبة التنقل بالمدينة.

2-1- التأثير على الحركة الميكانيكية و حركة الراجلين:

تشهد مدينة عين فكرون حركة كبيرة للمركبات و الراجلين خاصة في الفترة الصباحية ،مما خلق ازدحام كبير في حركة المرور و هي ظاهرة تخص المحاور الرئيسية للمدينة و في القطاعات الحضرية التي تتميز بكثافة في النشاطات التجارية كالقطاع الحضري رقم 5 ،6و8 ومن بين مسببات هذا الازدحام عرقلة أصحاب المحلات التجارية للحركة بعرضهم للسلع على الأرصفة و على الطرقات،حيث من خلال المسح الميداني بين أن 90% من أصحاب المحلات في القطاعات الحضرية رقم 5،6و8يقومون باستغلال الأرصفة والطرقات و المساحات الخارجية من اجل عرض سلعهم،و هذه الظاهرة معروفة أكثر عند تجار الألبسة الجاهزة المستوردة من اجل تقديمها للزبائن لرفع مبيعاتهم.

صورة رقم4:ط و 100 ، تنقل المشاة في الطريق بسبب عرض التجار للسلع على الأرصفة.

كما أن تجار الطاولات الذين يتخذون من الأرصفة والمساحات الحرة الخارجية و حتى الطرقات أماكن لعرض سلعهم و هم يتمركزو ن خاصة على المحاور الرئيسية،و في المناطق التي تعرف توافد كبير للزبائن خاصة بجانب محلات تجارة الألبسة الجاهزة،بالإضافة إلى غياب مواقف السيارات في بعض الأماكن و قلتها في أماكن أخرى أدى بالكثير منهم باستغلال

[1] مديرية الأشغال العمومية لولاية أم البواقي2013.

الأرصفة للتوقف،او التوقف العشوائي للكثير من المركبات، فكل هذه العوامل ساهمت في دفع الراجلين بمزاحمة المركبات في الطرقات الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة المرور في مركز المدينة خاصة و على طول الطرق الرئيسية.

صورة رقم5:أحياء السطحة، استغلال تجار الطاولات للأرصفة و الطرقات لبيع مختلف السلع.

صورة رقم6:أحياء السطحة: استغلال تجار الطاولات للأرصفة لبيع السلع

صورة رقم7 :أحياء السطحة،التوقف العشوائي لأصحاب السيارات

2-2- ظهور نقل حضري جماعي غير شرعي:

مع توسع المدينة و انتشار النشاط التجاري بها ظهرت الحاجة للتنقل بين أحياء المدينة خاصة التجارية منها مما أدى إلى ظهور نقل حضري جماعي غير شرعي و في غياب رقابة الدولة بدأت الظاهرة باستعمال سيارات قديمة جدا ثم مع تزايد في حجم المستعملين انتقل أصحاب هذه السيارات إلى استعمال سيارات جماعية قديمة جدا أيضا و غير صالحة و قد تم إحصاء 37 سيارة جماعية بالمدينة تعمل على خطين مختلفين [1](انظر المخطط رقم 2)،الأول و هو أكثر نشاط بعدد تعمل عليه 26 مركبة [2] تنطلق من ح ي 500 مسكن مرورا على أحياء السطحة لتصل إلى مركز المدينة،و الثاني تعمل عليه 11 مركبة[3] و تنطلق من حي بوعافية لتصل إلى مركز المدينة، و كل المركبات لا تتوفر على أدنى معايير الراحة أو الأمن كما أن توقفها عشوائي،حيث أنها لا تملك محطات محددة ذات موصفات تقنية ملائمة و أصحاب هذه المركبات لا يملكون رخصة سياقه للنقل العمومي، و قد أدت هذه الظاهرة الى عرقلة لحركة المرور وهي خطر على السلامة العامة.

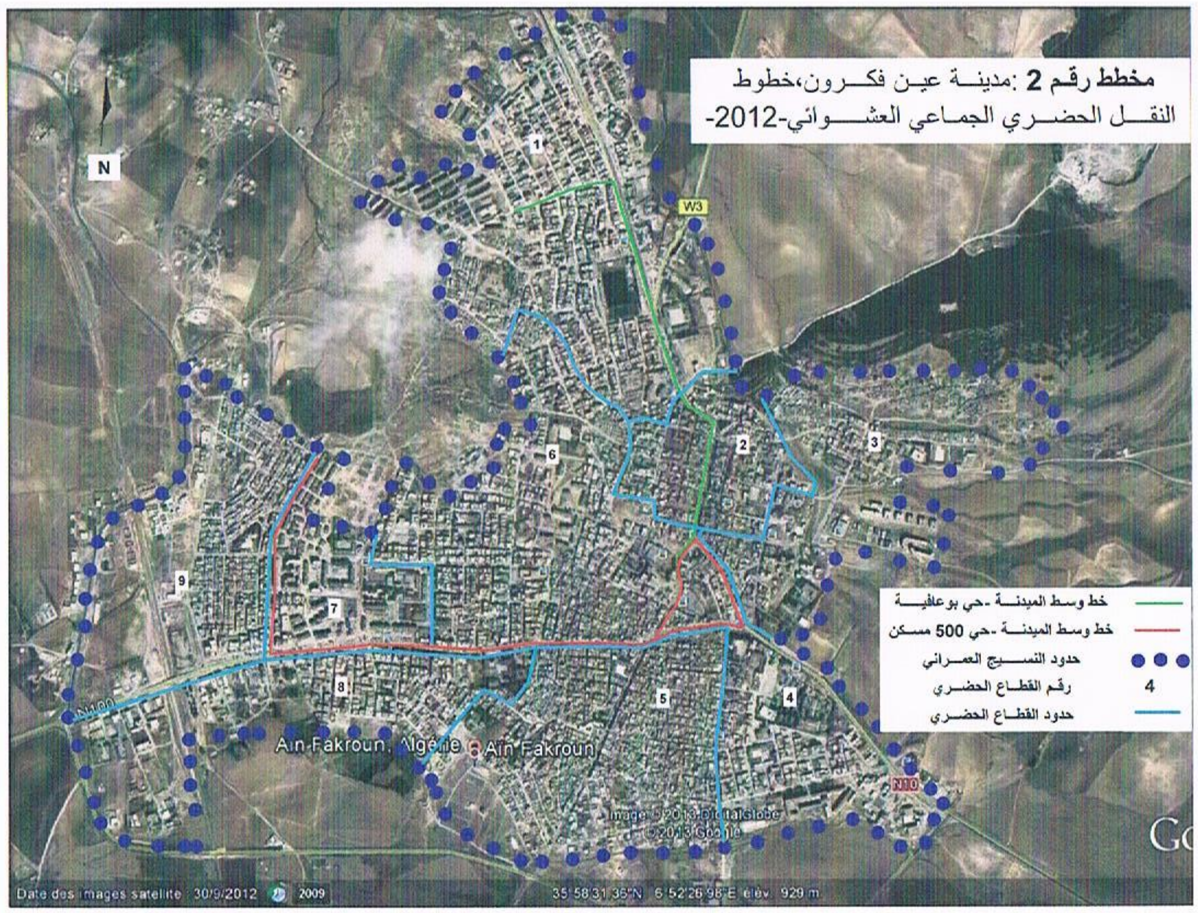

1+2+3 تحقيق ميداني سبتمبر 2012

3 -التأثيـر علــى العمران:

3-1- التأثير علـى الإطــار المبنــي:

اثر النشاط التجاري نلمسه في أكثر المساكن الفردية في جميع القطاعات العمرانية و بدرجة اقل المساكن الجماعية الواقعة في المناطق ذات الناشط التجاري ، وقد بين المسح الميداني أن 96% من المساكن في القطاع الحضري رقم 1 و 8 و 6 طابقها الأرضي مستغل إما كمحلات تجارية أو مخازن للسلع، كما لوحظ أن علو عدد كبير من البنايات في هذه القطاعات العمرانية يفوق طابقين ليصل في بعض الأحيان إلى أربع طوابق علوية(R+4) ،رغم أن دفتر الشروط لجميع التحصيصات السكنية بالمدينة لا تسمح إلا بانجاز على الأكثر طابقين علويين فقط و تخصيص مساحة كحديقة للمنزل إما في مقدمة المنزل أو في المؤخرة [1]، لكن الملاحظ في المدينة خاصة التحصيصات المنجزة حديثا هو تجاوز للعلو المسموح به قانونا، حيث بين المسح الميداني أن نسبة البنايات ذات ثلاث مستويات بتحصيص السلام و تحصيص النصر الواقعان في القطاع الحضري رقم1 و8هو46.20% أما البنايات ذات مستويين فنسبتها 30.56% ونسبة البنايات ذات مستوى واحد هي 11.13%[4]،أما نسبة البنايات ذات المستوى الأرضي فقط فهي12.11،و أن 75% من البنايات في هذين التحصيصين مكتملة الانجاز. [2]

صورة رقم8:حي السلام (ق ع 1) ،تبرز علو المباني تقريبا كلها ذات ثلاث مستويات، الطابق الأرضي لجميع المباني عبارة عن مراب مستغلة لتخزين أو بيع السلع، جميع المباني مكتملة الانجاز .

[1] المصلحة التقنية للبدية عين فكرون،سبتمبر 2012
[2] تحقيق ميداني سبتمبر2012

كما لاحظنا من بين التحولات الناتجة عن تأثير النشاط التجاري بالمدينة خاصة بتحصيص السلام و تحصيص النصر أن 90.25% من المساكن تفتقر للحدائق المنزلية التي أضيفة مساحتها إلى المحلات تجارية لتوسيعها حيث يتم بناء كل المساحة العقارية في حين دفاتر الشروط المتعلقة بإنشاء التحصيصات و مخططات شغل الأراضي [1] لا تسمح إلا ببناء 60 % إلى 69%من المساحة العقارية كأقصى حد.

أما فيما يخص السكنات الجماعية فان بعض شقق الطوابق الأرضية للسكنات الجماعية الواقعة في الأحياء ذات النشاط التجاري على الطريق الوطني رقم 10 تحولت إلى محلات تجارية إما لبيع المواد الغذائية أو كمطعم أو مقهى و ذلك من اجل الاستفادة من الحركة التجارية النشطة و التوافد الكبير للزبائن.

صورة رقم 9:حي 300مسكن (ق ع 7)،تحول شقق السكنات الجماعية إلى محلات تجارية

3-2- التأثير على الواجهات:

اثر النشاط التجاري على جمالية واجهات المساكن إيجابا و ذلك نتيجة الأرباح المعتبرة التي تدرها هذه النشاطات و قد انعكست الرفاهية التي يعيشها التجار على واجهات مساكنهم كل حسب إمكانياته المادية و ذلك من خلال استعمال مواد بناء ذات جودة عالية ،حيث تتميز المساكن الحديثة باستعمال الحجارة المنحوته للتزيين و استعمال القرميد لتسقيف الطابق الأخير، أبواب المداخل ذات نوعية رفيعة. . .الخ،إلا أن الملاحظ هو غياب واجهة عمرانية متناسقة بين

[1] المصلحة التقنية لبلدية عين فكرون،سبتمبر 2012

مختلف البنايات المتجاورة،(انظر الصورة رقم 8) ،و هنا يبرز تدخل الهيئات المختصة في تنظيم الإطار المبني.

صورة رقم 10:حي السلام (ق ع1) بناية ذات واجهة جميلة،مكتملة الانجاز.

صورة رقم11:حي 5جويلية(ق ع9):بنايات ذات تصاميم جميلة لكن التجارة تستحوذ دائما على الطابق الأرضي

3-3- فوضي التجارة أدت إلى التلوث بصري بالبيئة العمرانية:

التلوث البصري الناتج عن الممارسات السلبية التي يقوم بها التجار بالمدينة خاصة تجار الألبسة الجاهزة المستوردة تكمن خاصة في العرض العشوائي للسلع من طرف أصحاب المحلات خارج مساحة المحل، على الأرصفة و على الطرقات ، كما أن المواقف العشوائية للسيارات و انتشار تجارة الطاولات في المدينة على طول الطرق الرئيسية و في مركز المدينة أعطى صورة مشوهة للمدينة، وقد أدى انتشار النشاطات التجارية في الأحياء السكنية، إلى إعطاء صورة غير لائقة لها من خلال غياب الحدائق المنزلية التي أضيفة مساحتها إلى مساحة المحلات التجارية و، ساهم كذلك أيضا في انتشار كبير لمخلفات المحلات التجارية في الأحياء السكنية المتمثلة أساسا في العلب الكارتونية و مواد التغليف البلاستيكية التي شوهت منظر المدينة بشكل كبير.

3-4-تلوث البيئة العمرانية بالنفايات التجارية:

من المظاهر السلبية للنشاط التجاري بالمدينة هو الكم الكبير من النفايات الصلبة التي ينتجها و المتمثلة أساسا في العلب الكارتونية و أكياس التغليف البلاستيكية،إلا أننا لم نستط ع معرفة الكمية التقريبية لكل محل، كون اغلب التجار الذين شملهم التحقيق الميداني لم يقوموا بالإجابة

عن السؤال المتعلق به ،لكن من خلال معطيات مديرية البيئة فان المدينة تنتج حوالي 50 طن/يوم [1]من النفايات الحضرية و هذه الكمية كبيرة مقارنة مع الكمية النظرية و المقدرة ب35.55طن/يوم [2]،وهذا الفارق الكبير بين الكمية النظرية و الكمية الفعلية يمكن أن يكون مصدره النفايات التجارية.

و ما زاد المشكل حدة هو نقص في الإمكانيات البشرية و المعدات اللازمة لجمع القمامة.

صورة رقم 12:حي الأفاق(ق ع 6)، انتشار النفايات التجارية في الشوارع

صورة رقم13:حي السطحة (ق ع 5)، انتشار النفايات التجارية في الشوارع

3-5- التحولات الوظيفية:

3-5-1 تحول في وظيفة الأرصفة:

فقدت الكثير من الأرصفة في المدينة وظيفتها نهائيا و المتمثلة في تخصصها في حركة المشاة حيث أصبحت أماكن لعرض السلع من طرف أصحاب المحلات و تجار الطاولات خاصة في القطاعات العمرانية التي تتميز بانتشا ر تجارة الألبسة الجاهزة حيث بينت المعاينة الميدانية أن كل أصحاب محلات بيع الملابس الجاهزة يقومون باستغلال شبه كلي للرصيف لعرض سلعهم و حتى الطرقات و المساحات المجاورة لهم مما عرقل حركة الراجلين الذين أصبحوا يتنقلون في الطرق و بدورهم أصبحوا يعرقلون حركة السيارات ونتج عن هذه الوضعية صعوبة في التنقلات في المدينة ككل.

[2+1] مديرية البيئة لولاية أم البواقي2014

صورة رقم 14:حي النصر(ق ع 8)،تحول الأرصفة و المساحات الخارجية إلى أماكن لعرض السلع.

3-5-2- تحول في وظيفة الأحياء السكنية:

من بين أهم التحولات التي مست المدينة بسبب النشاطات التجارية خاصة أن مدينة عين فكرون لا تتوفر بالعدد الكافي على الأماكن المخصصة لمزاولة النشاط التجاري، هو تحول الأحياء السكنية إلى مراكز لاستقبال النشاطات التجارية رغم غياب المقومات اللازمة لذلك، كعدم توفر مواقف السيارات بالعدد الكافي، الأرصفةالضيقة عدم توفر أماكن للتخزين . . .

3-5-3- تحول في وظيفة النشاطات التجارية:

لوحظت تحولات في تخصص الأنشطة التجارية نفسها ،بمعنى تغيير صنف النشاط التجاري،فمن خلال الاستمارة الموزع على التجار تبين أن 20%[1] من تجار الألبسة الجاهزة في القطاع الحضري رقم 5 و 6 و 8 كانت محلاتهم متخصصة في بيع سلع مختلفة غير الألبسة لكن مع الأرباح المعتبرة التي تدرها هذه التجارة تحول إليها الكثير من التجار خاصة الواقعين على الطريق الوطني رقم 100 الرابط بين عين فكرون و عين مليلة.

3-5-4- تحول في وظيفة منطقة النشاطات و التخزين:

شهدت منطقة النشطات و التخزين الواقعة غرب مدينة عين فكرون بالقطاع العمراني رقم 8 تحولا في وظيفة بعض الحصص الواقعة على حافة الطريق الو طني رقم 100 الرابط مدينة عين فكرون بمدينة عين مليلة ،حيث تم فتح محلات تجارية لبيع الألبسة الجاهزة (انظر الصورة

[1] تحقيق ميداني سبتمبر 2012.

رقم15)، فالحصة رقم 22 (انظر المخطط رقم4)، و التي منحت في إطار عقود الاستثمار من اجل إنشاء مذبحة و تقطيع اللحوم ،تحولت إلى محلات تجارية لبيع الألبسة الجاهزة النسائية [1].كذلك بالنسبة لمعظم الحصص التي لها واجهة على الطريق الوطني،و هذا التحول ناتج عن زحف النشاط التجاري على طول الطريق الوطني رقم 100 ،حيث بدأ في شوارع حي السطحة ثم انتقل ليصل إلى منطقة النشاطات.

كما لاحظنا بعد الاطلاع على سجل تقييد ملفات رخص البناء المودعة لدى مصالح التعمير و البناء لبلدية عين فكرون ،أن عدد معتبر من المستثمرين في منطقة النشاطات و التخزين قدموا ملفات الاستثمار لتخزين و توزيع الملابس الجاهزة حيث بلغ عدد الحصص الموزعة 84 قطعة، ،38 حصة مخصصة لتخزين الملابس الجاهزة و هي تمثل نسبة 45.23%،من مجموع الحصص المخصصة للاستثمار،حصتين لبناء حظيرة السيارات و الشاحنات ،حصة واحدة مخصصة لانجاز فندق لكن لم تنطلق بها الأشغال بعد،أما الباقي فنجد مشاريع مختلفة كتخزين و توزيع مواد البناء،وحدة الدجاج و إنتاج البيض،ورشة لصناعة حفاظات الأطفال،ورشة تحويل لفافات الفولاذ العادي على البارد لإنتاج سلك الربط للبناء. . . ،و هنا يبرز لنا استقطاب النشاط التجاري لبيع الألبسة الجاهزة لأغلب المستثمرين في المدينة مما خلق بها تخصص ساعدها للبروز على المستوى الوطني .

صورة رقم15:منطقة النشاطات و التخزين (ق ع 8)،تحول بعض الحصص إلى النشاط التجاري حيث نلاحظ فتح محلات تجارية على طول الواجهة المقابلة للطريق الوطني رقم 100

[1] مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون + تحقيق ميداني سبتمبر 2012.

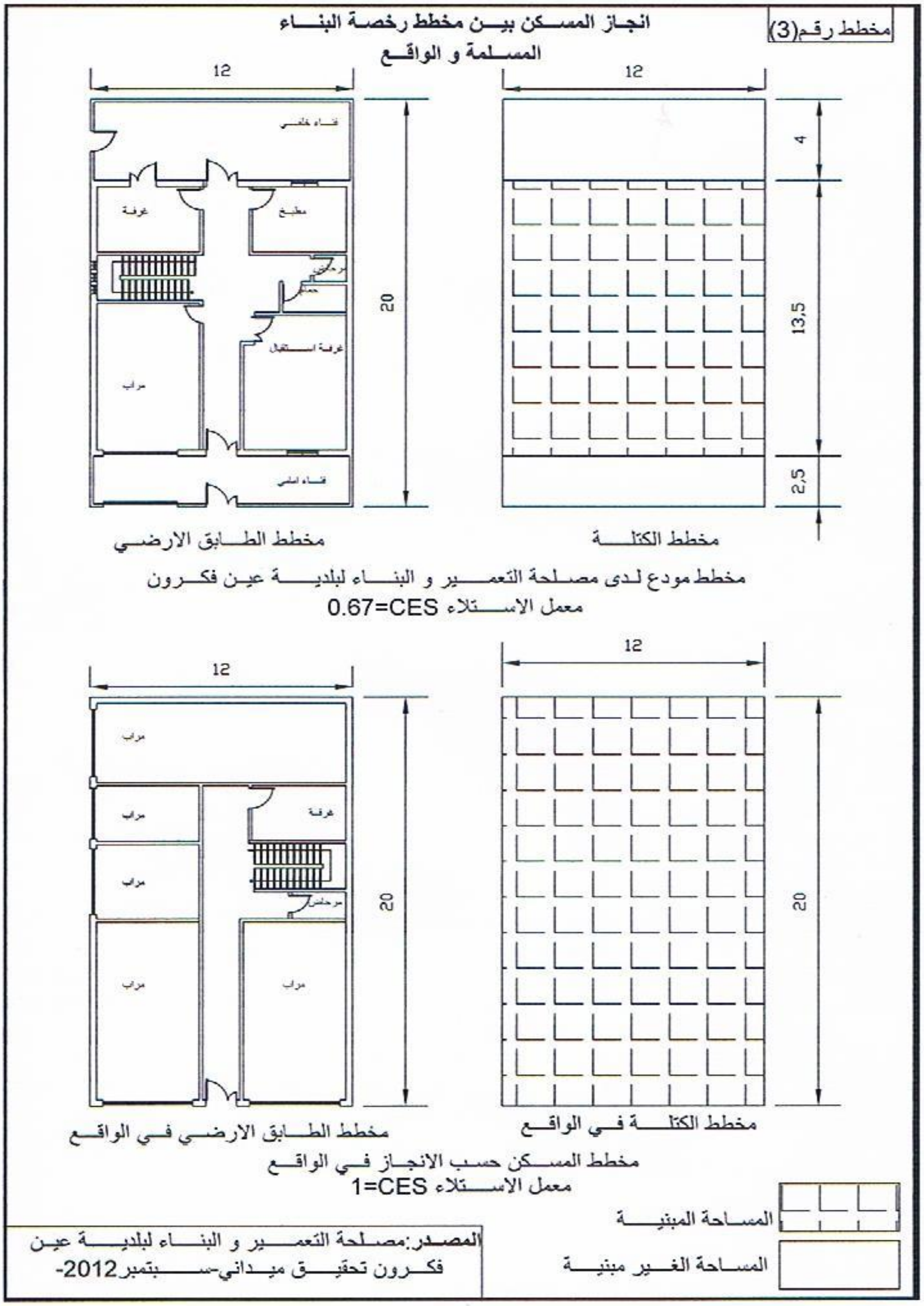
مخطط رقم(3)
انجاز المسكن بين مخطط رخصة البناء المسلمة و الواقع
12
20
فناء خلفي
غرفة
مطبخ
مرحاض
حمام
غرفة استقبال
مرآب
فناء امامي
مخطط الطابق الارضي
12
4
13,5
2,5
مخطط الكتلة
مخطط مودع لدى مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون
معمل الاستلاء CES=0.67
12
20
مرآب
غرفة
مرآب
مرآب
مرحاض
مرآب
مرآب
مخطط الطابق الارضي في الواقع
12
20
مخطط الكتلة في الواقع
مخطط المسكن حسب الانجاز في الواقع
معمل الاستلاء CES=1
المساحة المبنية
المساحة الغير مبنية
المصدر: مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون تحقيق ميداني-سبتمبر2012-

مخطط رقم(4) حصة رقم 22من منطقة النشاطات و التخزين بين
مخطط رخصة البناء المسلمة و الواقع

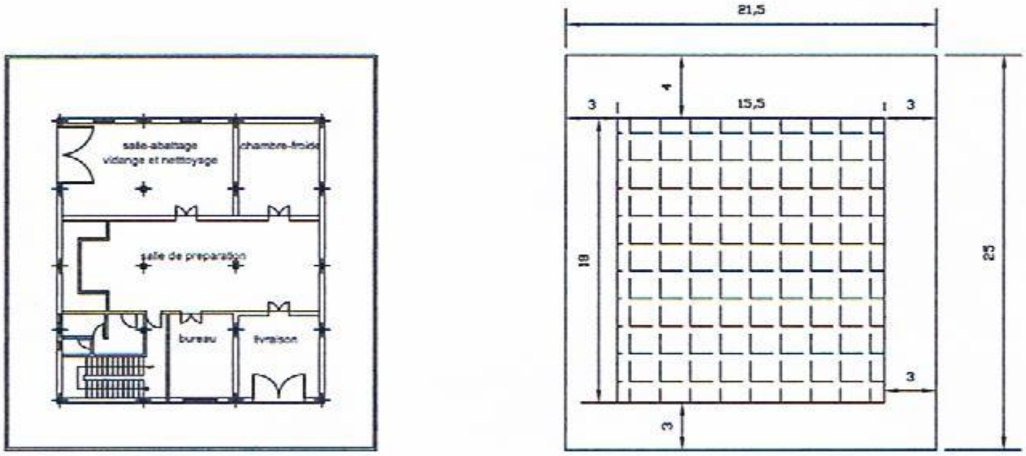

مخطط الطابق الارضي

مخطط الكتلة

مخطط مودع لدى مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون
معمل الاستلاء CES=0.52

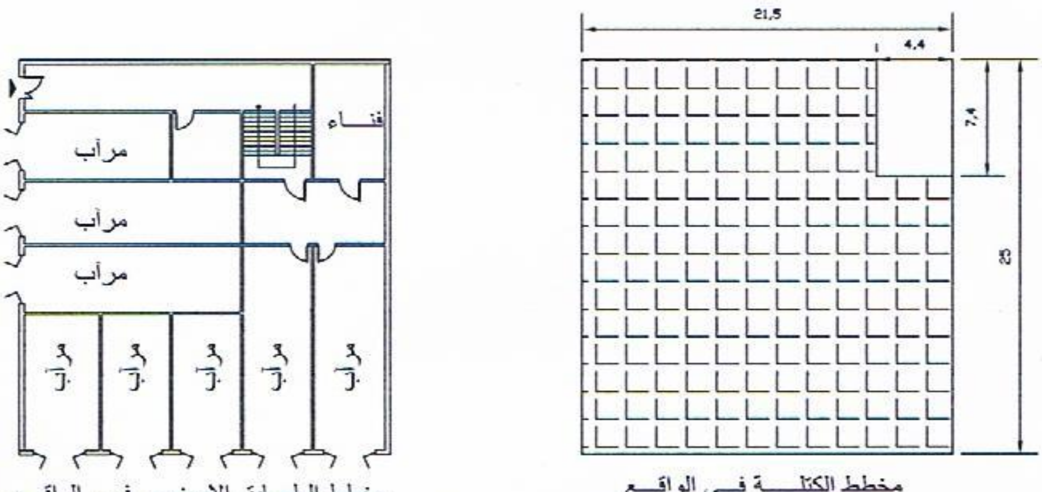

مخطط الطابق الارضي في الواقع

مخطط الكتلة في الواقع

مخطط الحصة حسب الانجاز في الواقع
معمل الاستلاء CES=0.94

المساحة المبنية

المساحة الغير مبنية

المصدر: مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون
تحقيق ميداني+معالجة شخصية للمعلومات-سبتمبر 2012-

4-مظاهر اجتماعية سلبية مرتبطة بظهور النشاط التجاري:

4-1- تفشي ظاهرة السرقة:

من بين المظاهر الاجتماعية السلبية المتفشية في المدينة ظاهرة سرقة المحلات والاعتداءات على المتوافدين إلى المدينة و على سياراتهم خاصة ،هذه الظاهرة انتشرت بشكل خطير خاصة في عجز مصالح الأمن عن أداء دورها بشكل فعال حيث من خلال الاستمارة الموزعة على التجار صرح جميعهم أن من بين المشاكل التي يعانون منها هي انتشار ظاهرة السرقة ،وحسب مصالح امن دائرة عين فكرون فان الاعتداءات تزداد في أيام المناسبات أين تكون الحركة التجارية كثيفة ،حيث في سنة 2012 سجلت مصالح امن الدائرة [1]106 قضية للسرقة من داخل المركبات من مجموع 176 [2]على مستوى الولاية كلها و هذا ما يمثل نسبة 60% منها.

4-2- ظاهرة عمالة الأطفال:[3]

من بين المظاهر الناتجة عن ازدهار النشاط التجاري بمدينة عين فكرون هي ظاهرة عمل، الأطفال خاصة في أيام المناسبات ،فمن خلال الاستمارة الموزعة على التجار تبين أن 8% من العمال من فئة الأطفال أقل من 16 سنة ،كما أن معاينة الميدانية بينت حوالي 50% من تجار الطاولات من فئة الأطفال،و حسب نتائج الاستمارة الموزعة على السكان ،طرحت 15% [4]منها مشكل التسرب المدرسي بسبب النشاط التجاري، لذلك اتجهنا إلى مديرية التربية للولاية من اجل إحصاء نسبة التسرب للطور التوسط كعينة و مقارنتها مع المعدل الولائي و معدل مدينة عين مليلة و مدينة أم البواقي ، فوجدنا أن اكبر نسبة للتسرب سجلت بمتوسطات مدينة عين فكرون ،و قد بلغ عدد المتسربين في الموسم الدراسي 2013-2014 عدد 512 تلميذ منهم 144 إناث و هم يمثلون نسبة 15.54من مجموع المغادرين في الولاية كلها الذي بلغ عددهم 3294 تلميذ،أما في مدينة عين مليلة ،فقد بلغ عدد المغادرين بها 390 تلميذ منهم 115 إناث ،و مدينة ام البواقي 242 منهم 64 إناث و هي قيم منخفضة رغم أن عدد المتمدرسين في الطور المتوسط بالمدينتين هو اكبر من عدهم في مدينة عين فكرون، فمدينة عين مليلة بلغ عدد المتمدرسين بها

---

[1]مديرية الأمن لولاية أم البواقي،2012

[2] مديرية الأمن لولاية أم البواقي 2012

[3] التشريع الجزائري يمنع و يجرم تشغيل الأطفال دون سن 16 حسب المادة 15من القانون90-11 المتعلق بعلاقات العمل،كما أن الجزائر صادقة على أهم الاتفاقيات الدولية المتعلقة بعمالة الأطفال،لاسيما الاتفاقية الدولية رقم138 المتعلقة بالسن القانوني للعمل بتاريخ1983/09/03-المرسوم 83-518 بتاريخ1983/09/003،بالإضافة إلى الاتفاقية رقم 182 بتاريخ 2000/11/28 المتعلقة بحضر أسوا أشكال عمل الأطفال و الإجراءات الفورية للقضاء عليها- مرسوم 387-2000 مؤرخ في 2000/11/28

[4] تحقيق ميداني سبتمبر 2012.

7373 أما مدينة أم البواقي فقد بلغ 5749 ،و عدد المتمدرسين في الولاية كلها هو 47128 لموسم الدراسي 2013-2014 [1].

جدول رقم(22):مدينة عين فكرون:نسب التسرب المدرسي بالطور المتوسط لسنة2013-2014

المنطقة	عدد المتمدرسين	عدد الإناث	النسبة%	عدد المتسربين	عدد الإناث	النسبة%
عين فكرون	4646	144	9.85	512	144	**15.54**
عين مليلة	7373	3434	15.46	390	115	11.83
أم البواقي	5749	5749	12.19	242	64	7.34
الولاية	47128	47128	100	3294	946	100

المصدر:مديرية التربية لولاية ام البواقي2014

[1] مديرية التربية لولاية ام البواقي 2014

المبحث الثاني : المدينة ليست في مستوى نشاطها التجاري

1 -في مجال المرافق و الخدمات الحضرية

مع انتشار التجارة في الأحياء السكنية بمدينة عين فكرون و توافد حجم كبير من الزبائن كان من المفروض أن يتبعه توفير الخدمات الضرورية لتواكب التطورات التي حصلت بالمدينة خاصة لهؤلاء المتوافدين لكن الملاحظ هو النقص الكبير في هذا المجال حيث أنها تعاني نقص في مواقف للسيارات و غيابها في أماكن أخرى، المدينة لا تملك إلا مرحاض عمومي واحد وهو في حالة سيئة جدا،كما أن مخلفات النشاط التجاري المتمثلة في العلب الكارتونية و الأكياس البلاستيكية لا يتم نقلها إلا في وقت متأخر، بالإضافة إلى غياب الحاويات اللازم ة الخاصة بالقمامة في كثير من الأحياء، و لاحظنا أيضا عدم توفر المدينة على فندق أو نزل واحد في حين أن الزبائن يتوافدون من جميع ولايات الوطن و حتى من الدول المجاورة، كما أن المدينة تستقبل رجال الأعمال من خاصة من الصين و تركيا باعتبارهم الأكثر تعاملا و حجم المبادلات كبير جدا بينهم و بين تجار مدينة عين فكرون، كما تعاني المدينة من غياب مرافق الترفيه و التسلية والتنزه كالحدائق العمومية و اماكن اللعب للأطفال، فالمدينة لا تحتوي على حديقة عمومية واحدة ،كما تعاني المدينة نقص كبير في المساحات الخضراء و الأشجار المصفوفة و تهيئة الأرصفة و الطرق ، التي تزيد من جمالها و تعطي لها انطباع و صورة لائقة ،تليق بحجم النشاط الذي تحتويه.

2 -تفاقم ظاهرة البناءات الفوضوية:

من بين المظاهر السلبية التي تتخل مدينة عين فكرون هو انتشار عدة أحياء فوضوية مثل حي الحيرش و الذي يحوي حوالي 400 [1]مسكن فوضوي، المتواجد بالقطاع العمراني رقم 3، حي بوعافية المتواجد بالقطاع العمراني رقم 2،ضواحي أحياء السطحة بالجهة الجنوبية المتواجدة في القطاع العمراني رقم 8 و 5 ، وقد بلغ عدد الحالات المسجلة للبناءات الفوضوية خلا سنة 2013 و 2014 حوالي 600 بناية فوضوية [2] ،و تتميز هذه الأحياء باعتبارها مناطق متخلفة بغياب المرافق الضرورية كالطرق ، شبكة المياه الصالحة للشرب، الكهرباء، الصرف الصحي ...الخ، كما تعتبر احد المصادر الرئيسية للمشاكل الاجتماعية.

[1] مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون
[2] مصلحة التعمير و البناء لبلدية عين فكرون

خلاصة:

- بالرغم من أهمية النشاط التجاري للمدينة من خلال التحسن الملاحظ على واجهات المساكن بإدخال مواد بناء حديثة ،و كذلك إتمام المساكن الذي ساهم في إعطاء واجهة عمرانية جميلة،لكن ما ينقصها هو عدم وجود تناسق و انسجام بين مختلف المساكن،و هنا يأتي دور الدولة و المصالح التقنية في مراقبة و تنظيم عملية البناء، إلا انه جعلها تعاني من عدة مشاكل أهمها:

-ارتفاع في قيمة العقار خاصة السكني.

-ازدحام كبير في حركة المرور خاصة في الفترة الصباحية.

-انتشار كبير لتجارة الطاولات بمركز المدينة وفي الأحياء ذات الكثافة التجارية .

-الاحتياجات التجارية ساهمت في مخالفة دفاتر الشروط التحصيصات، و مخططات شغل الأراضي.

-طريقة عرض التجار للسلع لوث المدينة بصريا كما تلوثت المدينة بالنفايات الصلبة التجارية المتمثلة أساسا في العلب الكارتونية الأكياس البلاستيكية.

-ظهور نقل حضري جماعي غير شرعي لا يتوفر على أدنى معايير الراحة و الأمن.

-في غياب مراكز تجارية بالمدينة لاحتواء نمو النشاط التجاري انتشر هذا الأخير في الأحياء سكنية و في منطقة النشاطات و التخزين و هي غير مؤهلة لاستقباله، مما خلق مشاكل للمدينة من جهة، و كذلك لم تسمح بنموه كما ينبغي.

-مشاكل اجتماعية تتمثل أساسا في انتشار ظاهرة السرقة و عمل الأطفال الذي يؤدي في النهاية إلى التسرب المدرسي.

- المدينة تعاني من نقائص و سلبيات لا تساعد في تطور نشاطها التجاري كنقص في مرافق الاستقبال، الترفيه و المساحات الخضراء،نقص في الخدمات الحضرية و مستوى تهيئة الأحياء و المدينة ككل رديء بالإضافة إلى انتشار الأحياء الفوضوية بالمدينة.

الخاتمـــة العامـــة:

مدينة عين فكرون من المدن المتوسطة التي انتزعت مكانة مميزة ضمن أهم مدن الشرق الجزائري و ذلك من خلال نشاطها التجاري الذي يستقطب الزبائن من مختلف مناطق الوطن و حتى من الدول المجاورة،و ظهور التجارة بالمدينة راجع إلى عدة أسباب أهمها موقعها ،حيث يقطعها طريقين وطنيين مهمين هما الطريق الوطني رقم 100 و رقم 10 ،بالإضافة إلى ذلك توفر رؤوس خاصة النازحين من الأرياف، الناتجة من تركهم النشاط ألفلاحي بسبب الظرف الأمني بالبلاد آن ذاك ،و قد توافق ذلك مع السياسة التي انتهجتها السلطة بتحرير السوق الخارجية و السماح للخواص باستيراد مختلف المواد من الخارج، فوجدوا بذلك مجلا من اجل استثمار أموالهم فيه،حيث كان عددهم في البادية قليل ،ونظرا لربحيته،خاصة في غياب سلع وطنية تنافس المنتجات المستوردة بدأ يتضاعف عددهم و تتخصص تجارتهم في نوع محدد من السلع هو استيراد الألبسة.

حجم النشاط التجاري لتجارة الألبسة بمدينة عين فكرون أهم ما يميزها ،و قد ترتب عن ذلك عدة تحولات بالبيئة الحضرية ، منها ما هو ايجابي و منها ما هو سلبي،حيث وجدنا أن النشاط التجاري هو عصب الاقتصاد بالمدينة، ،و يتركز خاصة في القطاع العمراني رقم 08 حيث أحياء السطحة،التي تضم 32.58% من مجموع المحلات بالمدينة، كما يعتبر الطريق الوطني رقم 100 الذي يحتوي على بنسبة 24.38% من مجموع المحلات بالمدينة ،كواجهة لعرض السلع خاصة الملابس المستوردة، كما لوحظ سيادة محلات تجارة بيع الألبسة الجاهزة المستوردة بنسبة تفوق 54% من مجموع المحلات التجارية بالمدينة،هذا التخصص جعل المدينة تكتسب سمعة وطنية و دولية في هذا النوع من التجارة،بالإضافة إلى المكتسبات التي حققتها التجارة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي،هنالك مظاهر أخرى ايجابية للنشاط التجاري ،من خلال تحسن في المظهر العمراني بتزيين واجهات المنازل و استعمال مواد ذات جودة عالية و تصاميم جميلة، مما أدى الى تسمية حي السلام المتواجد بالقطاع العمراني رقم 01 بحي القصور نظرا لانتشار الفيلات فيه .

كما حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهم المشاكل التي تعاني منها المدينة بسبب النشاط التجاري و قد توصلنا إلى أن النشاط التجاري أدى إلى عرقلة في حركة المرور خاصة على

المحاور الرئيسية للمدينة، كما انه انتشاره في أحياء سكنية ليست مهيئة لمثل هذه الوظيفة،و قد خلق مشاكل اقتصادية لفئة كبيرة من المجتمع(الطبقة المتوسطة و الفقيرة) في مجال السكن جعلها تعجز عن شراء أو كراء مسكن،حيث أن أسعار بيع العقار السكني وصل إلى 6 مليار سنتيم لمسكن مساحته لا تتعدى 240م2.

بالإضافة إلى المشاكل السابقة للنشاط التجاري بالمدينة ظهرت مشاكل اجتماعية تتمثل أساسا في انتشار ظاهرة السرقة ،و عمالة الأطفال الذي يؤدي إلى التسرب المدرسي

في النهاية يجب العمل على الارتقاء بالنشاط التجاري و تنظيمه بشكل أفضل ،لخلق بيئة حضرية ملائمة لحياة السكان لا تهتم بالفائدة الاقتصادية فقط لكنها تراعي جميع الجوانب التي لا تقل أهمية عنه .

توصيــات و اقتراحــات

التجارة بالمدينة لها أهميتها و دورها الفعال في الديناميكية الاقتصادية بالمدينة لكن المساحات أو الفضاءات العمومية التي تحتلها و تشمل الشوارع ،الساحات العامة ، و طرق المشاة . . . كل هذه الأماكن تخص المجتمع ككل وجدت لاستخدامها، لذلك نتقدم بالتوصيات التالية لتحسين البيئة الحضرية مع تثمين النشاط التجاري ليؤدي دوره بشكل أفضل:

- إخراج تجارة الجملة من وسط المدينة بخلق قطب تجاري يستجيب للمتطلبات الحالية والمستقبلية خاصة أنها تحتاج لاماكن للتخزين،أماكن لتوقف مركبات لنقل البضائع وكل هذه الاحتياجات تتطلب مساحات كبيرة،كما نقترح إعادة تهيئة منطقة النشاطات و التخزين الواقعة غرب المدينة من اجل الغرض.

- تنظيم النشاط التجاري الواقع على طول المحاور الرئيسية،خاصة محور الطريق الوطني رقم 100 ،والطريق الوطني رقم 10 ،حيث من واجب السلطات و المصالح الإدارية المخولة قانونا بردع كل التجاوزات المتعلقة بعرض السلع على الأرصفة و الطرقات و المساحات العامة،سواء من طرف تجار الطاولات أو من طرف أصحاب المحلات،كما يمكن دمج بعض منها في المساحات الممكنة ضمن الأطر القانونية.

- يجب على أصحاب المحلات التجارية تجنب رمي نفاياتهم في الشوارع و أمام المحلات و رميها في أماكنها و أوقاتها المحددة.

- تقدير احتياجات المدينة من الفضاءات العمومية خاصة فيما يتعلق بالمساحات الخضراء، مساحات لعب الأطفال،مع محاولة اقتراح تصاميم مختلفة مستمدة من التراث الإسلامي.

- إنشاء فندق من اجل استقبال الزبائن،و كل المرافق الحضرية الضرورية اللازمة لراحتهم.

- تنظيم حركة المرور بالمدينة و ذلك بتحديد اتجاه واحد لبعض الطرق،و منع التوقف في البعض الآخر،من اجل خلق سهولة للتنقل.

- تنظيم حظائر توقف السيارات الواقعة على الطريق الوطني رقم 100 التي سببت عرقلة في حركة المرور و جعلها على جانب واحد من الطريق،و إلغاء بعضها الواقعة على الطرق الضيقة.

- تسوية وضعية أصحاب مركبات النقل الجماعي العشوائي في إطاره القانوني،مع تحديد أمكان للتوقف و إلزامهم بتوفير مركبات لائقة.

- من الناحية القانونية نقترح إدراج التعمير التجاري ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير من اجل التخطيط العمراني للوظائف التجارية بالمدينة بحيث يسمح بالتكامل بين مختلف الوظائف الحضرية للمدينة،كما يساهم في المحافظة على المحيط،و صحة السكان، و يعطي للمحلات التجارية واجهة حضرية موحدة.

المصـــادر

و

المراجـــع

المصادر و المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- لويس معلوف :المنجد في اللغة و الأدب و العلوم . المطبعة الكاثوليكية.بيروت 1965.
- د.هاشم عبود الموسوي،د.حيدر صلاح يعقوب،التخطيط و التصميم الحضرية،دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية،عمان:دار الحامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى 2006.
- مصباح الصمد ،معجم الانثولوجيا و الانثروبولوجيا ،لبنان مجد المؤسسة الجامعية للدراسات مع المعهد العربي العالي للترجمة،2006.
- علي أبو طاحون ،علم الاجتماع الريفي المكتب الجامعي الحديث،1997.
- قاموس المنجد العربي، عربي- عربي، بيروت، دار المشرق للنشر، 1998.
- احمد حسن اللقاني،فارعة حسن محمد،التربية البيئية بين الحاضر و المستقبل،عالم الكتب،القاهرة،الطبعة الأولى1999.
- عائشة بشارة،دراسات في بعض مشاكل تلوث البيئة،الهيئة المصرية العامة للكتب،ط1983.
- سحر أمين حسين،موسوعة التلوث البيئي،دار دجلة ،عمان 2007
- د.سلطان الرفاعي ،التلوث البيئي:أسباب ،أخطار ، حلول،در أسامة للنشر،الطبعة الاولى2009 ،عمان.
- محمد علي سيد امبابي ،الاقتصاد و البيئة:مدخل بيئي، القاهرة ،المكتبة الأكاديمية،الطبعة الاولى1998.
- جابر عوض سيد حسن،الإنسان و البيئة عن منظور الخدمة الاجتماعية،الطبعة 2001.
- د.عمر صخري،أ.عبادي فاطمة الزهراء ،دور الدولة في دعم تطبيق إدارة البيئة لتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية ،دراسة حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب البليدة،مجلة الباحث، عدد2012/11.
- عبد الله عطوي: جغرافيا المدن، الجزء 03 ،لبنان.

المذكـــــرات:

مذكرات ماجستير:

- امزيان فلة،المركزية التجارية بمدينة عين فكرون و أثرها على المجال،رسالة ماجستير ،معهد علوم الأرض جامعة قسنطينة،2012 .
- محمد فاضل بن الشيخ الحسين، الايكولوجية الحضرية في مدن الواحات،العلاقة بين المدينة و الصحراء في مدينة بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير جامعة قسنطينة،1995.
- زعيتر وافية،التجارة غير الشرعية: مقاربة اقتصادية و مجالية حول الأسواق الفوضوية،حالة مدينة قسنطينة،مذكرة ماجستير،معهد علوم الأرض ،قسنطينة، 2011.
- مسعودة عطال،النمو الحضري و علاقته بمشكلة البيئة الحضرية- دراسة ميدانية بحي طريق حملة بمدينة باتنة- ،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا،2009.

بوفنارة فاطمة،تسيير النفايات الحضرية الصلبة و التنمية المستدامة في الجزائر ،حالة مدينة لخروب،مذكرة ماجستير،معهد علوم الأرض،قسنطينة2009.
فؤاد بوزحزح ،مدى التطابق بين الهيكلة المجالية و أحواض الحياة بولاية أم البواقي دراسة نموذجية ،حالة البلديات (عين فكرون،عين كرشة،هنشير تومغني،الحرملية،اولاد زواي) ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير،جامعة منتوري قسنطينة، 2004.
عبد الله بونعاس،اسواق الجملة للخضر و الفواكه و الأسواق الأسبوعية بالشرق الجزائري، التنظيم و التأثير المجالي،حالة أسواق:شلغوم العيد،صالح بوالشعور و جيمار(الشقفة)،مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة 2010.

مذكرات تخرج

بوشفرة أسماء،خلفاوي وردة،تأثير ضجيج الحركة المرورية على البيئة الحضرية ،دراسة حالة مدينة أم البواقي،2010.
ن.بوشاكر و إ.بوطغان،منطقة سيدي مبروك-ظاهرة التعمير التجاري و تأثيرها على البيئة الحضرية، مذكرة تخرج معهد علوم الأرض،جامعة قسنطينة،2012 .

الرسائل

نور الدين عنون،دور البنية التجارية في تنظيم المجالات الحضرية- حالة مدينة باتنة- ،أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ،معهد علوم الأرض2012 .
وناس يحي،الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر رسالة دكتوراه في القانون العام،جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان،2007.

الدراسات

بالي حمزة و موساوي عمر ، مداخلة إدماج البعد البيئي في السياسة الصناعية في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي للتنمية المستدامة والموارد الاستخدامية للموارد المتاحة ،جامعة فرحات عباس ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.
وزارة تهيئة الإقليم والبيئة و السياحة،تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر 2005،شراقة ،دار الحقائق،2005.

الجرائد الرسمية

الجريدة الرسمية العدد 30 الصادرة بتاريخ 08 /03/ 2009
الجريدة الرسمية العدد15 الصادرة بتاريخ 08 /03/ 2009
الجريدة الرسمية العدد04 الصادرة بتاريخ 23 /04/ 2011
الجريدة الرسمية العدد07 الصادرة بتاريخ 10 /02/ 2008
الجريدة الرسمية ،عدد 6 ،صادرة بتاريخ 1983/02/08
الجريدة الرسمية العدد50 الصادرة بتاريخ 1993
الجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة بتاريخ 15 /12/ 2001
الجريدة الرسمية العدد 77 الصادرة بتاريخ 15 /12/ 2001

الجريدة الرسمية العدد 43 الصادرة بتاريخ 20 /07/ 2003
الجريدة الرسمية العدد15 الصادرة بتاريخ 12 /03/ 2006
الجريدة الرسمية العدد 31 الصادرة بتاريخ 13 /05/ 2007
المرسوم التنفيذي رقم 05/458 المؤرخ في 2005/12/04
الجريدة الرسمية عدد 52 الصادرة بتاريخ 2004/08/14

بحوث، ملتقيات،مقالات و مجلات علمية:

محمد فاضل بن الشيخ الحسين،ملوثات البيئة الحضرية و الصحة، مقال ، جامعة محمد خيضر بسكرة 2003.

عادل عوض، مقال الآثار البيئية للسياسات، علم الفكر، العدد02،المجلد 29،الكويت، 2000.

بن السعدي إسماعيل،مقال المجال الحضري و مشكلة التلوث البيئي،قسم علم الاجتماع جامعة منتوري قسنطينة مجلة العلوم الإنسانية، عدد27جوان2007.

وثائق

تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير لبلدية عين فكرون،سنة 2006 .

تقرير مخـطط شغل الأراضي رقم "A" بلدية عين فكرون - مركز الدراسات و الإنجاز العمراني سطيف،المديرية الجهوية بسكرة2011 .

التعداد العام للسكن و السكان،سنة 2008

السجلات الحيوية لبلدية عين فكرون

مواقع الكترونية:

- http://mostadama.wordpress.com/2011/02/21

د .نور الدين صادق، عوامل-تلوث-البيئة-الحضرية بالمغرب

- Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement ,pollution de l'air, Alger sana safia, pp5-6
- http://dcw-tissemsilt.blogspot.com/2013/01/blog-post.htm
- https// hlshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00936444
- **http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=147**

بوحنية قوي،تدابير حماية البيئة في الجزائر ،او الفجوة و القرار و التنفيذ،مخبر العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح،ورقلة.

المصادر و المراجع باللغة الفرنسية

- J. Beaujeu-Garnier et A. Delobez: Géographie du commerce. Masson. Paris1977.

- P. Merlin et F. choay Dictionnaire de l'urbanisme et 'aménagement .PUF 1988 3em édition.
- SM..structures commerciales et hiérarchie urbaine dans la wilaya de Tlemcen université d'Oron 1991.
- Lakhal abdelwahab ; Essai méthodologique du définition des petites villes algériennes exemple des petites villes de l'est thèse de 3 cycles. université de Strasbourg I 1982 P 51.
- Bencheikh Le-Hocine Med Fadel ,LES POLUTIONS DE L'ENVIRONNEMENT URBAIN ET LA SANTE,Centre Universitaire-Oum EL-Bouaghi,Courier du Savoir-N°04,Juin2003,pp103-114
- Alberto Zucchelli :introduction a l'urbanisme opérationnel et a la composition urbaine. Vol2.p295-OPU1983
- Les "nouveaux riche "de l'importation algérienne : des agents de la transformation sociale et urbaine ?Etude dans quatre petite villes du Nord-est algérien(Ain Fakroun,Ain M'lila, El Eulma ,Tadjenanet) ,Brahim Benlakhlef et Pierre Bergel,Méditérraneé N°116-2011.
- Le dynamisme des nouvelles places marchandes de l'Est algérien :reconfiguration urbain et nouvelles donnes sociales ,Said Belguidoum,sociologue ,Aix-Marseille Université ,IREMAM ,Aix en provence.2014

الملاحـق

جامعــة قسنطينــة 03

معهد التسيير و التقنيات الحضرية

استمـــارة حول:تأثير النشاط التجاري على البيئة الحضرية بمدينـــة عيــن فكـــرون

اجب أو ضــع علامــة (X) أو الرقـــم في الخانـــة المناسبـة

المدرسة الابتدائية:.....**حي**:.....

بيانات شخصية لولي التلميذ:

العمر:.....المستوى الدراسي ..... المهنة: ..... مكان العمل.....

عدد أفراد الأسرة؟.....عدد الذكور:.....عدد الإناث..... عدد المتمدرسين.....

عدد البطالين.....عدد المشتغلين..... ماذا يشتغلون:-.....-..... -.....

المستوى الدراسي لأفراد الأسرة.....

التعرف على البناية:

سكن جماعي ☐ سكن فـردي ☐ عدد الطوابق.....عدد مرائب.....

النشاط الممارس فيها:تجارة☐ خدمات ☐ تخزين ☐ كراء ☐ أخرى:.....

رأيكم حول تنظيم النشاط التجاري بالمدينة:

هل أنتم ضد تجارة الرصيف؟: نعم ☐ لا ☐

ما هو السبب ؟.....

هل يزعجكم التجار برمي القمامة في الحي:نعم ☐ لا ☐

ما هو السبب؟.....

هل اثر التجار على ارتفاع أسعار العقار(ثمن المتر المربع أو ثمن كراء المساكن)؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا؟.....

هل توجد صعوبة في التنقل بالمدينة ؟ نعم ☐ لا ☐

ما هو السبب؟.....

هل تنظيم النشاط التجاري بالمدينة:جيد ☐ متوسط ☐ رديء ☐

ما هو السبب؟.....

ما هي المشاكل التي ظهرت مع نمو النشاط التجاري بالمدينة؟.....

.....

ماذا تقترحون لتحسين تنظيم النشاط التجاري بمدينتكم.....

.....

ملاحظـــة:هذه الاستمارة موجهة **للبحث العلمي** فقط، إذا كانت هنالك إضافات أخرى اكتبوها خلف الورقة.

جامعــة قسنطينــة 03
معهد التسيير و التقنيات الحضرية

استمــارة بحث ميدانـــي موجهة لأصحـــاب المحـــلات
حـــول:تأثيـــر النشـــاط التجاري علـى البيئـة الحضريـة
بمدينـــة عيـــن فكـــرون

عنوان المحل :.....مكان الإقامة الحالي:.....
مكان الإقامة السابق:.....

المحل التجاري:

تاريخ فتح المحل(السنة):..... النشاط السابق للمحل:.....مساحة المحل.....
المحل يقع ضمن: سكـن فـردي ☐عدد الطوابق:..... الطوابق المستعملة للنشاط:.....
سكـــن جماعـــي ☐الطابق المستعمل للنشاط: .....
هـــــل أنت صاحب المحـل ☐ما هو ثمن العقار أو المسكن :.....
مستأجـــــــــر ☐ ما هو ثمن إيجار المحل للشهر الواحد:.....

نشــاط المحــل:

صنف السلع المباعة:.....
من اين يتم اقتناء السلع:من داخـل الوطن ☐ذكر الولاية: .....
من خارج الوطن: ☐ذكر الدول :..... .
التجارة تتم بـ: الجملة ☐ التجزئة ☐ جملة +تجزئة: ☐
هل تملك مكان لتخزين السلع (مستودع) نعم ☐ لا ☐
عدد المخازن .....مكان التخزين (العنوان):.....
ما هو رقم الأعمال:.....
ما هو عدد المشتغلين بالمحل:..... مكان إقامتهم:.....
ما هو مستواهم الدراسي:.....
هل الزبائن محـليين ☐ذكر الأكثر تعاملا:.....
من ولايات الوطن المختلفة ☐اذكرها:.....
مـن خـــارج الوطـــن ☐ذكر الدول:.....
هل أنت مع استغلال الرصيف لعرض السلع نعم ☐ لا ☐
لمـــــــاذا؟.....
ما هو متوسط وزن النفايات التي تنتج عن تجارتكم في اليوم:.....
هل البلدية تقوم بدورها جيدا في إزالة نفاياتكم التجارية نعم ☐ لا ☐
إذا كان **لا** ما هو السبب:.....
ما هي المشاكل التي تواجهكم و ماذا تقترحون:.....
.....
.....
.....

ملاحظــة: هذه الاستمارة موجهة **للبحث العلمي فقط**، إذا كانت هنالك إضافات أخرى اكتبوها خلف الورقة.

جامعــة قسنطينــة 03

معهد التسيير و التقنيات الحضرية

استمــارة بحث ميدانـــي موجهة لتجار السوق الأسبوعية

حــول:تأثيــر النشــاط التجاري علـى البيئـة الحضريـة

بمدينـــة عيــن فكـــرون

مكان الإقامة الحالي:.....

نشــاط التاجر:

صنف السلع المباعة.....

التجارة تتم بـ: الجملة ☐ التجزئة ☐ جملة +تجزئة: ☐

ما هو عدد المشتغلين:..... مكان إقامتهم.....

الزبائـــــن:

محــليين ☐ اذكر الأكثر تعاملا.....

من ولايات الوطن المختلفة ☐ اذكرها.....

مــن خـــارج الوطـــن ☐ اذكر الدول.....

ما هي المشاكل التي تواجهكم و ماذا تقترحون.....

.....

.....

.....

.....

ملاحظــة: هذه الاستمارة موجهة **للبحث العلمي فقط**، إذا كانت هنالك إضافات أخرى اكتبوها خلف الورقة.

جدول رقم (1) الكثافة السكنية و السكانية عبر القطاعات العمرانية بمدينة عين فكرون 2008

رقم القطاع	المساحة(هكتار)	الكثافة السكنية سكن /هكتار	الكثافة السكانية نسمة/هكتار
01	55.66	25.18	135.48
02	21.61	49.1	249.29
03	39.26	20.5	119.56
04	50.61	8.47	43.9
05	79.55	22.13	136.04
06	57.6	26.47	121.61
07	37.6	18.45	98.91
08	59.8	9.51	43.53
09	30.13	17.45	94.75

المصدر:مديرية التخطيط و الإحصاء+المحافظة العقارية فرع بلدية عين فكرون

جدول رقم (2):مدينة عين فكرون:توزيع الاستمارات البحث الميداني الخاصة بالسكان

رقم القطاع العمراني	عدد السكان	عدد الاستمارات الموزعة	النسبة
01	7541	760	10.04
02	5462	550	10.06
03	4694	500	10.65
04	2222	225	10.12
05	10822	1000	9.24
06	7005	710	10.13
07	3719	400	10.75
08	2603	250	9.6
09	2855	300	10.50
المجموع	**46923**	**4650**	**100**

المصدر:الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكن و السكان2008

جدول رقم(3):مدينة عين فكرون: كيفية توزيع الاستمارات البحث الميداني الخاصة بأصحاب المحلات التجارية

رقم القطاع العمراني	عدد المحلات التجارية	عدد الاستمارات لموزعة	النسبة
01	310	35	11.29
02	278	30	10.79
03	152	20	13.15
04	57	10	17.54
05	388	40	10.3
06	497	50	10.06
07	97	10	10.3
08	761	80	10.51
09	114	15	13.15
المجموع	**2654**	**290**	**100**

المصدر: انجاز الطالب ديسمبر2012

جدول رقم (4):مدينة عين فكرون تطور عدد السجلات التجارية خلال الفترة 2003 - 2012

السنوات / النشاط	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إنتاج صناعي	118	107	121	125	133	152	178	205	264	323
إنتاج حرفي	10	13	15	15	18	28	40	49	48	40
تجارة بالجملة	60	74	74	82	85	97	104	109	111	118
تجارة بالتجزئة	892	738	749	786	826	975	1059	101	1045	1089
استيراد و تصدير	556	948	1084	1086	728	1180	1230	151	1036	919
خدمات	264	387	462	542	609	822	845	887	980	1082
المجموع	1900	2267	2425	2636	2399	3254	3456	3502	3484	3571

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية أم البواقي

جدول رقم(5):مدينة عين فكرون:الأصل الجغرافي للتجار 2012

المدينة	العدد	النسبة%
عين فكرون	163	56.21
هنشير تومغني	67	23.1
عين كرشة	31	10.69
عين مليلة	8	2.76
أم البواقي	7	2.41
سيقوس	5	1.72
بوغرارة السعودي	4	1.38
عين البيضاء	3	1.03
الخروب	1	0.34
قسنطينة	1	0.34
المجموع	290	100

المصدر:تحقيق ميداني،سبتمبر 2012

جدول رقم(6):مدينة عين فكرون:الأصل الجغرافي للزبائن من ولايات الوطن 2012

الولاية	العدد	النسبة%	الولاية	العدد	النسبة%
باتنة	85	**7.56**	تندوف	7	**0.62**
تبسه	57	**5.07**	تيزي وزو	7	**0.62**
خنشلة	46	**4.06**	الوادي	6	**0.53**
عنابه	33	**2.93**	تلمسان	4	**0.35**
قالمة	19	**1.69**	بجاية	3	**0.26**
قسنطينة	64	**5.69**	جيجل	3	**0.26**
سوق أهراس	12	**1.07**	بسكرة	3	**0.26**
ميلة	10	**0.89**	وهران	2	**0.17**
سطيف	10	**0.89**	ورقلة	2	**0.17**
سكيكدة	12	**1.07**	تمنراست	2	**0.17**
البليدة	18	**1.60**	بشار	2	**0.17**
الجزائر	15	**1.33**	مستغانم	1	**0.09**
برج بوعريريج	8	**0.71**	الطارف	1	**0.09**
مسيلة	8	**0.71**	بومرداس	1	**0.09**
المجمـــــــــــــــوع				**441**	**39.26**

المصدر:تحقيق ميداني سبتمبر 2012

جدول رقم(7):مدينة عين فكرون:الأصل الجغرافي للزبائن من إقليم ولاية أم البواقي 2012

المنطقة	العدد	النسبة%
عين فكرون	326	29.02
هنشير تومغني	112	9.97
عين كرشة	64	5.69
ام البواقي	34	3.02
عين مليلة	22	1.95
بوغرارة السعودي	14	1.24
عين البيضاء	12	1.07
سوق نعمان	8	0.71
مسكانة	3	0.26
المجمـــوع	**583**	**51.91**

المصدر:تحقيق ميداني سبتمبر 2012

جدول رقم(8):مدينة عين فكرون:الأصل الجغرافي للزبائن من خارج الوطن 2012

الدولة	العدد	النسبة%
تونس	87	7.74
المغرب	12	1.07
المجمــوع	**99**	**8.81**

المصدر:تحقيق ميداني سبتمبر 2012

جدول رقم (9):مدينة عين فكرون،مناطـق التمـوين مـن داخـل الـوطن-2012-

مناطق التموين	عدد التجار	النسبة %	أهم السلـع المقتنـاة
عين مليلة	25	8.62	قطع غيار السيارات+المواد الغذائية
العلمة	19	6.55	خردوات+الأثاث المنزلي
باتنة	14	4.82	الذهب و الفضة
برج بوعريريج	14	4.82	الأجهزة الكهرومنزلية
البليدة	12	4.13	الأثاث المنزلي +الألبسة
الجزائر	7	2.41	مواد التجميل+ الروائح
تاجنانت	7	2.41	الأثاث المنزلي
شلغوم العيد	7	2.41	مواد غذائية
المجموع	**105**	**36.20**	

المصدر :تحقيق ميداني سبتمبر 2012

جدول رقم (10):مدينة عين فكرون،مناطـق التمـوين مـن خارج الـوطن- 2012-

مناطق التموين	عدد التجار	النسبة %	أهم السلـــع المقتنـــاة
الصين	129	44.48	الألبسة الجاهزة+الافرشة والأغطية+لعب الاطفال
تركيا	44	15.17	الألبسة الجاهزة +الافرشة و الاغطية
فرنسا	9	3.10	الالبسة الجاهزة +الأجهزة الكهرومنزلية
ماليزيا	1	0.34	لعب الأطفال
السعودية	1	0.34	الافرشة و الاغطية
دبي	1	0.34	اجهزة الكترونية
المجموع	185	63.79	

المصدر :تحقيق ميداني سبتمبر 2012

جدول رقم(11):مدينة عين فكرون:تطور مبلغ كراء السوق الأسبوعية،أفريل 2015

السنوات	ثمن الكـــراء
2003	8.010.000.00دج
2004	5.261.666.69دج
2005	7.500.000.00دج
2006	7.200.000.00 دج
2007	9.500.000.00 دج
2008	8.000.000.00دج
2009	8.100.000.00 دج
2010	8.250.000.00 دج
2011	8.200.000.00 دج
2012	7.300.000.00 دج

المصدر:مصلحة المحاسبة و متابعة الميزانية لبلدية عين فكرون ،افريل2015

جدول رقم(12):مدينة عين فكرون:الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعية، 2015

المدينة	عدد التجار	النسبة%
عين فكرون	13	28.89
هنشير تومغني	8	17.78
عين كرشة	6	13.33
عين مليلة	5	11.11
أم البواقي	5	11.11
عين البيضاء	3	6.67
سوق نعمان	2	4.44
بوغرارة السعودي	1	2.22
الخروب	1	2.22
بسكرة	1	2.22
المجموع	**45**	100

المصدر:تحقيق ميداني افريل 2015.

جدول رقم(13):مدينة عين فكرون:الأصل الجغرافي لزبائن السوق الأسبوعية، 2015

المنطقة	العدد	النسبة%
عين فكرون	90	49.72
هنشير تومغني	54	29.83
بوغرارة السعودي	18	9.94
عين كرشة	12	6.63
سيقوس	6	3.31
أم البواقي	1	0.55
المجمـــــوع	**181**	**100**

المصدر :تحقيق ميداني،افريل2015

القوانين المتعلقة بتنظيم السجل التجاري :

صدر القانون التجاري بموجب الأمر رقم 59/75 المؤرخ في 26-09-1975 المعدل و المتمم، حيث تضمن هذا الأخير أحكام السجل التجاري بموجب المواد من 19 إلى 29 منه و تلته عدة نصوص قانونية أخرى و هي على التوالي:

*المرسوم رقم 79-15 المؤرخ في 25-01-79 المتضمن تنظيم السجل التجاري.

*المرسوم رقم83-258 المؤرخ في 26-04-83 المتعلق بالسجل التجاري.

*القانون رقم 88-229 المؤرخ في 5-11-88 المتضمن تحقيق شروط التسجيل في السجل التجاري.

*القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18-08-90 المتعلق بالسجل التجاري

*القانون رقم 91-14 المؤرخ في 14-09-91 المتمم للقانون رقم 90-22 المؤرخ في 18-08-1990 المتعلق بالسجل التجاري.

*المرسوم التنفيذي رقم 92-68 المؤرخ في 18-02-1992 المتضمن القانون الأساسي الخاص بالمركز الوطني للسجل التجاري و تنظيمه.
*المرسوم التنفيذي رقم 92-69 المؤرخ في 18-02-92 المتضمن القانون الأساسي الخاص بمأموري المركز الوطني للسجل التجاري.
*المرسوم التنفيذي رقم 97-37 المؤرخ في 18-01-97 المتعلق بمدونة النشاطات الاقتصادية الخاضعة للقيد في السجل التجاري.
*المرسوم التنفيذي رقم 97-40 المؤرخ في 18-01-97 المتعلق بمعايير تحديد النشاطات و المهن المقننة الخاضعة للقيد في السجل التجاري و تأطيرها.
*المرسوم التنفيذي رقم 97-41 المؤرخ في 18-01-97 المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري.

Fig.1- Système urbain du Nord-est algérien et localisation des terrains-
Réalisation :P.Pentsch

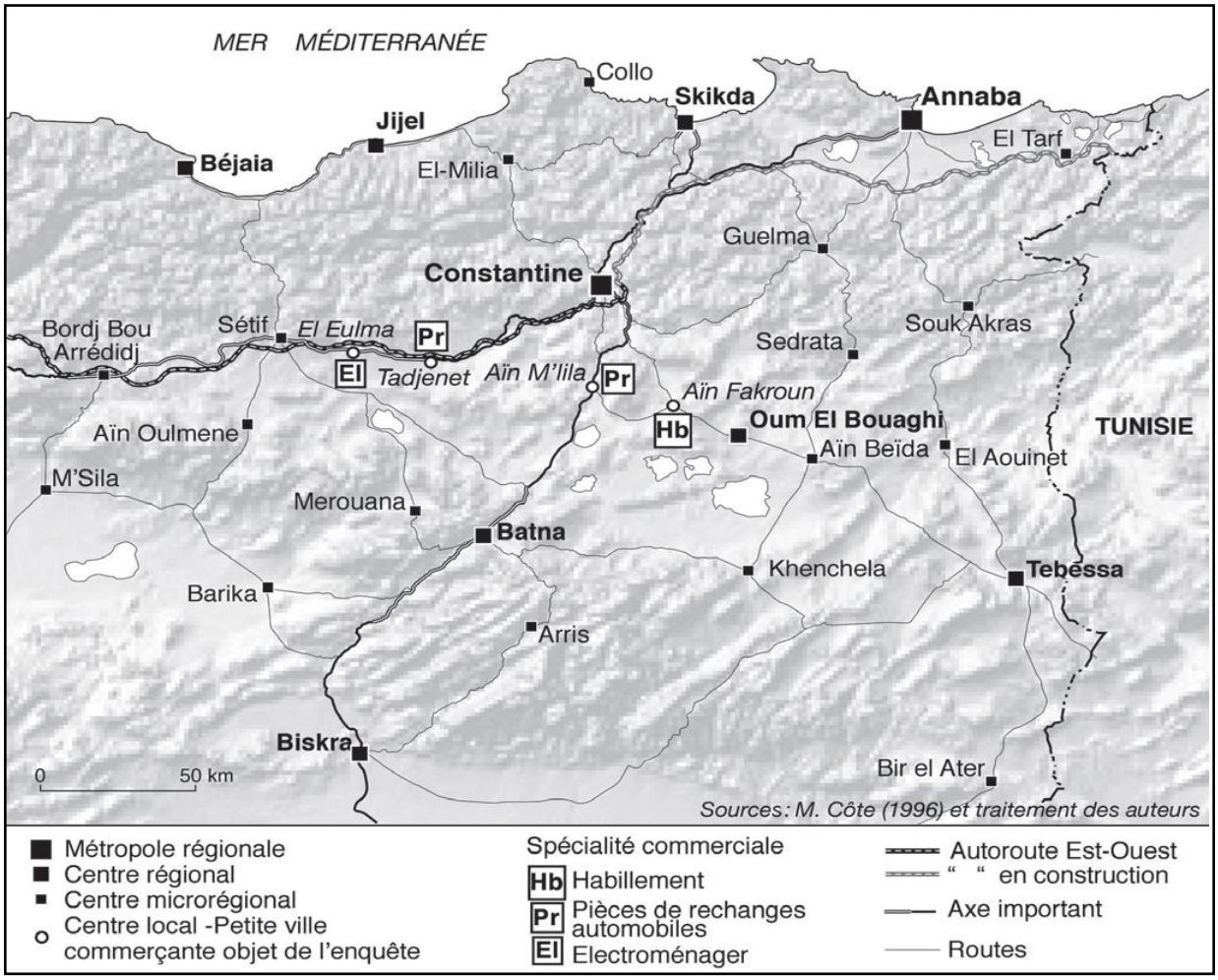

Source : Les "nouveaux riche "de l'importation algérienne : des agents de la transformation sociale et urbaine ?Etude dans quatre petite villes du Nord-Est algerien(Ain Fakroun,Ain M'lila,El Eulma ,Tadjenanet) ,Brahim Benlakhlef et Pierre Bergel, Méditérraneé N°116-2011,p18

الفهـــــــــارس

فهـــــــــــرس المواضيـــــــــــع

المقدمة العامة..... 1
الفصل الأول:مفاهيـــم مرتبطة بالتجـــارة ، و البيئــة الحضريــة.....6
تمهيد 7
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حـــول التجــارة.....8
1 -مفهوم التجارة.....8
1-1 -لغـــة.....8
1-2 -قانونا.....8
1-3 -التعريف حسب مفهوم التهيئة و التعمير.....9
1-4 -التعريف حسب الجغرافيا التجارية.....9
1-5 -تعريف التعمير التجاري.....9
2 -أشكال العمران التجاري..... 10
2-1- أشكال تقليدية للمحلات التجارية.....10
2-2- أشكال حديثة للمحلات التجارية.....10
3 -تعريف التاجر.....11
4 -المحل التجاري.....11
4-1 تعريف المحل التجاري.....11
4-2- عناصر المحل.....11
5 - تصنيف النشطات التجارية.....12
5-1 - تصنيف على أساس المواد المباعة.....12
5-2 - تصنيف على أساس غذائي/ غير غذائي.....12
5-3 - تصنيف على أساس طبيعة البيع.....12
5-4 - تصنيف على أساس التردد.....12
5-5 - تصنيف حسب مدونة النشاط الاقتصادي N E A.....12
5-6 - -تصنيف سبورك J.S.Porck.....13
5-7 - تصنيف عل أساس جغرافي.....13
5-8 - تصنيف حسب الفروع التجارية.....13
6 -البنية التجارية.....13
6-1 - تصنيف Proud Foot.....14
6-2 - تصنيف Berry.....15
7 -العلاقات الرابطة بين مناطق التجارة و مناطق السكن.....16
7-1- ارتباط مباشر بين الأجزاء المجاورة.....16
7-2-ارتباط بواسطة مفصل أو جزء انتقالي محايد.....16
7-3-تداخل ما بين الأجزاء.....16
المبحث الثاني :مفاهيم أساسية حـــول البيئة الحضرية.....18
1 -البيئة الحضرية:.....18
1-1 تعريف البيئة 18
1-2 تعريف البيئة الحضرية:.....18
1-3 مكونات البيئة الحضرية 19
1-3-1- مكونات فيزيائية 19
1-3-2- مكونات حضارية 19
2 -مشكلة التلـــوث في البيئة الحضرية.....19
2-1- تعريف التلوث 19
2-1-1- لغة.....19
2-1-2- اصطلاحا.....19

2-2- أقسام التلوث..... 20
2-3- أنواع التلوث و مسبباته..... 20
2-3-1- تلوث الهواء..... 20
2-3-2- تلوث التربة..... 22
2-3-3- تلوث المياه..... 22
2-3-4-تلوث الغذاء..... 23
2-3-5- التلوث الضوضائي(الضجيج)..... 23
2-3-6- التلوث البصري..... 25
2-3-7-التلوث الأخلاقي..... 26
2-3-8-التلوث بالنفايات..... 26
خلاصة..... 29
الفصل الثاني:الإطـار القانونـي و المؤسساتـي لتنظيـم النشـاط التجـاري و حمـاية البيئـة بالجزائـر..... 30
تمهيد..... 31
المبحث الأول: الإطـار القانونـي و المؤسساتـي لتنظيـم النشـاط التجـاري بالجزائر..... 32
1 -الشروط القانونية لممارسة النشاط التجاري..... 32
1-1 -القانون رقم 04-08 مؤرخ في 2004/08/14..... 32
1-2 -السجل التجاري..... 33
1-2-1- تعريف السجل التجاري..... 33
1-2-2- وظيفة السجل التجاري 34
1-2-3- التسجيل في السجل التجاري..... 34
1-3 -مرسوم تنفيذي رقم 09-182 مؤرخ في 2009/ 05/12..... 35
1-3-1- أنواع الفضاءات التجارية..... 35
1-3-2- شروط و كيفيات انجاز الفضاءات التجارية..... 35
1-4 -قانون رقم 09-03- المؤرخ في 25 فيفري 2009 المتعلق بحماية المستهلك و قمع الغش..... 36
2 -المؤسسات المشرفة على تنظيم النشاط التجاري..... 37
2-1- دور و مهام وزارة التجارة..... 37
2-1-1-تنظيم و دور المصالح الداخلية لوزارة التجارة..... 38
2-1-2- دور المصالح الخارجية لوزارة التجارة في تنظيم الوظائف التجارية..... 38
2-1-3- دور المركز الوطني للسجل التجاري..... 39
2-2- دور المديرية العامة للضرائب..... 40
2-3- مهام شرطة العمران في تنظيم البنية التجارية..... 40
2-4- دور وزارة السكن و العمران..... 41
2-4-1-دور مديرية التعمير و البناء..... 41
2-4-2- دور مديرية السكن و التجهيزات العمومية..... 41
2-5- دور البلديات في تنظيم البنية التجارية..... 41
2-5-1- القسم التقني البلدي..... 42
2-5-2- مكتب حفظ الصحة البلدية..... 42
2-5-3- قسم التعمير و البناء..... 42
المبحث الثاني :آليات حمـاية البيئـة بالجزائـر..... 43
1 - مشاكل البيئة الحضرية بالجزائر..... 43
1-1- التلوث..... 43
1-2- مشكلة اختناق حركة المرور..... 43

3-1- النمو الحضري غير المخطط.....44
4-1-المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية.....44
2 - القوانين المتعلقة بحماية البيئة و البيئة الحضرية.....44
2-1- القانون 83-03 المؤرخ في 05 فيفري 1983 المتعلق بحماية البيئة.....44
2-2- المرسوم التنفيذي رقم 93-184 المؤرخ في 27 جويلية 1993 و المتضمن تنظيم إثارة الضجيج.....46
3-2 قانون رقم 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها 46
4-2-القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر2001 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.....47
5-2-القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية 49
6-2- القانون 06-06 المؤرخ في 20فيفري 2006 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة.....50
7-2- قانون 06-07- المؤرخ في 13 ماي 2007 المتعلق بالمساحات الخضراء.....51
3 - المؤسسات المشرفة على حماية البيئة و البيئة الحضرية.....52
3 1 -وزارة تهيئة الإقليم و البيئة.....52
1-1-3- المديرية العامة للبيئة.....53
2-1-3-المفتشية العامة للبيئة.....53
3-1-3-المديرية البيئية الولائية.....54
3 2 -المرصد الوطني للبيئة و التنمية المستدامة.....55
3-3-المركز الوطني للتكنولوجيات أكثر نقاء.....55
4-3-المعهد الوطني للتكوينات البيئة.....55
5-3-الجماعات المحلية.....56
1-5-3-اختصاصات الولاية في حماية البيئة.....56
2-5-3-اختصاصات البلدية في حماية البيئة.....56
6-3-دور الجمعيات في حماية البيئة 57
خلاصة.....59
الفصل الثالث :دراسة الخصائص العمرانية لمدينة عين فكرون.....60
تمهيد.....61
المبحث الأول : الواقع العام لإقليم بلدية عين فكرون.....62
1 -النشأة التاريخية لمركز عين فكرون.....62
2 -الموقع الإداري و الجغرافي.....63
3 -العناصر المناخية.....66
1-3- الأمطار.....66
2-3-الحرارة.....66
3-3- الرياح السائدة.....66
4 -الهياكل القاعدية.....66
1-4- شبكة الطرق.....66
2-4- السكة الحديدية.....67
3-4- الصناعة.....67
5 - المرافق العمومية.....68
المبحث الثاني: الدراسة العمرانية للمدينة.....70
1 -مراحل التطور العمراني لمدينة عين فكرون.....70
1-1- مرحلة ما قبل 1962.....70

1-2- مرحلة ما بين 1962- 1977 70
1-3- مرحلة ما بين 1978-1987: 70
1-4- مرحلة ما بين 1988-1998 71
1-5- مرحلة ما بين 1999-2012 71
2 -القطاعات الحضرية للمدينة 71
1-2- معايير تقيم القطاعات الحضرية 71
2-2- القطاعات الحضرية بالمدينة 72
1-2-2- القطاع الأول 73
2-2-2- القطاع الثاني 73
3-2-2- القطاع الثالث 73
4-2-2- القطاع الرابع 73
5-2-2- القطاع الخامس 73
6-2-2- القطاع السادس 74
7-2-2- القطاع السابع 74
8-2-2- القطاع الثامن 74
9-2-2- القطاع التاسع 74
3 -الأنماط السكنية 76
1-3-نمط السكن الجماعي 76
2-3- نمط السكن الفردي 77
الخلاصـــة 78
الفصل الرابع:الدراسة الديموغرافية و الاقتصادية لمدينة عين فكرون 79
تمهيد 80
المبحث الأول : الدراسة الديموغرافية 81
1 -مراحل النمو السكاني(1966-2012): 81
1 1 -الفترة 1966-1977 82
1 2 -الفترة 1977-1987 82
1 3 -الفترة 1987-1998 82
1 4 -الفترة 1998-2012 83
2 -الزيادة الطبيعية و صافي الهجرة 83
1-2- الزيادة الطبيعية 83
2-2- صافي الهجرة 84
1-2-2- الهجرة الوافدة 84
2-2-2- الهجرة المغادرة 84
3 -التركيب النوعي و العمري للسكان 86
1-3- التركيب النوعي 88
1-1-3-الفئة من00-19 سنة 88
2-1-3- الفئة من 20 -59 سنة 88
2-1-3- الفئة من 60 سنة فأكثر 88
2-3- التركيب العمري 88
1-2-3- الفئة من 00-19سنة 88
2-2-3- الفئة من 20-59 سنة 89
3-2-3- الفئة من 60 و أكثر 89
4 -دراسة الكثافات بالقطاعات الحضرية 89
1-4- الكثافة السكانية 89
1-1-4-قطاعات الكثافة الضعيفة 89

4-1-2- قطاعات الكثافة المتوسطة..... 90
4-1-3-قطاعات الكثافة العالية..... 90
4-2- الكثافة السكنية..... 90
4-2-1-قطاعات الكثافة الضعيفة..... 90
4-2-2-قطاعات الكثافة المتوسطة..... 90
4-2-3-قطاعات الكثافة العالية..... 91
المبحث الثاني: الدراسة الاقتصادية..... 94
1 -الداخلون في سن العمل..... 94
1 1 - القوة العاملة..... 94
1 1 1 - المشتغلين فعلا..... 94
1 1 2 - البطالين..... 94
1 2 - القوة غير العاملة..... 94
2 -الخارجون عن قوة العمل..... 94
3 -مستوى النشاط الاقتصادي..... 95
1-3 نسبة النشاط..... 95
2-3 نسبة البطالة..... 95
3-3- مؤشر الإعالة..... 96
4 -توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية الكبرى..... 96
1-4 القطاع الأول (الفلاحة)..... 96
2-4-القطاع الثاني(الصناعة و الأشغال العمومية)..... 97
3-4-القطاع الثالث(تجارة و خدمات)..... 97
خلاصة..... 98
الفصل الخامس:البنية التجارية للمدينة- تنوع وكثافة متباينة لتجارة الألبسة -..... 99
تمهيد:..... 100
المبحث الأول : أهمية النشاط التجاري بالمدينة..... 101
1 -تطور التجارة بالمدينة..... 101
1-1- تطور عدد السجلات التجارية بالمدينة من سنة 2003 إلى غاية سنة 2012..... 102
2 -المحلات التجارية..... 103
1-2-الأصل الجغرافي لتجار المحلات..... 103
2-2- الأصل الجغرافي للزبائن..... 106
3-2-الوزن الاقتصادي للتجارة(رقم الأعمال، و مصدر اقتناء السلع)..... 106
2 4 -مصدر اقتناء السلع..... 107
2 5 -حجم تجارة الجملة..... 110
2 6 -مستودعات تخزين السلع..... 111
2 7 -توفير مناصب العمل..... 112
1-7-2- توزيع عدد العمال بالمحل حسب كل قطاع حضري..... 112
3 -السوق الأسبوعية لمدينة عين فكرون..... 114
1-3- النشأة..... 114
2-3- الأصناف التجارية و عدد التجار بسوق عين فكرون..... 114
3-3-أهمية السوق..... 115
1-3-3- مبلغ الكراء..... 115
2-3-3- مجال النفوذ..... 116
المبحث الثاني: تصنيف النشاط التجاري بالمدينة..... 119
1- توزيع عدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية..... 119
2- المحاور التجارية الرئيسية بالمدينة..... 121

2-1- المحور الأول (الطريق الوطني رقم100) 121
2-2- المحور الثاني (الطريق الوطني رقم10) 122
2-3- المحور الثالث شارع بوزيدي لخضر 122
2-4- المحور الرابع شارع سويداني احمد: 122
3- تصنيف المحـلات التجارية بالمدينة 124
3-1- تصنيف المحلات التجارية حسب مدونة النشاط الاقتصادي N.E.A، سنة1997 124
3-2- تصنيف سبورك J.S.Porck : 126
3-3- تصنيف النشاط التجاري حسب النشاط الغذائي و غير الغذائي: 127
4- التجارة الغير رسمية(باعة الأرصفة): 129
4-1-التجارة غير الرسمية الممارسة على أرصفة الطرقات: 129
4-2- مناطق تواجد تجارة الرصيف و حجمها بمدينة عين فكرون: 129
خلاصة 131
الفصل السادس:تأثير النشاط التجاري على البيئة الحضرية 132
تمهيد 133
المبحث الأول : تأثير النشاط التجاري على النسيج الحضري 134
1 - ارتفـاع قيمـة العقـار الحضـري 134
1 1- تطور قيمة العقار بالمدينة خلال الفترة 1998 - 2013: 134
1 2- توزيع سعر العقار التجاري و السكني عبر مختلف القطاعات العمرانية بمدينة عين فكرون: 135
2 - الازدحام المروري 136
2-1-التأثير على الحركة الميكانيكية و حركة الراجلين: 137
2-2- ظهور نقل حضري جماعي غير شرعي: 139
3 - التأثيـر علـى العمران 140
3-1- التأثير على الإطـار المبنـي 140
3-2- التأثير على الواجهات 141
3-3- فوضى التجارة أدت إلى التلوث بصري بالبيئة العمرانية 142
3-4-تلوث البيئة الحضرية بالنفايات التجارية 142
3-5- التحولات الوظيفية 143
3-5-1 تحول في وظيفة الأرصفة 142
3-5-2- تحول في وظيفة الأحياء السكنية 144
3-5-3- تحول في وظيفة النشاطات التجارية 144
3-5-4- تحول في وظيفة منطقة النشاطات و التخزين 144
4 - مظاهر اجتماعية سلبية مرتبطة بظهور النشاط التجاري 148
4-1- تفشي ظاهرة السرقة 148
4-2- ظاهرة عمالة الأطفال 148
المبحث الثاني: المدينة ليست في مستوى نشاطها التجاري 150
1 - في مجال المرافق و الخدمات الحضرية 150
2 - تفاقم ظاهرة البناءات الفوضوية 150
خلاصة 151
الخاتمة العامة 152
المصادر و المراجع 155
الملاحق 160
الفهارس 171
الملخص 181

فهـــــرس الخرائـــط

خريطة رقم (1) :ولاية أم البواقي: تقسيم 1974،بلديات و الدوائر.....64
خريطة رقم (2): ولاية أم البواقي: تقسيم 1984،بلديات و الدوائر.....64
خريطة رقم (3): موقع مركز عين فكرون بالنسبة لحدود البلدية.....65
خريطة رقم (4):مراحل التطور العمراني بمدينة عين فكرون.....72
خريطة رقم (5): تقسيم مدينة عين فكرون إلى قطاعات حضرية.....75
خريطة رقم (6): توزيع الكثافات السكانية عبر القاعات الحضرية 92
خريطة رقم (7): توزيع الكثافات السكنية عبر القاعات الحضرية 93
خريطة رقم (8): الأصل الجغرافي لتجار المحلات.....104
خريطة رقم (9): الأصل الجغرافي للزبائن المترددين على المحلات التجارية..... 105
خريطة رقم (10):عدد التجار حسب مناطق التموين من داخل الوطن.....108
خريطة رقم(11): عدد التجار حسب مناطق التموين من خارج الوطن.....109
خريطة رقم(12): الأصل الجغرافي لتجار السوق الأسبوعية.....118
خريطة رقم(13): الأصل الجغرافي لزبائن السوق الأسبوعية.....118
خريطة رقم (14):توزيع عدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية..... 120
خريطة رقم(15): مدينة عين فكرون :الكثافة التجارية في أهم محاور الطرق.....123
خريطة رقم(16):مدينـــة عين فكـــرون: تصنيف سبورك للمحـــلات التجاريـــة عبـــر القطـــاعـــات الحضريـــة 2012.....125

فهـــــرس المخططـات

مخطط رقم(1): الإطار القانوني و المؤسساتي لتنظيم النشاط التجاري و حماية البيئة الحضرية 58
مخطط رقم(2): خطوط النقل الحضري الجماعي العشوائي بمدينة عين فكرون 139
مخطط رقم(3):انجاز المسكن بين رخصة البناء المسلمة و الواقع.....146
مخطط رقم(4):حصـــة رقـــم 22 مـــن منطقـــة النشاطات و التخزيـــن بيـــن مخطـــط رخصة البنـــاء المسلمة و الواقع..... 147

فهـــــرس الجـــداول

جدول رقم(1):تعريف التجارة في القانون الجزائري حسب الموضوع،الشكل و التبعية.....8
جدول رقم(2):مدينة عين فكرون،المرافق التعليمية 2012.....68
جدول رقم (3):مدينة عين فكرون، مراحل النمو السكاني (1987-2012).....81
جدول رقم(4): مدينة عين فكرون، تطور معدلات النمو السنوية (1987-2008).....81
جدول رقم(5):مدينة عين فكرون، تطور نسبة الزيادة الطبيعية (1987 -2008).....83
جدول رقم(6):مدينة عين فكرون،توزيـــع السكان حســـب الفئات العمريـــة لسنة 2008.....86
جدول رقم(7): مدينة عين فكرون توزيع السكان حسب الفئات العمرية الكبرى لسنة2008.....86
جدول رقم (8): مدينة عين فكرون، تطور نسبة النشاط خلال الفترة 1998-2012.....95
جدول رقم(9): مدينة عين فكرون، تطور نسبة البطالة خلال الفترة 1998-2012 95
جدول رقم(10):مدينة عين فكرون، مؤشر الإعالة لسنوات 1998، 2008 و 2012 96
جدول رقم(11):عين فكرون،توزيع المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى، خلال فترة 1998، 2008 و2012.....96
جدول رقم(12):مدينة عين فكرون:توزيع تجارة الجملة ،نصف الجملة و تجارة التجزئة عبر القطاعات الحضرية- 2012- 110

جدول رقم(13):مدينـة عين فكرون،تـوزيع عدد مستودعات تخزين السلع عبر القطاعات الحضرية-2012 112
جدول رقم(14):مدينـة عيـن فكــرون:أصنــاف السلــع المعـروضة و عدد التجـار بالسـوق الأسبوعـــي-2015- 115
جدول رقم(15) مدينـة عين فكرون،تـوزيع عدد المحلات التجارية عبر القطاعات الحضرية-2012....119
جدول رقم(16): مدينة عين فكرون:النسبة و الكثافة التجارية بالمحاور الرئيسية-2012-.....121
جدول رقم(17):عدد التجار المسجلين حسب قطاع النشاط لأهم بلديات أم البواقي 2012.....124
جدول رقم(18):مدينة عين فكرون:تصنيف سبورك للمحلات التجارية.....126
جدول رقم(19):مدينة عين فكرون،تصنيـف المحـلات التجـاريـــة حســب النشـــاط غذائـــــي و غيــر غذائـــــــــي، 2012 127
جدول رقم(20):مدينة عين فكرون ،تصنيف المحلات التجارية حسب النشاط الغذائي و غير الغذائي عبر القطاعات الحضرية،2012.....128
جدول رقم(21):مدينة عين فكرون، قيمة العقار عبر القطاعات الحضرية 2013.....136
جدول رقم(22):مدينة عين فكرون:نسب التسرب المدرسي بالطور المتوسط لسنة2013-2014.....149

فهـــــرس الأشكـــــال

شكل رقم (1): لبلدية عين فكرون التطور السكاني خلال الفترة 1987-2012 81
شكل رقم (2): مدينة عين فكرون: تطـــور الهجـــرة الـــوافـــدة و المغـــادرة للسكـــان فـــي الفتـــــرة 1998 – 2008..... 85
شكل رقم(3):الهرم السكاني للفئات العمرية الصغرى و الكبرى سنة2008.....87
شكل رقم(4):مدينة عين فكرون،تطور نسبة المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية الكبرى لفترة 1998-2012..... 97
شكل رقم(5):مدينة عين فكرون:تطور عدد السجلات التجارية خلال الفترة2003-2012.....102
شكل رقم(6):عين فكرون: تقسيم التجار حسب قيمة رأس المال.....107
شكل رقم(7):مدينة عين فكرون:تصنيـف المحـلات التجـارية حسـب التجـارة بالجملـة،نصف الجملة و التجارة بالتجزئـة..... 111
شكل رقم(8):معدل العمال بكل محل تجاري بالقطاعات الحضرية 2012.....113
شكل رقم(9):عدد عمال المحلات التجارية بكل قطاع حضري 2012.....113
شكل رقم(10):مدينـــة عين فكـــــــرون تطـــور قيمـــة كـــراء الســـوق الأسبـوعيـة فـي الفتـرة2003-2012..... 116
شكل رقم(11):تطـور قيمة كـــراء المحـــــــلات التجـــارية بمدينـــة عيـــــن فكـــــرون في الفترة 1997 -2013..... 134
شكل رقم(12): مدينـــة عيـن فكـــرون تطـــور قيمة المتـــر المـــربع الـــواحد للعقـار السكـنـــي فـي الفترة 1997-2013..... 135

فهـــــرس الصـــــور

صورة رقم(1):مدينة عين فكرون ،نمط البناء الجماعي.....76
صورة رقم (2):مدينة عين فكرون،نمط السكن الفردي المنظم.....77
صورة رقم (3):مدينة عين فكرون ،نمط السكن العشوائي.....77
صورة رقم (4):ط و 100، تنقل المشاة في الطريق بسبب عرض التجار للسلع على الأرصفة.....137
صورة رقم(5):أحياء السطحة، استغلال تجار الطاولات للأرصفة و الطرقات لبيع مختلف السلع.....138
صورة رقم(6):أحياء السطحة: استغلال تجار الطاولات للأرصفة لبيع السلع 138
صورة رقم(7) :أحياء السطحة،التوقف العشوائي لأصحاب السيارات..... 138
صورة رقم(8):حي السلام (ق ع 1) ،تبرز علو المباني.....140
صورة رقم (9):حي 300مسكن (ق ع 7)،تحول شقق السكنات الجماعية إلى محلات تجارية 141

صورة رقم (10):حي السلام (ق ع1) بناية ذات واجهة جميلة،مكتملة الانجاز.....142
صورة رقم(11):حي 5جويلية(ق ع9):بنايات ذات تصاميم جميلة.....142
صورة رقم (12):حي الافاق(ق ع 6)،انتشار النفايات التجارية في الشوارع.....143
صورة رقم(13):حي السطحة (ق ع 5)، انتشار النفايات التجارية في الشوارع.....143
صورة رقم (14):حي النصر(ق ع 8)،تحـــول الأرصفـــة و المســـاحـــات الخارجيـــة إلـــى أماكـــن لعرض السلع..... 144
صورة رقم(15):منطقة النشاطات و التخزين (ق ع 8)،تحول بعض الحصص إلى النشاط التجاري.....145

الملخـــص:

تعتبر التجارة بمدينة عين فكرون ظاهرة اقتصادية، فقد تطورت بشكل سريع حتى أصبح تجار المدينة من أهم الممونين للسوق الوطنية بالملابس الجاهزة المستوردة،و تتعدى في مجال تعاملاتها إلى بعض الدول المجاورة خاصة تونس ،هذه التجارة أثرت على البيئة الحضرية بأشكال مختلفة خاصة بانتشارها في الأحياء السكنية وتركزها على المحاور الرئيسية للمدينة.

و قد لمسنا من خلال دراستنا هذه أهم التأثيرات التي تسببت فيها التجارة على البيئة الحضرية الايجابية منها و السلبية،حيث من خلال التشخيص ،يمكن اقتراح الحلول المناسبة من اجل الارتقاء بالنشاط التجاري ليؤدي دوره بشكل أفضل بأقل تأثير سلبي ممكن على البيئة الحضرية.

الكلمات الدالة:

مدينة عين فكرون،التجارة،المحلات التجارية، تجارة الرصيف،تصنيف التجارة، تجارة الجملة، مجال النفوذ ،البيئة الحضرية،التلوث.

Résumé :

Le commerce dans la ville de Ain FAKROUN est un phénomène économique, il a progressé d'une manière rapide de sorte que les commerçants de la région sont devenus parmi les plus importants fournisseurs du marché national et certains pays voisins (Tunisie)des vêtement prêts importés .

Ce commerce a un effet négatif sur l'écologie urbaine et plus précisément dans la les zones d'habitats et les axes principaux de la ville.

On a constaté à travers notre étude les effet importants du commerce sur l'écologie urbaine, en effet, a travers le diagnostic, on peut suggérer les solutions convenables pours développer l'activité commerciale pours qu'il fasse son rôle d'une manière meilleure avec moins d'impacts négatifs.

Les mots clés :

La ville de Ain Fakroun, le commerce, le marché informel, classification du commerce, le commerce de gros, le domaine s'influence, l'écologie urbaine, la pollution.

Summary

Trade in the city of Ain Fakroun is considered as an economic phenomenon . as a result of this development, the tradesmen of this city become one of the most important contributive in the national marketing the import readymade clothing. Ain Fakroun commercial dealings penetrate the surrounding countries such as Tunisia .this commercial phenomenon affects the urban nature in a various ways ,since it spreads in almost all the populated and main cities .

We can deduce from our study the main impact of this commercial phenomenon which is the urban nature on the spot of this diagnostic study ,we can suggest the suitable solution in order to elevate the commercial activeness and reduce its drawbacks on the urban nature.

Key words:

The city of Ain Fakroun ,trade, commercial markets, roadside trade, commercial classification, wholesale, the urban nature , pollution, the power field.